

الباب الأول

خصائص العمالة في الدول النامية

الباب الأول

خصائص العمالة في الدول النامية

ان خصائص العمالة في الدول النامية ترتبط بخصائص اقتصاديات هذه الدول بالمقارنة مع اقتصاديات الدول المتقدمة ، ولذلك نأته يمكننا التعرف بصفة عامة على خصائص عنصر العمل وعناصر الانتاج الأخرى وخصائص القطاعات الاقتصادية على النحو الآتي :

عناصر الإنتاج :

الموارد الطبيعية :

ويقصد بالموارد الطبيعية (كافة هبات الطبيعة التي لم يوجد لها عمل انساني سابق او حاضر والتي تمكن الانسان من انتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لاشباع حاجاته وذلك كالارض والغابات ومصائد الاسماك ومساقط الماء) (١) . ولان الانسان لم يكن يملك في بداية الخلق الا الموارد الطبيعية ممثلة في الارض وثرواتها الطبيعية السابقة فانه ينظر الى هذه الموارد الطبيعية والعمل على انها عاملي وعنصري الانتاج الاصليين (٢) .

تمثل الارض بالنسبة للدول النامية عنصر انتاج رئيسي لما يتمتع به القطاع الزراعي في هذه الدول من اهمية بالغة على النحو الذي فصله فيما بعد ، ولكننا نود ان نذكر خصائص عامة لهذا العنصر الانتاجي هي انه تم استغلال معظم الارض الزراعية القابلة للاستغلال الزراعي في غالبية الدول النامية وان كان الاستغلال لا يتم على النحو الاقتصادي الملائم للتنمية . ويتم استغلال الارض بواسطة الملاك أنفسهم او المزارعين او الأجراء ، والارض مقسمة في الغالب الى وحدات صغيرة غير مناسبة للاستغلال السليم وان كان يوجد في الجانب الآخر المزارع الحديثة ذات المساحة الكبيرة بحيث يمكن القول بوجود « ازدواج » داخل القطاع الزراعي كما هو الحال في جميع القطاعات الاقتصادية بالدول النامية .

رأس المال :

يمثل رأس المال في الدول النامية عنصر الانتاج الأكثر ندرة بالمقارنة

(١) د. احمد جامع - النظرية الاقتصادية ، الجزء الاول ، التحليل الاقتصادي

الجزئي ، الطبعة الثالثة - دار النهضة العربية ، القاهرة - ١٩٧٧ ص ٢٧ .

(٢) المرجع السابق .

لوفرة عنصر العمل خاصة فيما يتعلق بالقطاع التقليدي ، اما فيما يتعلق بالنسبة الاساسية من شبكات للطرق والمواصلات والطاقة فان الدول النامية تعاني من النقص الشديد في هذه المجالات ، كما ان معدل تكوين رأس المال في هذه الدول بطيء لا يتناسب مع ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب تدنى معدلات الادخار لأن العمال في القطاع التقليدي على وجه الخصوص يحصلون على اجور تصل حد الكفاف ، وان كان الامر يهدف بالنسبة للقطاع الحديث وقطاع التعدين . ويرجع السبب في تدنى معدلات الادخار ايضا الى عدم وجود الحافز على الادخار بين قطاع كبير ممن يعملون في القطاع التقليدي . فضلا عن غياب المؤسسات المالية في نطاق القطاع الزراعي والحرفي حيث يكون المخز هو نفسه الذي يقوم بالاستثمار حسب حاجته لتأمين ادوات ومعدات الانتاج البسيطة التي يستخدمها بنفسه او عمال قليلوا العدد عادة . اما القطاع الحديث فانه يتميز بوجود قاعدة عريضة من الاستثمار الاجنبي سواء داخل القطاع الصناعي المتطور في بعض الدول او في مجال استغلال الثروات الطبيعية مثل المعادن (١) .

عنصر العمل :

التعليم غير منتشر بصفة عامة بين طبقات كبيرة من القوى العاملة خاصة الزراعية والعمالة غير الماهرة في الصناعة والخدمات اذ تصل نسبة التعليم بين الكبار في الدول النامية الى معدلات منخفضة حيث تبلغ في دول الدخل المنخفض (اقل من ٣٦٠ دولارا سنويا) ٢٨٪ في المتوسط و احيانا تصل الى ١٠٪ في بعض الدول مثل السنغال ومالي و ٥٪ في فولتا العليا و ٨٪ في النيجر و ١٥٪ في تشاد و ١٩٪ في نيبال وتصل الى اعلى من ذلك في بعض الدول من هذه المجموعة حيث تبلغ ٧٨٪ في سريلانكا و ٨٧٪ في فيتنام و ٦٦٪ في تنزانيا ، ولكن نسبة المتعلمين ترتفع مع ارتفاع الدخل القومي اذ تبلغ في المتوسط بالنسبة لمجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط (اكثر من ٣٦٠ دولارا سنويا للفرد) ٧١٪ مع وجود تفاوت بين دول هذه المجموعة اذ تتراوح بين ١٢٪ في جمهورية اليمن الشمالي وهي حالة استثنائية بالنسبة لهذه المجموعة ودول أخرى تصل فيها نسبة التعليم بين الكبار الى ٩٥٪ في ترينيداد و ٩٤٪ في كل من أورجواي والأرجنتين و ٩٣٪ في كوريا . اما بالنسبة للدول الصناعية فان متوسط نسبة التعليم بين الكبار تبلغ ٩٩٪ وتبلغ ١٠٠٪ في كل من فنلندا وأستراليا ولكنها لم تقل عن ٩٨٪ في بقية دول هذه المجموعة وهذا يوضح الفارق

Fel. C.H. John & Gustav Ranis : Development of the (١)
Labour Surplus Economy. The economic growth center,
Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois
1967. P. 256.

الكبير بين الدول النامية في مجموعها والدول الصناعية المتقدمة إذ يوجد تفاوت كبير في نسبة المتعلمين بين الدول النامية ولا يوجد هذا التفاوت بين الدول الصناعية المتقدمة ، وهذا ينعكس بالطبع على كفاءة القوى العاملة وقدرتها على استيعاب طرق الإنتاج الحديثة كما يترك أثره ظاهرا في مجال تفاوت الدخول بين مختلف المهن تبعاً للمستوى التعليمي الذي يتطلبه كل مستوى (١) .

وسوف نتناول فيما بعد شرح خصائص عنصر العمل في الدول النامية وأن كنا نرى أنه يبدو بوضوح أن مشكلة العمالة في الدول النامية تنتج بصفة أساسية من عدم التوازن الهيكلي في البنية الاجتماعية والاقتصادية ، بمعنى أن بعض البلدان تنعم بوفرة في بعض الموارد الاقتصادية من أرض ورأس مال وعمالة بدرجات متفاوتة وفي تركيب هيكل العمالة وتوزيع العمالة حسب المهن والتخصصات والقطاعات الاقتصادية . وتبدو مشكلة معظم الدول في نسبة ما لديها من الأرض إلى السكان في حين أن مشكلة القليل منها مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية الليبية ودول الخليج المنتجة للبتروال تتمثل في النقص في القوى العاملة الماهرة لديها بالنسبة لما تتمتع به من وفرة رأس المال ، وتعمل عيوب سوق العمل وعدم مرونتها وكذلك التطور البطيء للطلب لأسباب عديدة على تفاقم الاختلال في بنية الاقتصاد القومي لهذه الدول (٢) .

إن السمة العامة للدولة النامية هي الازدواج الاقتصادي على النحو المشار إليه وهذا بدوره ترك بصماته على هيكل العمالة ووصفها بخصائص عامة توجد في جميع الدول النامية بدرجات متفاوتة حسب درجة الاختلال الهيكلي للقطاعات الاقتصادية .

وسوف نحاول في هذا الباب تفصيل بعض خصائص العمالة في الدول النامية على النحو الآتي :

- ١ - توزيع غير متوازن للقوى العاملة .
- ٢ - معدل مرتفع للزيادة في القوى العاملة .
- ٣ - وجود فائض كبير في القوى العاملة .

(١) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - ١٩٨٠ - ص ١٧٢ - ١٧٣ .
(٢) روبرت مايرو : العمالة - اختيار التكنولوجيا - الأولويات القطاعية - و
القوى البشرية والعمالة في البلدان العرسه « - الأمم المتحدة بيروت ١٩٧٩ -
ص ٢٢ .

الفصل الأول

توزيع غير متوازن للقوى العاملة

يضم اقتصاد الدولة النامية قطاعين اقتصاديين أحدهما متقدم والآخر تقليدي ، ويتركز القطاع التقليدي في الزراعة التقليدية والحرف والصناعات الصغيرة وهي مرتبطة بالريف في غالبيتها وأن كانت توجد صناعات حرفية في المدن أيضا . ويتميز هذا القطاع بمعدل عمالة عالي بالنسبة لرأس المال المستثمر وبكثافة عمالية عالية بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية أيضا ، ويتميز كذلك ببطء التقدم التكنولوجي وقلّة تكوين رأس المال وبالتالي انخفاض الانتاجية .

بينما يشمل القطاع الحديث المزارع الكبيرة التي تنتج على أساس تجارية بالمقارنة مع الزراعة التقليدية التي يتم الانتاج فيها لتغطية استهلاك المزارعين انفسهم أساسا ، ويشمل هذا القطاع أيضا التعدين وصناعة استخراج البترول والمصانع الكبيرة فضلا عن قطاع الخدمات المصرفية والنقل والتوزيع المرتبطة بهذه النشاطات الاقتصادية . ويتميز هذا القطاع بارتفاع كثافة رأس المال بالنسبة للعامل وسرعة تكوين رأس المال والتقدم التكنولوجي ممثلا في الآلات الحديثة المستخدمة في الانتاج وكفاءة التنظيم الصناعي للوحدات الانتاجية وبالتالي ارتفاع انتاجية العامل وارتكاز النشاط الاقتصادي على العمالة مدفوعة الأجر .

وهذا هو ما يسمى بحالة الازدواج الاقتصادي في اقتصاديات الدول النامية بحيث يكون الاقتصاد خليطا من مرحلتين من النمو الاقتصادي حيث يشمل من ناحية قطاعا متقدما جدا يتميز بوجود نظام للعمالة مدفوعة الأجر والعمليات الاقتصادية ذات النطاق الكبير وتوافر وسائل الانتاج الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية والتي تتميز بأنها تدر على العاملين فيها دخلا كبيرا بالنسبة للفرد ، وعلى الجانب الآخر يتضمن الاقتصاد قطاعا غير رأسمالي يتركز أساسا على الحرف والعمل العائلي غير مدفوع الأجر وعمليات الانتاج صغيرة الحجم وتوفر رأس مال ضئيل ويدير العمل بهذا القطاع على القائمين به دخل صغير بالنسبة للفرد (١) .

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy, The economic growth center, Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 3.

جدول رقم : ٢ - ٤

التوزيع المهنى في بعض الدول القارية كسيرة نوعية من مجموع القوى العاملة

المهن الرئيسية	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل	م	ن	س	ال
المهن المطبقة والعناية بها	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠
مهن ادارية واقتصادية	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
العاملون والمهنيين	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
المهنيين ومسال الانتاج	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
معال الخدمات باليوميات	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
معال النسيج والمصنوعات	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
مهن اخرى	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢

المصدر : د . عبد الميزان فهمي هيكل - اتجاهات القوة العاملة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية - جامعة بيروت العربية - ١٩٧٣

جدول رقم ٢
الفرق بين الدخل الفردى فى الريف والمدن

الدولة	السنة	متى ما يكون متوسط الدخل الفردى فى الريف = ١٠٠ يكون فى المدن
البرازيل	١٩٦٠	اكثر من ٣٠٠
ملاي	١٩٦٣	اكثر من ٢٠٠
الهند	١٩٦٤	٢٥٠
ساحل العاج	١٩٦٥	٨٠٠
بنجلاديش	١٩٦٤ / ١٩٦٣	٢٧٠
الكاميرون	١٩٦٥	٢٥٠
كينزويلا	١٩٦٤	٢٥٠
مصر	١٩٦٠	٢٠٠

المصدر :

Mouly, J and E. Costa: Employment policies in developing countries. George Allen & UNWIN Ltd.
London - 1970 P. 209

ونى الواقع ان حالة الازدواج الاقتصادى موجودة فى جميع الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة او النامية على حد سواء ولكن الفارق بين هذه المجموعات من الدول هو فى درجة نمو القطاع الحديث وحجمه بالمقارنة للقطاع التقليدى . ومساهمة كل من القطاعين فى الناتج القومى الاجمالى . مما ينعكس بالتالى على نصيب الفرد من الدخل القومى . وهذا يعنى ان الفارق بين النظام الاقتصادى المزدوج فى الدول النامية والنظام الاقتصادى المتقدم هو وجود القطاع المتخلف على نطاق محدود جدا فى النظام الاقتصادى المتطور مع وجود فارق صغير فى دخل الفرد بين القطاعين .

وغالبا ما يرتبط وجود القطاعين جغرافيا بالتالى العمولة النامية حيث يوجد القطاع الحديث فى بعض الاقاليم ويوجد القطاع التقليدى فى غيرها، وفى البرازيل يوجد القطاع الحديث فى مناطق ريو وسلو باولو بينما يوجد القطاع التقليدى فى الشمال والشمال الشرقى .

ويبدو الاختلاف عظيما بين اقاليم العمولة الواحدة نتيجة تركيز القطاع الحديث او التقليدى فيها حتى يبلغ الدخل الفردى فى المناطق الجغرافية التى يتركز فيها القطاع التقليدى حوالى ٣٥٪ فقط من الدخل فى مناطق القطاع الحديث او اقل . (انظر الجدول رقم ٢) (١) .

وفىما يلى نتناول بالبحث ظاهرة الازدواج الاقتصادى فى الدول النامية لبيان اسبابها ومظاهرها وتأثيرها على العمالة فى هذه الدول وتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية كآثار من آثار هذا الازدواج .

المبحث الاول

اسباب الازدواج الاقتصادى

ترجع اسباب الازدواج الاقتصادى الى ظروف تاريخية للدول النامية احيانا او الى وفرة لبعض عناصر الانتاج فى بعض مناطق الدولة مما يفتح تمييزها بطريقة اسرع من غيرها من المناطق ، ومن آثار الاستعمار على الدول النامية التى حكمت له تعيق الفروق بين بعض القطاعات الاقتصادية بالتركيز على القطاعات التى تخدم مصالح الاستثمار لانتاج المواد الاولية للصناعة فى المستمرة دون النظر الى مصلحة اقتصاد الدولة المحتلة - وتبدو آثار الاستثمار فى :

Mouly, J. and E. Costa : Employment policies in (1)
developing countries. George Allen & UNWIN Ltd.
London — 1978, P. 209.

١ - ان نظم التعليم في ظل الاستثمار يتم تكيفها لخدمة اغراض الاستثمار لمواجهة احتياجات النظام الاستثمارى وتخرج الكوادر الادارية التى تلزم لتسيير القطاع الحديث الذى يخلقه الاستثمار داخل الدولة المختصة فيتم تعليم وتدريب اليد العاملة بالقدر المطلوب وفى المهن اللازمة دون الاهتمام بتعليم الوطنيين طبقا لحاجات التنمية الاقتصادية فى بلادهم ولا يبدى الاستثمار الاهتمام بالقطاعات التى يكتسبون منها مورد رزقهم .

٢ - يقوم الاستثمار بربط اقتصاد الدولة المختصة باقتصاد الدولة المستمرة فيتم تنمية قطاعات دون أخرى والتركيز على الاحتياط بالدولة المختصة كسوق للمنتجات الصناعية من الدول الخارجية .

٣ - وكتيجة لذلك تكون التجارة الخارجية محصورة بين الدولتين فى صورة استيراد المواد الأولية من الدولة المختصة وتصنيعها فى الدولة المستمرة ثم اعادة تصديرها مصنعة الى الدولة المختصة (١) .

٤ - بالنسبة للمشروعات الصناعية التى يتم انشاؤها فى داخل الدولة المختصة يتم تحديدها لخدمة الاستثمار ايضا سواء فى حجمها او نوع المنتجات وغالبا ما تكون مشروعات استخراج المعادن ، ومن المنطقى بالنسبة لهذه المشروعات ان يتم اعتمادها على اساليب الانتاج والمعدات المستخدمة فى دولة الاستثمار بما لا يتناسب مع حاجات وامكثات الدولة المنشأ فيها الصناعة . وهذا يؤدى الى سيطرة دولة الاستثمار على القطاع الحديث والمعملة فيه وعدم اعطاء الفرصة للقوى العاملة الوطنية فى بعض المجالات المهنية خاصة فى وظائف الادارة العليا مما يؤدى الى اختلال فى بنية العمالة الوطنية ، وتتسم مثل هذه الصناعات باستخدام تكنولوجيا انتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية تعمق الفرق بين اساليب الانتاج فى بقية الاقتصاد القومى وبين اساليبه فى مثل هذه الصناعات .

٥ - والاسوا عند الاستقلال تقوم الحكومات الوطنية بميلت تأميم ضرورية من وجهة نظر القومية للسيطرة على الاقتصاد القومى ولكنها تؤدى الى تضخم حجم القطاع العام مما يزيد من حجم العمالة الحكومية غير المنتجة .

كما ان للازدواج الاقتصادى فى الدول النامية اسباب اخرى اهمها ظهور الشركات الكبيرة المسيطرة والتى تكون غالبا عبارة عن شركات استثمار اجنبى ، ومثل هذه الشركات تستخدم طرقا انتاجية متطورة ذات كثافة رأسمالية عالية لانها نشأت اصلا فى بيئة صناعية بالدول المتقدمة تتمتع بوفرة فى رأس المال ونفرة فى عنصر العمل ، وتظهر فروق بين مثلها

هذه الشركات العملاقة وبين الصناعات القائمة بالدول النامية سواء في مجال طرق الانتاج أو في جودة المنتجات ذاتها مما يؤدي الى الاضرار بتسويق السلع المنفجة في المصانع الصغيرة والتي لا تقو على المنافسة من حيث التكلفة أو جودة المنتج . وبفلك يزيد الازدواج الصناعي ، كذلك من اسباب الازدواج الصناعي طبيعه وهيكل النظام البنكي في الدول النامية . حيث تقتصر الخدمات المصرفية على القطاع الحديث الذي يجد رأس المال ووسائل الائتمان الأخرى متاحة له بصورة غير مكتملة للقطاع التقليدي ، ويكون القطاع الأخرى محروما من وجود وسائل الائتمان لسبب عمليته الانتاجية الخاصة في ضوء حقيقة عدم قدرة العامل العرضي أو المزارع الذي لا يملك الأرض على تقديم ضمان القرض الذي يريده وهذا لا يخلق الازدواج الاقتصادي بحسب وانما يزيد الهوة بين القطاعين التقليدي والحديث (١) . ونشأ مثل هذه الشركات الصناعية الكبيرة في الدول النامية احيانا باستثمار حكومي في نطاق القطاع العام بغرض انشاء قاعدة صناعة للنمو الاقتصادي مثل صناعات الحديد والصلب وصناعات الكيماويات والبنروكيماويات والصناعات المدنية وهذا أمر قد يكون اساسيا كمنصر من عناصر خطة اقتصادية شاملة ولكن المشكلة تنشأ بسبب اعتماد مثل هذه المشروعات على تكنولوجيا متقدمة تختلف اختلافا جليا عن تلك المنخفضة في بقية القطاع الصناعي ومن باب أولى مختلفة عن طرق الانتاج التقليدية في الصناعات الحرفية أو الزراعة . وهذا التلازم الموجود بين الصناعات الضخمة وآلاف المصانع الصغيرة ذات الكثافة المالية العالية يزيد من الفرق بين مستويات الأجور في كل من القطاعين بسبب مستوى الانتاجية المنخفضة لنسبة كبيرة من القوى العاملة في الصناعات الصغيرة .

وهذه الأسباب متداخلة بطريقة تجعل من الصعب ايهاا يعتمد أو يؤدي الى الأخر وموجودة بدرجات مختلفة من دولة الى أخرى .

المبحث الثاني

مظاهر الازدواج للاقتصادي

من أهم مظاهر الازدواج الاقتصادي في الدول النامية اختلاف في درجة الكثافة الرأسمالية في القطاع الحديث عنها في القطاع التقليدي حيث يملك القطاع الحديث الآلات الحديثة ومعدات أفضل فضلا عن طرق انتاج لا يملكها القطاع التقليدي سواء في نطاق الصناعة أو في مجال المقارنة بين الصناعة والزراعة أو في نطاق القطاع الزراعي ذاته حيث يحدث في نطاق العمليات الانتاجية الحديثة أن تتجه الى استخدام الطرق التكنولوجية ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى ويكون القطاع التقليدي بعيدا

Broadbridge, Seymour : Industrial dualism in Japan. (١)

Frank Cass, London, 1976, P. 12.

عن تأثيرات التقدم العلمى بسبب انخفاض تكلفة العمل فى هذا القطاع بالنسبة لرأس المال . ويتمتع العامل فى القطاع الحديث بوفرة فى المعدات المتاحة له للقيام بالعملية الانتاجية ويملك وسائل للانتاج لا يملكها قرينه فى القطاع التقليدى وهذا بدوره يجعل انتاجية كل منهما مختلفة ويخلق الفارق الكبير فى الدخل بين كل منهما برغم قيامهما بنتاج سلعة واحدة أحيانا .

وفى اليابان على سبيل المثال كان معدل الانتاجية للقطاع الصناعى الى القطاع الزراعى تساوى ٣ : ١ قبل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذه النسبة تزيد فى معظم الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية وارتفاعها يعتبر من المؤشرات على وجود الازدواج الاقتصادى بين القطاعات أو فى داخلها حيث تكون الفروق فى الانتاجية داخل الصناعة مرفوقا شاسعة تبعا لدرجة الكثافة الرأسمالية لكل فرع أو مشروع على حده (١) .

وتتمتع الوحدات الانتاجية فى القطاع الحديث بعامل جذب للعمالة سعيا لتحقيق دخل أعلى الا أنه نظرا لأن مثل هذه الوحدات الانتاجية تتبع طرقا انتاجية ذات كثافة رأسمالية أو انها تقوم بانتاج سلع بطبيعتها ذات كثافة رأسمالية عالية فانها لا تستطيع تحقيق فرص العمالة بالقدر المناسب لحجم العمالة النازحة من القطاع التقليدى . وهذا بذاته يخلق البطالة السائرة وتحول البطالة المنفعة أو العمالة الناقصة فى القطاع التقليدى الى بطالة سائرة فى القطاع الحديث .

فى عام ١٩٦١ بلغت نسبة الزيادة فى قيمة المنتجات الصناعية فى اليابان ٥٥٪ بالنسبة للمصانع التى يعمل بها ٢٠٠ عامل فأكثر فى حين كانت نسبة العاملين بها ٣٢٪ فقط من مجموع العمالة الصناعية (٢) واختلف درجة الكثافة الرأسمالية بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى يعتبر بذاته دليلا على وجود اقتصاد متخلف وهو معيار لاعتبار دولة ما دولة نامية ، اذ انه رغم وجود قطاع زراعى أو حرمى فى الدول المتقدمة يستخدم طرقا انتاجية مختلفة عما هو مطبق فى القطاع الصناعى الا أن درجة الكثافة الرأسمالية فى القطاعين متقاربة ولا يوجد فارق كبيرة بين انتاجية كل منهما ومن ثم فإن مستوى الأجور فى القطاعين متساوية أو متقاربة الى حد كبير بسبب انتشار استخدام الآلات والمعدات المتقدمة فى الزراعة ووصول الاقتصاد فى هذه الدول الى مرحلة النمو الكامل وتوزيع العمالة على القطاعات بطريقة تدل على اختفاء العمالة الناقصة فى الزراعة والتي تعتبر سمة بارزة من سمات الاقتصاديات النامية .

Seymour Broadbridge : Industrial dualism in Japan, (١)

Frank Cass — London, 1976, P. 62.

Broadbridge, Seymour : Industrial dualism in Japan. (٢)

Frank Cass, London, 1976, P. 56.

٢ - ويعتبر الاختلاف في ديناميكية كل من القطاعين الصناعى والزراعى مظهرا من مظاهر الازدواج الاقتصادى ، حيث أن القطاع المتقدم يبحث دائما وبصفة مستمرة عن طرق انتاج أحدث وأفضل وهو فى سبيل هذا الهدف يقوم باجراء البحوث وتمويلها وتعتبر جزءا من خطة انفاقه لتطوير وانجال المعدات والآلات الحديثة التى تتبع الفرصة لهذا القطاع لتطوير طرق الانتاج ، والسمة البارزة لمثل هذا البحث والتطوير فى القطاع الحديث هى صفة التواصل والاستمرارية بحيث أخذت حكم العادة والروتين الطابع المميز للآطار التنظيمى للاقتصاد المتقدم . أما القطاع التقليدى فى الدول النامية فانه يتميز بالركود والمحافظة والاعتماد المتواصل على التقليد واتباع الطرق المتوارثة فى الانتاج دون الاعتماد على التطوير الداخلى والتغيير التكنولوجى ، وهذا يرجع الى أن هذا القطاع لا يتبع أسلوب الانتاج التجارى أى الانتاج للسوق وإنما الانتاج للاستهلاك الذاتى بواسطة المنتجين أنفسهم فى الغالب ، وهذا بدوره يضعف الحافز على التقدم والبحث والتطوير ، كما أن ذلك يرجع أيضا الى ضعف قاعدة الادخار فى نطاق هذا القطاع .

٣ - كذلك من مظاهر الازدواج الاقتصادى الاختلاف فى حجم الوحدات الانتاجية فى كل من القطاع التقليدى والقطاع المتقدم ، فبينما يكون حجم الوحدات الانتاجية فى القطاع الحديث كبيرا سواء فى صورة مزارع كبيرة الحجم أو مشروعات صناعية ضخمة ، فإن الحال ليس على هذا النحو فى القطاع التقليدى الذى تهيل الوحدات الانتاجية فيه الى التفتت وضالة الحجم ، وكلما تقدم النظام الاقتصادى واختفت أسباب الازدواج الاقتصادى تضاعف عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة ، لأنه مع تقدم الاقتصاد نحو النمو الكامل يبدأ الاعتماد على المؤسسات المالية فى تمويل الاستثمار بعدما كانت المشروعات تعتمد على المدخرات الشخصية لأصحابها وهى محدودة القيمة فى ظل أنماط الانتاج وانخفاض الدخل . وربما كانت التجربة اليابانية استثناء على هذه القاعدة حيث أن الدور الذى قام به أصحاب الأراضى الزراعية والحافز لديهم على الادخار لتكوين رأس المال منحهم الدافع القوى لزيادة الانتاجية الزراعية التى تعتمد عليها قدراتهم على الادخار والاستثمار الصناعى وهذا بدوره دافع لهم على البحث عن الاكتشافات التكنولوجية وتعديلها لتناسب مع حاجاتهم ولاستخدام العمالة المتوفرة لأقصى درجة ممكنة . ولأن صاحب الأرض الزراعية هو نفس صاحب العمل الصناعى وهى حالة فريدة فى تاريخ التنمية الاقتصادية لليابان بعكس ما حدث فى الثورة الصناعية فى أوروبا، فإن مثل صاحب العمل هذا يكون أكثر استجابة للتغير الذى يطرا على ظروف السوق للاقتصاد فى مجموعة وتعديل قراراته بالنسبة للاستثمار فى الزراعة أو الصناعة تبعا للظروف السائدة وهذا بذاته يزيد المرونة والقدرة على التعديل للنظام الاقتصادى فى مجموعه . ومثل هؤلاء الأشخاص هم ما يحتاجهم أى اقتصاد للقيام بدور المنظمين ودور الريادة

والتجربة مما يدفع الآخرين لتقليدهم ويتحقق النمو من طريق زهارة ديناميكية القطاع التقليدى (١) .

ويبدو اثر حجم الوحدات الانتاجية فى معدل نمو العمالة والانتاجية حيث يكون معدل نمو العمالة والانتاجية اعلى فى الوحدات المتوسطة الحجم عما هو عليه الحال فى الوحدات الصغيرة جدا ، وفى مصر مثلا بلغ معدل نمو العمالة فى الصناعة الحديثة ١٦٠٪ بين ١٩٤٧ و ١٩٦٤ بينما كانت النسبة فى الصناعات الصغيرة هى ٧ - ١٠٪ فى نفس الفترة بحيث ان نسبة العمالة فى الصناعة الصغيرة الى مجموع العمالة فى الصناعة النحويية انخفضت من ٤٨٪ عام ١٩٤٨ لتصبح ٢٧٪ عام ١٩٦٤ كما ان الانتاجية فى الصناعة الصغيرة منخفضة كثيرا عما هى عليه فى الصناعة الحديثة بسبب تكثيف رأس المال فى الأخيرة (٢) . وقد ظهر اثر الفرق فى الانتاجية فى صورة فارق فى القيمة المضافة لكل عامل فى الصناعة الصغيرة والصناعة الحديثة وصل الى ١٥٢٪ وهذا الفارق يعكس الفروق فى حجم رأس المال والمهارة المستخدمة فى كل من الصناعتين وفى ايران بلغ هذا الفارق ٢٤٠٪ (٣) .

والجدول التالى يبين القيمة المضافة لكل عامل طبقا لحجم المصنع فى مصر :

جدول رقم (٤)

متوسط عدد العمال	المؤشر	القيمة المضافة بالجنه	حجم المصنع (عدد العمال)
٢	١٠٠	٢٠١	١ - ٩ عامل
١٤٧	١٠٠	٢٠٢	١٠ - ٢٤
٢٣٣	١١٢	٢٥٣	٢٥ - ٤٩
٦٨٨	١٢٦	٢٢٧٥	٥٠ - ٦٩

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the labour surplus economy — The economic growth center. Yale University Richard D. Irwin Inc Homewood, Illinois 1967, P. 44. (١)

Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939 --- 1973 — policy and performance. Clarendon Press. Oxford -- London 1976, P. 107. (٢)

ولذلك فانه بالرغم من أن الصناعة الصغيرة في مصر تستوعب ثلث القوى العاملة الصناعية إلا أن القيمة المضافة لهذه الصناعة لا تتجاوز ١٦٪ من مجموع القيمة المضافة لقطاع الصناعة كما أن مساهمة الصناعة الصغيرة في مجال استيعاب العمالة ضئيلة حيث ظلت العمالة في هذا القطاع ثابتة في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٤ ، وهذا بعكس حجم مساهمة الصناعة الصغيرة في إيران في مجال استيعاب العمالة حيث استوعبت ٨٥٪ من مجموع العمالة الصناعية بسبب ارتفاع إنتاجيتها وجودة إنتاجها وهي صناعات حرفية تتمتع بسمعة خارجية جيدة خاصة صناعة السجاد (١) أما الصناعة الصغيرة المصرية فانها تنتج سلعا استهلاكية تنافسها المصانع الحديثة .

يتميز الاقتصاد الياباني بوجود الازدواجية الصناعية رغم اعتباره اقتصادا متقدما إلا أن الازدواج الصناعي في اليابان له خصائصه التي تميزه عن الازدواجية في الاقتصاد النامي حيث أن النمو الذي حققه القطاع الحديث في اليابان كان يفضل مساهمات القطاع الزراعي الذي لم يقتصر دوره على توفير القوى العاملة للصناعة بل قام بتوفير فئة المنظمين وأصحاب العمل الصناعيين . وقد أدى نمو القطاع الصناعي الحديث إلى زيادة الطلب على منتجات القطاع التقليدي التي تدخل في المنتج النهائي للقطاع الحديث وبالتالي كان أثر هذا القطاع قويا في خلق الصناعات المساعدة أو التكميلية ، فالعملية الانتاجية مقسمة عملا بين المصانع الصغيرة المنتشرة في القطاع التقليدي وبين المصانع العملاقة التي تعتمد في إنتاجها على ما توفره المصانع الصغيرة من اجزاء للمنتج النهائي وهذه العملية تعتمد على نظام « المقاتلة من الباطن » (٢) ولذا فقد اهتمت المصانع الكبيرة بتنمية قدرة المصانع الصغيرة على الانتاج وقامت بتوفير الخبرة الفنية وأساليب الانتاج والآلات الحديثة للمصانع الصغيرة وقدمت لها القروض والتمويل اللازم لدعم عملياتها الانتاجية ، ولذلك فان العلاقة التكاملية الموجودة بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي في اليابان بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة غير موجودة في الدول النامية . وبالتالي فان التلازم في الوجود للقطاعين أمر يخدم كل منهما في الدول المتقدمة أما في الدول النامية فان القطاع الحديث يؤثر سلبيا على القطاع التقليدي وينافسه في تقديم منتجات متطورة لا يرقى القطاع التقليدي على منافستها بل ينافسه أيضا في جذب العمالة الماهرة وحرمانه من الاستفادة منها ، إذن فهي علاقة تنافسية بينها وليست علاقة تكاملية بين القطاعين كما هو الحال في الدول المتقدمة .

- Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrial- (١)
ization of Egypt 1939 — 1973 — policy and performance.
Clarendon Press. Oxford — London 1976, PP. 120-127.
Broadbridge, Seymour : Industrial dualism in Japan. (٢)
Frank Cass, London, 1976, P. 72.

٤ - ومن مظاهر الاقتصاد المزدهج في الدول النامية والتي اشرنا اليها بالفعل وتحتاج الى تفصيل وجود ازدواج تكنولوجي له تأثيره على العمالة . ويقصد بالازدواج التكنولوجي استخدام وسائل انتاجية تخلف باختلاف القطاع الاقتصادي وترتبط كل منها بدرجة نمو كل قطاع . ولذلك ترتبط البطالة الناتجة عن اختلال هيكل العمالة بوجود الازدواج الاقتصادي، وتسمى هذه البطالة « بالبطالة التكنولوجية » (١) والتي تحدث نتيجة ضيق في فرص العمل ، ليس بسبب عجز في الطلب الكلي ، ولكن بسبب ما تفرضه التكنولوجيا المستخدمة في كل قطاع اقتصادي . ففي انقطاع التقليدي الذي يشمل زراعة التليدية والصناعات الحرفية او المصانع الصغيرة الحجم يمكن ان تتم العملية الانتاجية بوسائل فنية مختلفة بحيث يتم استخدام عنصرى العمل ورأس المال بنسب تعكس وفرة عنصر العمل اى انها تستخدم عنصر العمل بنسب أعلى من استخدام رأس المال . أما في القطاع الحديث الذي يشمل الزراعة الحديثة والمناجم وصناعات التعدين والصناعات الثقيلة والصناعات البترولية ، فان ثمة طرق محدودة للانتاج بحيث تكون الفرصة للاختيار بينها ضئيلة ومن ثم لا توجد فرصة كبيرة لعملية استبدال عناصر الانتاج حيث توجد نسب معينة لكل عنصر في العملية الانتاجية وفي الغالب فهي تميل لاستخدام رأس المال بكثافة أعلى بصرف النظر عن الوفرة النسبية لعناصر الانتاج .

ناذا زاد حجم العمالة المتوفرة عن النسبة اللازمة حسب هذه الاساليب الفنية للانتاج في القطاع الحديث فانه لا يمكن استبدال العمال برأس المال وتظل هناك بطالة عمالية وبصرف النظر عن التكلفة النسبية لعناصر الانتاج ويكون الحل الممكن لزيادة حجم العمالة المستخدمة هو زيادة حجم رأس المال المستثمر بالتقدر اللازم لامتصاص فائض العمالة ، ولكن مشكلة الدول النامية هي عدم قدرتها على تكوين رأس المال بسبب الزيادة في السكان بمعدلات تزيد عن قدرة القطاع الحديث على توفير رأس المال اللازم ولا يجد فائض العمالة الا الانتقال الى القطاع التقليدي او بمعنى آخر البقاء في القطاع الذي لديه امكانية تطبيق اساليب فنية للانتاج اكثر كثافة عمالية ، ولكن مع استمرار زيادة الفائض في العمالة تبدأ الانتاجية الحدية للعمل في الانخفاض حتى تصل الى الصفر في رأى من يعتقدون بإمكانية حدوث ذلك او انها تقترب من الصفر وتبدأ البطالة المقنعة في الظهور (٢) .

وتتجه الكثافة الرأسمالية في العملية الانتاجية الى الزيادة في

Gerald M. Meier : Leading issues in Economic (١)
Development — Second edition, Oxford University Press,
1971, P. 348.

(٢) روبرت مايزو : العمالة - اختيار التكنولوجيا - الاولويات القطاعية - ل
« الاسوى البشرية والعمالة في البلدان العربية » - الامم المتحدة بيروت ١٩٧٩ -
ص ٢٤ .

الأساليب الفنية للإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى بدرجة أكبر مما يحدث بالنسبة للوظيفة الإنتاجية الأقل كثافة رأسمالية بمعنى أن التقدم التكنولوجي يجد طريقه إلى العمليات الإنتاجية بشكل مكثف كلما زادت الكثافة الرأسمالية وهذه العملية تزيد من تكثيف رأس المال في القطاع الحديث أما بالنسبة للقطاع التقليدي فإنه يظل بعيدا عن تأثير التقدم التكنولوجي بسبب انخفاض تكلفة العمل بالنسبة لرأس المال وعدم وجود الدوافع لخفض تكلفة رأس المال في هذا القطاع لصغر حجم رأس المال المستثمر بالنسبة لعنصر العمل .

ويترتب على عملية تكثيف رأس المال في القطاع الحديث اتساع الهوة بين الأساليب التكنولوجية المستخدمة في كل من القطاعين مع مرور الزمن وتزداد الإزدواجية التكنولوجية حدة كلما تمكن القطاع الحديث من الاستفادة من التقدم العلمي في مجال تحسين طرق الإنتاج بل حتى في مجال إنتاج سلعة صناعية جديدة لم تكن معروفة من قبل أو تم تحسينها بحيث تزيد من قدرتها على منافسة السلع المنتجة في القطاع التقليدي . وهذا بدوره يؤثر على قدرة القطاع التقليدي على استيعاب فائض العمالة . كما أن التقدم التكنولوجي في القطاع الحديث يقلل من فرص العمل المتاحة فيه من ناحيتين : فهو أولا باستخدامه طرقا إنتاجية ذات كثافة رأسمالية أعلى ، يعدل من نسب تضامير عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ضد صالحي العمالة باستخدامه نسبة أعلى من رأس المال ونسبة أقل من عنصر العمل ، ومن ناحية أخرى فإنه بزيادة حدة الإزدواج التكنولوجي تزيد قدرة القطاع الحديث على منافسة القطاع التقليدي في مجال إنتاج السلع الصناعية التي كان يتم إنتاجها في كل من القطاعين وبذلك يقل الطلب على العمالة في القطاع التقليدي . ويكون الحل هو زيادة قدرة هذا القطاع على استخدام التكنولوجيا الحديثة والآلات وتحسين طرق الإنتاج وأن كان ذلك يتطلب حسن اختيار الأساليب الإنتاجية التي تتفق مع واقع فائض العمالة في هذا القطاع وفي الاقتصاد ككل .

المبحث الثالث

توزيع العمالة بين القطاعات

أن إحدى خصائص اقتصاديات الدول النامية هي توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية ، بحيث تمثل العمالة في القطاع التقليدي وهو الذي يشمل الزراعة والحرف نسبة عالية بالمقارنة للقطاع الصناعي على وجه الخصوص ، وإذا كان من الملاحظ أيضا أن نصيب قطاع الخدمات يرتفع إلى درجة تصل إلى نفس النسبة الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة إلا أن الفارق كبير في خصائص العمالة في قطاع الخدمات في كل من الدول النامية والدول المتقدمة . ولذلك يبقى ارتفاع نصيب الزراعة من القوى العاملة مؤثرا لدرجة نمو الاقتصاد في الدول النامية . وسوف نتعرض فيما

يلى لتوزيع البد العاملة فى العول النامية بين القطاعات الاقتصادية على النحو التالى :

العالة فى القطاع الزراعى :

تبلغ نسبة القوى العاملة فى الزراعة الى مجموع القوى العاملة فى دول الدخل المنخفض ٧٢٪ عام ١٩٧٨. (١) وهى ٤٥٪ فى دول الدخل المتوسط ولكن هذه المتوسطات تغطى مجموعة كبيرة من الدول يبلغ الفرق بين دولها حدا عاليا ، حيث تبلغ العالة الزراعية فى بعض الدول مثل نيبال ٩٣٪ من مجموع القوى العاملة وتبلغ فى افريقيا الوسطى ٨٩٪ وفى مالى ٨٨٪ و ٩١٪ فى النيجر وهى نسب عالية جدا تدل على مدى اهمية القطاع الزراعى فى توفير فرص العمل ، ويلاحظ ان نسبة العالة الزراعية بالنسبة لمجموع القوى العاملة تنقص مع تقدم النمو الاقتصادى لهذه الدول حيث كان متوسط نسبة العالة الزراعية فى الدول النامية سنة ١٩٥٠ يبلغ ٧٨٪ ثم تناقص ليبلغ ٧٧٪ سنة ١٩٦٠ ، ٧٥٪ سنة ١٩٧٠ وهو تقدم ضئيل فى سبيل اعادة توزيع العالة بين القطاعات ويشير الى التضرر فى تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط فان نسبة القوى العاملة بالزراعة قد انخفضت من ٦٥٪ سنة ١٩٥٠ لتصبح ٥٩٪ ثم ٥٠٪ سنة ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ على التوالي .

وبمقارنة هذه النسب مع نسبة العالة الزراعية فى الدول الصناعية المتقدمة نلتنا نجد الفارق شاسعا حيث تبلغ ٦٪ عام ١٩٧٨ ، ليس هذا فقط بل ان هذه النسبة انخفضت بمعدل اعلى من انخفاضها فى العول النامية اذ كانت ٢٥٪ عام ١٩٥٠ ثم ١٧٪ عام ١٩٦٠ وهذا يشير الى فشل الدول النامية فى تحقيق توزيع متوازن للعالة ليهما برغم ان هذه الدول تحقق معدلات نمو اقتصادى اعلى مما حققته الدول الصناعية ذاتها منذ عام ١٩٥٠ . ففى حين بلغ معدل النمو السنوى للنتاج القومى فى الدول النامية ذات الدخل المنخفض ٤٪ فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ وبلغ معدل النمو للنتاج القومى فى دول الدخل المتوسط ٦٪ فى نفس الفترة ووصل الى ٧٧٪ فى بعض دول شرق آسيا ، فان هذا المعدل لم يتجاوز ٥٪ بالنسبة للدول الصناعية عن نفس الفترة ، وقد انعكس معدل العالة الزراعية العالى فى الدول النامية كلها على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى حيث لم يحقق نوا يتجاوز ٢٨٪ فى المتوسط خلال المدة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . بالنسبة للدول المنخفضة الدخل ونسبة ٢٨٪ بالنسبة لمجموع الدول النامية وانخفض هذا المعدل ليصبح ٢٨٪ فى المدة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى الدول الصناعية هو ٢٩٪ بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٧٠ وانخفض الى ٢٤٪ بين عامى ١٩٧٠ -

(١) البنك العولى - تقرير عن التنمية فى العالم - واشنطن - اكتوبر ١٩٨٠ -

١٩٨٠ ، وذلك برغم الفارق بين الدول النامية والدول الصناعية في معدل النمو السنوي للنتائج القومي . وبذلك يتضح أثر سوء توزيع العمالة في الدول النامية الذي ظهرت نتائجه في انخفاض الانتاجية وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي (١) .

وقد ظهر اثر انخفاض انتاجية العمالة الزراعية في نصيب الفرد من الانتاج للمواد الغذائية حيث انخفض الى ٩٧٪ عام ١٩٧٨ عما كان عليه في العام ٦٩ - ١٩٧١ بالنسبة لدول الدخل المنخفض بينما ارتفع نصيب الفرد من المواد الغذائية بالدول الصناعية الى ١٠٨٪ في نفس الفترة ، مع الأخذ في الاعتبار ان نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول النامية المذكورة كانت ٧٥٪ عام ١٩٧٠ وانخفضت الى ٧٢٪ اما بالنسبة للدول الصناعية فقد كانت نسبة القوى العاملة بالزراعة ١٧٪ عام ١٩٦٠ وانخفضت الى ٦٪ عام ١٩٧٨ ، وهو انخفاض كبير جدا اذ أصبح العاملون بالزراعة يمثلون فقط ٣٥٢٩٪ من كانوا يعملون في هذا القطاع عام ١٩٦٠ وبرغم ذلك فان نصيب الفرد من الناتج الغذائي قد ارتفع بنسبة ٨٪ خلال المدة من ٦٩ - ١٩٧١ الى ١٩٧٨ (٢) .

ويتضح ان ضخامة حجم العمالة الزراعية امر لا يبرره الواقع الاقتصادي لهذا القطاع في الدول النامية في ضوء نسبة مساهمته في الناتج القومي الاجمالي وان كان هذا القطاع يمثل أهمية خاصة في مجال تحقيق الدخل القومي ، اذ انه يمثل مورد الدخل لنسبة كبيرة من السكان يعكس موقف القطاع الزراعي في الدول لصناعية حيث لا يكتسب أهمية كبيرة في هذا المجال . وكلما تقدمت الدولة في سبيل تحقيق التنموية الاقتصادية تضاعلت أهمية القطاع الزراعي ليس في مجال تحقيق الدخل القومي فقط وانما في مجالات توفير القوى العاملة اللازمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى والقطاع الصناعي بصفة خاصة . وهذه العملية تتم عن طريق اعادة توزيع العمالة بين القطاعات لصالح الصناعة والخدمات .

وإذا كان الاتجاه السائد هو انخفاض نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لمجموع القوى العاملة منذ ١٩٥٠ وحتى الآن الا ان ذلك لا يخفى حقيقة ان هذا الانخفاض لا يشمل العدد المطلق للعمالة الزراعية بل على العكس من ذلك فان العدد المطلق للعاملين بالزراعة في ازدياد مستمر ومن المتوقع الاستمرار في هذا الاتجاه في المستقبل . ففي مصر على سبيل المثال ارتفع عدد العاملين بالزراعة من ٢٥ مليون شخص عام ١٩٢٧ ليصبح ٤٥ مليون شخص عام ١٩٦٠ رغم ان نسبة العاملين بالزراعة الى مجموع القوى العاملة انخفضت من ٦٧٪ عام ١٩٢٧ لتصبح ٥٦٫٦٪ عام

(١) البنك الدولي : تقريرا عن التنمية في العالم - واشنطن ١٩٨٠ ط ص ١١٧ .

(٢) البنك الدولي - تقريرا عن التنمية في العالم - واشنطن - ١٩٨٠ ص ١٢٨ .

جدول :
توزيع العمالة على القطاعات ١٧ - ١٩٧٨ م
(سنة ثوبه)

الدول	السنة	الزراعة	الصناعية	الخدمات
أمريكا اللاتينية :				
الأرجنتين	١٩٦٧	٢٦,٧	٢,٥٦	٢٢,٩
	١٩٦٠	١٩,٨	٢,٥٦	١٩,٢
	١٩٧٨	١٤	٢١	٥٧
بราซิล	١٩٥٩	٢١,٦	٢,٥٥	٢٨,٢
	١٩٦٠	٢١,٦	٢,٥٦	٢٥,٢
	١٩٧٨	٢٠	٢٦	٥٤
كولومبيا	١٩٥١	٥٥,٥	١٨,٤	٢٥,٧
	١٩٦٤	٤١	١٩,٦	٢١,٤
	١٩٧٨	٢٠	٢٢	٤٧
المكسيك	١٩٥٠	٦٠,٦	١٦,٧	٢٢,٤
	١٩٦٠	٥٤,٦	١٩,٦	٢٢,٢
	١٩٧٨	٢٦	٢٦	٢٥
دول آسيا :				
الهند	١٩٥١	٧٥,٦	١١,٦	١٨,٢
	١٩٦١	٧٢,٨	١١,٧	١٤,٧
	١٩٧٨	٧٤	١١	١٥
كوريا الجنوبية	١٩٦٠	٦٥,٦	١,٦	٢٤,٥
	١٩٦٦	٥٧,٩	١,٥	١٢,١
	١٩٧٨	٤١	٢٧	٢٢
باكستان	١٩٥١	٧١,٥	٧,٦	١٥,٢
	١٩٦١	٧٥,٦	١,٦	١٤,٨
	١٩٧٨	٥٨	١١	٢٢
الشرق الأوسط :				
ألمانيا	١٩٥٦	٥٨	٢٥,٧	١١,٢
	١٩٦٦	٤٧,٦	٢٧,٦	٢٥,٢
	١٩٧٨	٤٠	٢٢	٢٧
	١٩٤٧	٦٢,٨	١٢,٦	١٤,٢
	١٩٦٢	٥٥,٦	١٥,٦	٢٢,٨
	١٩٧٨	٥١	٢٦	٢٢

الصدر :
Mouly, J and E. Costa: Employment policies in developing countries. George Allen
UNWIN Ltd. London - 1978 P. 55

جدول رقم (٦)
توزيع القوى العاملة كأصحاب عمل ومسال (سنة ١٩٦٥)

الدولة	السنة	اصحاب عمل	عمال بأجر	عمال عاطلين
دول صناعية :				
الولايات المتحدة	١٩٥٠	١٥٩	٨٢٩٢	١٩١
كندا	١٩٧٥	٨٢	٨٩٩٩	١٩١
بلجيكا	١٩٥١	١٩٥	٧٧٣٣	٣٢٢
فرنسا	١٩٧١	١٢٧	٨٦١١	١٢٢
أستراليا	١٩٤٧	٢٦٢	٧١٩٤	٦٢٢
ألمانيا	١٩٦١	١٨٨	٧٢٥٥	٨٢٧
البريطانيا	١٩٥٤	٢٥٦	٦٦٣٣	١٣١٢
البلجيكا المتحدة	١٩٦٢	١٨٨	٧٢٥٥	٨٢٧
إيطاليا	١٩٥١	٧٢	٩٢٥٥	٥٢٣
أستراليا	١٩٦٦	٦٩	٩٢١١	٥٢٧
اليابان	١٩٥٤	١٧٩	٨١٣٣	٥٢٨
الولايات المتحدة	١٩٦٦	١٤٣	٨٣٢٢	١٢٥
اليابان	١٩٥٤	٢٥٩	٢٨٦٦	٢٩٥
الولايات المتحدة	١٩٦٥	١٦٢	٥٧٨٨	١٢٢٥
دول نامية :				
الهند	١٩٤٧	٣٧	٤٢١	٢٠٩
باكستان	١٩٦٥	٣٣٦	٥١٩	١١٥
إندونيسيا	١٩٥٤	٨٣٤	١٦٢	٥١
إيطاليا	١٩٦٨	٤٨٥	٣٠٣٣	٢١٢
أستراليا	١٩٤٧	٣٣٦	١٠١	٥٥٥
الولايات المتحدة	١٩٦٥	٢٩٩	١١٨	٥٨٣
الولايات المتحدة	١٩٥٤	٥١٧	٢١٣	٢٧٥

المصدر : د. عبد العزيز فهمي هبيل - اتجاهات القوة العاملة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية - جامعة بيروت العربية - بيروت - ١٩٧٣ ص ٥٩ - ٥٥

١٩٦٠ (١) . وهناك تقدير آخر لحجم العمالة الزراعية في نحو خلال نفس الفترة يقدر أن عدد العاملين بالزراعة عام ١٩٢٧ يبلغ ٢٥٢٦ مليون شخص بينما يبلغ العدد ٢٤٧ مليون شخص عام ١٩٤٧ و٤٠٧ مليون شخص عام ١٩٦٠ و٤٦٤ مليون شخص عام ١٩٧٠ (٢) . ويذهب رأي آخر إلى تقدير العمالة الزراعية بمقدار ٦٤٩ مليون شخص عام ١٩٧٦ من مجموع عدد سكان الريف البالغ عندهم ٢٠٥٦ مليون شخص أي يمثل هذا الرقم معدلا خاما للمشاركة في النشاط الاقتصادي قدر ٣١٥٪ (٣) .

لها بالنسبة للدول المتقدمة فان العمالة الزراعية في اليابان لم تنخفض كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة فقط وانما انخفض العدد المطلق للعاملين بالزراعة مع تقدم الاقتصاد نحو النمو الكامل ، فقد انخفض عدد العاملين بالزراعة من ١٨ مليون شخص عام ١٩٥٤ ليصبح ١٠ مليون شخص فقط عام ١٩٧٠ وانخفضت بالتالي نسبتهم الى مجموع القوى العاملة من ٤٥٪ الى ١٩٪ فقط على التوالي (٤) .

العمالة في القطاع الصناعي :

تحل العمالة في القطاع الصناعي بالدول التسامية المركز الثالث والآخر من حيث نسبة القوى العاملة في القطاع الى مجموع القوى العاملة ، وتبلغ نسبة العمالة الصناعية ١١٪ في دول الدخل المنخفض عام ١٩٧٨ وقد ارتفعت النسبة بدرجة طفيفة منذ عام ١٩٦٠ حيث كانت ٩٪ بالنسبة لهذه الدول ، ولكن نسبة هذه العمالة بالنسبة للدول النامية ذات الدخل المتوسط بلغت ١٧٪ عام ١٩٦٠ ثم ارتفعت الى ٢٢٪ عام ١٩٧٨ ، الا أنه بالرغم من أن هذه النسبة مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض الا أنها ما زالت منخفضة بالمقارنة بنسبة العمالة الصناعية في الدول الصناعية المتقدمة التي بلغت ٣٩٪ في عام ١٩٧٨ بزيادة طفيفة عما كانت عليه عام ١٩٦٠ بلغت في ذلك التاريخ ٢٨٪ من مجموع القوى العاملة، وهذه الزيادة الطفيفة خلال ٢٠ سنة تشير الى أن القطاع الصناعي في

(١) د. عبد العزيز فهمي هيكل - اجتماعات القوة العاملة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية - جامعة بيروت العربية - ١٩٧٢ ص ٤٠ .

(٢) د. عمرو محيي الدين - العمالة الناقصة في الزراعة المصرية - القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية - الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لشرق آسيا - بيروت ١٩٧٩ ص ١٤٨ .

(٣) ج. س. بيركس ، ل. ا. سينكلر - السكان والهجرة الدولية في الدول العربية - مكتب العمل الدولي - اللجنة الاقتصادية لشرق آسيا - بيروت - ١٩٨٠ - ص ٨٧ .

(٤) Broadbridge, Seymour : Industrial dualism in

Japan. Frank Cass, London, 1976, P. 28.

الدول المتقدمة قد اكتمل نموه بحيث أصبحت نسبة القوى العاملة فيه ثابتة تقريبا .

ان نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي تعتبر مؤشرا اقتصاديا لتحديد درجة النمو في الاقتصاد في مجموعه لانه برغم ارتفاع نسبة العمالة في قطاع الخدمات في الدول المتقدمة الا ان ارتفاع هذه النسبة في الدول النامية لا يدل على نمو الاقتصاد القومي ولا يعتبر مؤشرا على النجاح في اعادة توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية طالما كانت نسبة العمالة الصناعية في هذه الدول ما زالت متدنية . وسوف نرى فيما بعد مدى تقارب نسبة العمالة في القطاع الثالث في الدول النامية وفي الدول المتقدمة (١) .

ان اهم ما يتطلبه الاقتصاد في الدول النامية الذي يتميز بوجود قطاعين تختلف درجة نموها وتخصيص غير سليم للوارد البشرية مع ضغط سكاني متزايد هو اعادة النظر في تخصيص القوى العاملة ونقل العمالة على نطاق واسع من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي بمعنى ان يحظى هذا القطاع بنسبة اعلى من السكان ومن القوى البشرية النشطة اقتصاديا وهذه العملية هي التصنيع ، ان القول باتخاذ معيار النجاح في اعادة توزيع العمالة لتحقيق التصنيع كدليل على تحقيق التنمية مبنى على التجربة المستوحاة من تاريخ التنمية في الدول الصناعية المتقدمة ، فقد تميزت هذه الدول على مدى ٢٥٠ سنة بالاتجاه الى انحصار عدد السكان في الزراعة من ٧٠ - ٨٠٪ الى ٢٠٪ من مجموع السكان ، كما ان عملية انتقال الثقل الاقتصادي من الزراعة الى الصناعة باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل يعتبر عملية حاسمة للوصول بالدول النامية الى مرحلة النمو الكامل ، ان اهمية انتقال العمالة الى الصناعة وتجاح هذا القطاع في توفير فرص العمل لاعداد اكبر يعنى زيادة انتاجية العمل ذاته فضلا عن زيادة انتاجية العمالة الزراعية الى مستوى انتاجية العمالة الصناعية عند مرحلة النمو الكامل . طبقا لقانون انجل Engel الذي يقول بأنه كلما زاد متوسط دخل الفرد مع مضي الوقت فان الزيادة في انتاج السلع الصناعية تصبح ضرورية (٢) ، ذلك انه عندما يكون ٨٠٪ من السكان يعملون بالزراعة او يعتمدون عليها كمصدر للدخل ويقومون بانتاج سلعا

(١) د. عبد الباق محمد حسن : التنمية الاجتماعية - مكتبة وهبة -

القاهرة ١٩٧٧

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the (٢)
Labour Surplus Economy — The economic growth center.
Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois
1967, P. 115.

زراعية تكفى مجموع السكان فانه بزيادة الانتاجية للعمالة الزراعية يصبح
فى استطاعة ٤٠٪ من العمالة الزراعية انتاج ما يكفى السكان جسيمهم
ويكون على العمالة الصناعية المتزايدة مع النمو أن تنتج ما يكفى الطلب
المتزايد على السلع الصناعية كنتيجة للزيادة فى متوسط الدخل الفردى .
وعلى ذلك تظهر ضرورة إعادة توزيع العمالة بين القطاعين لمواجهة
الطلب على السلع الصناعية وانخفاض الطلب نسبيا على السلع الزراعية،
الا أن هذا القانون لا يعمل بالطريقة التى تخيلها واضعه نظرا للظروف
الخاصة بالطلب فى الدول النامية وانخفاض الدخل لدرجة لا تسمح بزيادة
الطلب على السلع الصناعية بدرجة كافية .

ان مشكلة زيادة العمالة الصناعية ليست مجرد ضرورة انشاء
مصانع وتزويدها بالآلات ومعدات الانتاج لتتمكن من تشغيل عمال بحدود
لانه فى اقتصاديات السوق التى تعتمد على قوى العرض والطلب فان
الأمور تكون أكثر تعقيدا وتتعلق بالنجاح فى خلق الطلب وتضخيمه حتى
ينشأ الطلب على العمالة ويزداد . ان العوامل التى تؤثر على مستوى
الطلب الكلى وواقع منحى الطلب على العمل فى قطاع الصناعة هى
عوامل تكوين رأس المال والتقدم العلمى والتكنولوجى ومدى الكفاءة
التكنولوجية ودرجة ميله الى استخدام احد عناصر الانتاج بكثافة أعلى من
استخدام العناصر الأخرى . فضلا عن مدى قوة عمل قانون الغلة المتناقصة،
بمعنى انه كلما كانت كثافة الاكتشاف العلمى او التكنولوجى أعلى وكان
يميل الى جانب تكثيف استخدام عنصر العمل وكان قانون الغلة المتناقصة
يعمل بدرجة غشيلة فان التقدم التكنولوجى يؤدى الى زيادة القدرة على
استيعاب عمالة جديدة فى الصناعة . فاذا افترضنا زيادة فى تكوين
رأس المال وأن معامل رأس المال/العمل سيظل ثابتا وكذلك ثبات الغلة
بصرف النظر عن تأثير حجم المشروع ومستوى الأجور الحقيقية ، فانه
يترتب على تكوين رأس المال استيعاب عمالة بنفس نسبة الزيادة المتحققة
فى رأس المال . ولذلك فان معدل استيعاب العمالة فى قطاع الصناعة
يعتمد على سرعة تكوين رأس المال كما يعتمد على طبيعة التقدم التكنولوجى
ودرجة استخدامه (١) .

ان معدلات النمو فى الانتاج فى قطاع الصناعة والمنتجات الصناعية
ومقارنتها بمعدلات النمو فى القوى العاملة بالصناعة بالدول النامية تكشف
ان الصناعة فى الدول النامية تستخدم طرق انتاج ذات كثافة رأسمالية
عالية ذات انتاجية مرتفعة ولكنها لا تؤدى الى زيادة قدرة القطاع الصناعى

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the (١)
Labour surplus Economy, The economic growth center,
Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois
1967, P. 136.

بهذه الدول على استيعاب نسبة كبيرة من العمالة تتناسب مع معدل تكوين رأس المال في هذا القطاع (١). ففي حين بلغت نسبة النمو في الصناعة في دول الدخل المنخفض في المدة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ما يساوي ٦٧٪ ثم ٤٦٪ في المدة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ ، فإن المعدل السنوي للنمو في القوى العاملة في هذه الدول كان ١٧٪ و ١٩٪ خلال هاتين الفترتين على التوالي ، ورغم أن القطاع الصناعي في الدول النامية بصفة عامة يساهم بنسبة عالية نسبيا في الناتج القومي الاجمالي فانه لا يستوعب الا نسبة اقل نسبيا من مجموع القوى العاملة ، فنسبة العاملين بالقطاع الصناعي بالدول النامية ذات الدخل المنخفض هي ٩٪ ، ١٠٪ ، ١١٪ في سنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٨ على التوالي الا ان نميب الانتاج الصناعي في مجموع الناتج القومي قد بلغ ١٧٪ سنة ١٩٦٠ وارتفع الى ٢٤٪ سنة ١٩٧٨ كما أن المنتجات الصناعية قد بلغت ١١٪ ، ١٣٪ في خلال هذه السنوات على التوالي ليكون مجموع مساهمة الصناعة والمنتجات الصناعية هو ٢٨٪ ، ٣٧٪ أي أن نسبة ١١٪ من القوى العاملة في القطاع الصناعي قد ساهمت بنسبة ٣٧٪ من مجموع الناتج القومي في دول الدخل المنخفض عام ١٩٧٨ (٢) وهذه النسبة المرتفعة تدل فضلا عن ارتفاع الانتاجية في هذا القطاع على درجة الكثافة الرأسمالية في هذا القطاع بحيث أن الناتج يزيد كثيرا عن معدلات الزيادة في القوى العاملة الصناعية وبحيث يكون الحل لزيادة قدرة القطاع الصناعي على زيادة فرص العمل فيه هو استخدام طرق انتاج ذات كثافة عمالية أعلى من تلك التي يعتمد عليها حاليا .

ان مشكلة الدول النامية هي في زيادة القوى العاملة لديها بمعدلات مرتفعة جدا اذا تورنت بمعدلات الزيادة في الدول الصناعية ، اذ يبلغ معدل زيادتها في الدول النامية ما بين ٢٪ و ٣٪ سنويا بينما يبلغ معدل الزيادة هذا في الدول الصناعية ١٪ فقط سنويا علما بأنه يجب تخفيف زيادة في العمالة الصناعية في الدول النامية بمعدل يتراوح بين ٣ - ٤٪ سنويا لكي يمكن امتصاص فائض العمالة في هذه الدول الموجود حاليا بصورة بطالة او عمالية ناقصة في الزراعة ولواجهة معدلات الزيادة السنوية المرتفعة في القوى العاملة ، ولأن دور القطاع الصناعي يعتبر حاسما في تحقيق النجاح في اعادة توزيع العمالة بالدول النامية ، فانه يجب تحقيق زيادة في الناتج الصناعي بنسبة تزيد عن ٧٪ سنويا بسبب ارتفاع الكثافة الرأسمالية في هذا القطاع (٣) .

Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization (١)
of Egypt 1939-1973, Clarendon Press. Oxford 1976, P. 117.

(٢) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - وشنغن ١٩٨٠ .

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the (٣)
Labour surplus Economy, The economic growth center,
Yale University. Richard D. Irwin. Inc. Homewood, Illinois
1967, P. 225.

ويرجع تخلف نمو العمالة الصناعية في الدول النامية الى ظاهرة الازدواج الاقتصادي في هذه الدول وانتشار مشروعات الاستثمار الاجنبي في القطاع الحديث حيث ان الاعتماد على اثر المضاعف للاستثمار الاجنبي في الدول النامية من اجل تحقيق زيادة في الدخل وزيادة معدل نمو العمالة الصناعية في هذه الدول لا يحقق الهدف المتوقع من هذه الاستثمارات بالقدر الذي يحققه الاستثمار الوطني في هذا المجال ، فالاستثمارات الاجنبية في الدول النامية يمكن اعتبارها جزءا من اقتصاديات الدول المتقدمة وامتدادا لها من حيث اثر المضاعف على اقتصاديات تلك الدول صاحبة الاستثمارات المذكورة وان كانت تقع جغرافيا في اقليم دول نامية (١) . ان الدليل على ذلك هذا التفاوت في مستوى الانتاجية لهذه الاستثمارات مقارنة مع الانتاجية في بقية القطاعات الاقتصادية بالدول النامية من ناحية ، واتجاه عائد الاستثمار في صورة الارباح المتحققة الى خارج الدول النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات ، او في صورة انخفاض اسعار المنتجات الأولية المنتجة في الدول النامية بواسطة مشروعات الاستثمارات الاجنبية بالمقارنة بأسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها الدول النامية في مقابل صادراتها من المنتجات الأولية ، ولذلك فان الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية لا تحقق انتشار النمو في بقية القطاعات (٢) .

العمالة في قطاع الخدمات :

تبلغ نسبة العمالة في قطاع الخدمات بالدول النامية ذات الدخل المنخفض ١٧٪ عام ١٩٧٨ وقد تدرجت النسبة من ١٤٪ منذ ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٠ الى ١٥٪ عام ١٩٧٠ مما يدل على نموها بدرجة ضئيلة نظرا لسيطرة قطاع الزراعة في هذه المجموعة من الدول النامية على سوق العمل اذ يستوعب ٧٧٪ في الستينات و٧٢٪ في ١٩٧٨ ، الا أنه بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط ترتفع النسبة للعمالة في القطاع الثالث لتصبح ٢١٪ ، ٢٤٪ ، ٣٠٪ ، ٣٢٪ في السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٨ على التوالي ، وان كانت هذه النسبة ترتفع في بعض الدول النامية من المجموعة المذكورة (٣) فتبلغ ٦٠٪ في سنغافورة ، ٥٧٪ في الأرجنتين ، ٥٤٪ في تشيلي وهي نسب تعادل نسبة العمالة في الدول الصناعية في هذا القطاع برغم الاختلاف الكبير في درجة النمو الاقتصادي بين المجموعتين من الدول . اذ أن القطاع الصناعي في الدول النامية يستوعب نسبة صغيرة من القوى العاملة في الصناعة تتراوح بين ١٠ - ٢٠٪ في الدول

(١) د. محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول - دار النهضة

العربية ، القاهرة ١٩٦٨ - ص ٦٠ .

(٢) د. عمرو محيي الدين : التخلف والتنمية - دار النهضة العربية - بيروت -

١٩٧٥ ص ١٨٧ .

(٣) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - واشنطن - ١٩٧٩ .

الناحية بالمقارنة مع نسبة ٣٠ - ٤٠٪ في الدول الصناعية المتقدمة مما يجعل المقارنة بين نسبة العمالة في قطاع الخدمات بينهما مستحيلة بل إن نسبة ١٠ - ٢٠٪ للعمالة الصناعية في الدول النامية يجب النظر إليها بحذر إذا أخذنا في الاعتبار أن العدد المطلق العاملين في الصناعة في هذه الدول صغير .

ومن الملاحظ أيضا كما هو الحال بالنسبة للقطاع الصناعي فإن معدل النمو السنوي للإنتاج في قطاع الخدمات في الدول النامية والذي يبلغ ٤ر٥٪ سنويا تقريبا يتجاوز معدل النمو للناتج المحلى الذى يتراوح بين ٣ر٩٪ عام ١٩٧٠ و٣ر٦٪ عام ١٩٧٨ ، كما أنه يتجاوز معدل النمو في القوى العاملة في هذه الدول . ولكن يجب التأكيد على أن نسبة الزيادة السنوية في عمالة قطاع الخدمات أعلى منها في القطاعات الاقتصادية الأخرى . ففي أمريكا اللاتينية مثلا فإن معدل الزيادة السنوية في العمالة في قطاع الخدمات بين عامى ١٩٥٠ - ١٩٧٠ بلغت ٤٪ بينما كانت ١ر٤٪ ، ٢ر٧٪ في قطاعى الزراعة والصناعة على التوالى مما أدى الى ارتفاع نسبة العمالة في قطاع الخدمات من ٢٥٪ عام ١٩٥٠ الى ٣٣ر٣٪ عام ١٩٧٠ . من مجموع القوى العاملة (١) بحيث اثبت قطاع الخدمات قدرته على استيعاب نسبة أكبر من القوى العاملة في هذه الدول .

وترجع قدرة هذا القطاع على النمو الى حاجة الزيادة السكانية في الدول النامية بصفة مطردة الى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية فضلا عن تنوع المهن والخدمات داخل هذا القطاع بالمقارنة بقطاع الزراعة مثلا ، فضلا عن ارتفاع الدخل الفردية بين سكان المدن واتجاهها الى الانفاق الكمالى على الترفيه والسياحة خاصة في ضوء التفاوت الكبير في الدخل . ولكن ليس من الضروري أن يتبع النمو المتزايد في الخدمات نمو مماثل له في الحجم بالنسبة للعمالة في هذا القطاع وإنما يتوقف الأمر على مدى النمو في مستوى الانتاجية ، فإذا كانت الانتاجية ترتفع بمعدل أسرع من الطلب على الخدمات فإن حجم العمالة سيتناقص ولكن الملاحظ أن ارتفاع الانتاجية يحدث بمعدل يقل عن معدل النمو في الطلب وهذا ما يفسر بجانب عوامل أخرى سرعة نمو العمالة في قطاع الخدمات بالدول النامية ، ويساهم في نمو العمالة في هذا القطاع تدخل الدولة بتحديد ساعات العمل والاتجاه الى تخفيضها وعدم التحسن في المهارة بدرجة كافية ، والأهم من ذلك أن زيادة العمالة في قطاع الخدمات لا تتطلب استثمارا كبيرا على نحو ما هو مطلوب في الصناعة بسبب بطء التقدم التكنولوجى في هذا القطاع الا في مجال محدود مثل قطاع المصارف المائية

Mouly, J & E. Costa : Employment policies in (١)
developing countries. George Allen & Unwin Ltd. London,
1978, P. 76.

وشركات التأمين التي تتجه الى استخدام نظم الحاسب الآلى والاتصالات الإلكترونية التي تؤدي الى توفير العمالة .

ان نظرية كولن كلارك عن ازدياد الاهمية النسبية للقطاع الثالث كلما تقدمت الدولة فى طريق النمو الاقتصادى بمعنى وجود ارتباط بين ارتفاع الدخل الفردى ونمو قطاع الخدمات وازدياد حجم العمالة فيه - لا تنطبق على حالة الدول النامية بمعنى ان مؤدى النظرية غير صحيح لان ما يشاهد فى كثير من الدول النامية من تضخم حجم العمالة فى قطاع الخدمات لا يعنى بالضرورة وصول الاقتصاد القومى الى مرحلة النمو التى وصلتها الدول الصناعية التى تصل فيها نسبة العاملين بالخدمات تلك النسبة التى بلغتها بعض الدول النامية هذه . وهناك اسباب لاختلاف نتائج المقارنة (١) . ذلك ان نمو قطاع الخدمات فى الدول الصناعية جاء نتيجة عوامل زيادة الطلب على الخدمات بعد تحقق مستوى من النمو فى الصناعة وبدا الطلب يتجه الى الخدمات ، اما فى الدول النامية فان تضخم قطاع الخدمات يخفى وجود فائض العمالة فى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، والدليل على ذلك انخفاض الانتاجية فى هذا القطاع عن انتاجية القطاع الصناعى وبوجه خاص . ووجود البطالة المتفعة وفائض العمالة بصفة عامة ، ويأتى تضخم قطاع الخدمات نتيجة انتهاز الحكومات سياسات تعمل على امتصاص فائض العمالة فى المصالح الحكومية ، وليس كنتيجة لزيادة حجم الطلب على الخدمات كما هو الحال فى الدول المتقدمة (١) .

وكما هو الحال فى بقية القطاعات الاقتصادية فانه توجد ازدواجية داخل قطاع الخدمات حيث توجد نشاطات طارده للعمالة ونشاطات مستوعبة للعمالة .

فالنشاطات الطارده للعمالة تشمل تلك الأنشطة التقليدية مثل تجارة التجزئة التى تحل محلها الاسواق المركزية (سوبر ماركت) والتى تستخدم عددا اقل من العمال بالنسبة لحجم معين من النشاط التجارى الذى تمارسه المحلات التقليدية . وكذلك من الأنشطة الطارده تلك المتعلقة بالخدمات الشخصية كما هو الحال بالنسبة لخدم المنازل او المهن الحرفية والتى بدأت فى الانحسار بارتفاع الاجور وتوفر الاجهزة الكبريائية التى تؤدي نفس العمل مثل الفسالات وغيرها .

اما النشاطات المستوعبة والجاذبة للعمالة فهى تشمل الأنشطة

(١) روبرت مابرو : العمالة - اختيار التكنولوجيا - الاولويات القطاعية - فى

« القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية » - الامم المتحدة - بيروت ١٩٧٩ -

ص ٢٩ .

(١) د. عمرو محيى الدين - التخلف والتنمية - دار النهضة العربية - بيروت

١٩٥٧ - ص ٨٥ ، ٨٧ .

الحديثة مثل المصارف المالية والتأمين والخدمات الحكومية التي تتضخم باستمرار بحيث تصل الى ما بين ٣٧٦٪ و ٥٢٪ من مجموع غير العاملين في الزراعة في بعض دول أفريقيا مثل غانا ٤٦٥٪ وكينيا ٤١٤٪ وتنزانيا ٤٨٥٪ واوغندا ٥٢٪ بل تبلغ النسبة في الصومال ٦٦٪ من مجموع العاملين في منشآت يزيد العاملون فيها عن ٥ أفراد (١) .

كما توجد بعض النشاطات في نطاق قطاع الخدمات تعتبر طاردة للعمالة من ناحية ومستوعبة لها من ناحية أخرى ، مثل قطاع الخدمات والنقل والمواصلات حيث يشمل نشاطات جاذبة للعمالة بفضل فعاليتها مثل نشاط النقل البري والطرق حيث تزيد نسبة استيعابها للعمالة عن النشاطات الأخرى وفعالية هذه النشاطات في استيعاب فائض العمالة يعتمد على خطط الاستثمار في انشاء الطرق والموانئ وان كان الاتجاه الى ميكنة وسائل النقل بكثافة أعلى مثل استخدام القطارات الكهربائية يقلل من فرص العمل . وتتضاءل أهمية النقل بالسكك الحديدية كمصدر للعمالة مع تقدم الطرق البرية .

جدول رقم ٧ :

هيكل القوة العاملة ١٩٥٠ - ١٩٧٨ م

(%)

نسبة القوى العاملة في			مجموع الدول
الخدمات	الصناعة	الزراعة	
٧٨ ٧٠ ٦٠ ٥٠	٧٨ ٧٠ ٦٠ ٥٠	٧٨ ٧٠ ٦٠ ٥٠	
١٧ ١٥ ١٤ ١٤	١١ ١٠ ٩ ٨	٧٢ ٧٥ ٧٧ ٧٨	الدول المنخفضة الدخل
٣٧ ٣٠ ٢٤ ٢١	٢٣ ٢٠ ١٧ ١٤	٤٥ ٥٠ ٥٩ ٦٥	الدول المتوسطة الدخل
٥٥ ٥٢ ٤٥ ٣٩	٣٩ ٣٨ ٣٨ ٣٦	٦ ١٠ ١٧ ٢٥	الدول الصناعية

المصدر :

تقرير عن التنمية في العالم - البنك الدولي - ١٩٧٩ ، ١٩٨٠

جدول رقم ٨ :

نسبة العاملين في قطاع الخدمات في بعض

الدول النامية بآسيا وإفريقيا (%)

النسبة %	السنة	الدولة	النسبة %	السنة	الدولة
		أسيا :			دول افريقيا :
٣٤,٦	١٩٥٣	_____	٢٤,٣	١٩٤٧	_____
٣٧,٧	١٩٦٣	_____	٣٦,١	١٩٦٠	_____
	١٩٧٨	_____	٢٣,٠	١٩٧٨	_____
٢٨,٨	١٩٥١	الهند	٢٢,٥	١٩٥٦	تونس
١٦,٠	١٩٦١		٤١,٦	١٩٦٦	
١٥,٠	١٩٧٨		٣١,٠	١٩٧٨	
١٩,٢	١٩٦١	أندونيسيا	٣٦,٥	١٩٥٦	موريشوس
٢٣,٤	١٩٦٥		٣٦,٨	١٩٦٢	
٢١,٠	١٩٧٨			١٩٧٨	
٢٠,٤	١٩٦٠	الفلبين			
٢٥,٧	١٩٦٥				
٣٦,٠	١٩٧٨				

J. Mouly and E. Costa—Employment policies in developing countries. London George Allen & Unwin Ltd. P. 77

المصدر :

والبنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - وتنتن - أغسطس ١٩٨٠ - ص ٦٤

الفصل الثانى

معدل مرتفع نمو القوى العاملة

من الخصائص المميزة للدول النامية ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة عما هو سائد فى الدول المتقدمة ، ليس هذا فقط بل أيضا فان معدلات نمو القوى العاملة فى الدول النامية توالى ارتفاعها المستمر بينما توالى معدلات نمو القوى العاملة فى الدول المتقدمة الانخفاض بصورة مطردة ، مما يجعل الفارق كبيرا مع مضى الزمن .

لقد حقق نمو القوى العاملة بالدول النامية ذات الدخلى المنخفض نسبة ١٧١٪ ، ١٩١٪ خلال سنوات ٦٠ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ - ١٩٨٠ على التوالي ومن المتوقع أن يصل معدل نمو القوة العاملة فى هذه الدول الى ٢٢٢٪ عام ٢٠٠٠ (١) ، وبالنسبة للدول النامية ذات الدخلى المتوسط فان معدل نمو القوى العاملة بها كان ٢٪ ، ٢٢٤٪ فى سنوات ٦٠ - ١٩٧٠ ، ٧٠ - ١٩٨٠ على التوالي ومن المقترح أن يبلغ معدل نموها عام ٢٠٠٠ الى ٢٢٥٪ وهى معدلات مرتفعة جدا اذا ما قورنت بتلك المعدلات فى الدول الصناعية المتقدمة والتي وصلت الى ١٢٢٪ و ١٢١٪ فى نفس الفترة ، ومن المتوقع أن تنخفض الى ٠٦٪ عام ٢٠٠٠ ، وهذا ما يؤكد صعوبة موقف العمالة فى الدول النامية بصفة عامة ويجعل الجهود للسيطرة على مشكلة فائض العمالة اكثر تعقيدا مع مضى الزمن . ومن الصحيح أن معدلات نمو القوى العاملة فى الدول المصدرة للبترول ذات الفائض فى رأس المال تزيد عما هى عليه بالنسبة لبقية الدول النامية حيث تصل ٢٦٪ ، ٢٨٪ سنويا خلال سنوات ٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ١٩٨٠ على التوالي ومن المتوقع أن تصل ٢٢٩٪ عام ٢٠٠٠ الا أن هذه المعدلات المرتفعة لنمو القوى العاملة فى هذه الدول بالذات لا تسبب اى قلق من وجهة نظر العمالة حيث أن هذه الدول لا تواجه اية مشكلة من مشاكل فائض العمالة لأنها دول ذات كثافة سكانية منخفضة وتتبع سياسات مشجعة للنمو السكانى السريع وهى دون مستوردة للعمالة من الخارج لتلبية احتياجاتها التنموية . اما بالنسبة للدول ذات التخطيط الاقتصادى المركزى فانها برغم ارتفاع معدلات نمو العمالة لديها عما هى فى الدول الصناعية المتقدمة الا أنها لا تصل الى ما هى عليه فى الدول النامية كما أن هذه المعدلات تتجه الى الانخفاض حيث كانت ١٢٤٪ عام ١٩٧٠ خلال السنوات سالفة الذكر ومن المتوقع أن تهبط لتصبح ١٢٢٪ عام ٢٠٠٠ (الجدول رقم : ١١) .

(١) البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم - واشنطن ، اغسطس ١٩٨٠ ،

ان تزايد معدلات نمو القوى العاملة فى الدول النامية ظاهرة لم تكن معروفة بهذه الحدة خلال فترة التنمية الاقتصادية للدول الصناعية حاليا فى القرن التاسع عشر بسبب عوامل ديموجرافية مختلفة فى كل من المجموعتين من الدول (١) ، ان ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة فى الدول النامية حاليا قد لا يكون مزعجا بالضرورة لو لم يكن ذلك الاتجاه الى اطراد الزيادة مستقبلا موجودا ، بل انه اتجاه قوى برغم اتباع معظم الدول النامية لسياسات تظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية المرتفعة . فارتفاع معدلات نمو القوى العاملة فى هذه الدول من ٠.٦ ٪ فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٣٠ ليصبح حوالى ٢ ٪ بالنسبة لدول الدخل المنخفض و ٢.٤ ٪ بالنسبة لدول الدخل المتوسط خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ جعل من المتوقع ان تحصل الزيادة فى القوى العاملة فى الدول النامية بنسبة ٧٥ ٪ عام ٢٠٠٠ عما كان عليه الحال فى الستينات .

المبحث الاول

اسباب زيادة معدلات نمو القوى العاملة

ان مشكلة ارتفاع معدلات الزيادة فى القوى العاملة فى الدول النامية ترجع اساسا الى ظروف الانفجار السكانى فى العالم حيث تضاعف عدد سكان العالم خلال المائة سنة الأخيرة وان حوالى ثلثى هذه الزيادة تحدث فى الدول النامية وخاصة فى دول آسيا ، ولذلك فان سياسة السكان تظهر فى المدى الطويل كجزء حاسم من اية خطة شاملة تستهدف زيادة الانتاجية والدخول وتحسين وضع هيكل العمالة فى هذه الدول ، وتشير التوقعات للزيادة السكانية فى العالم الى ان سكان العالم سيزيدون بنحو ١.٥ بليون نسمة مع نهاية القرن منها حوالى ١.٥ بليون نسمة فى الدول النامية وستكون دول الدخل المنخفض فى آسيا (٦٨٠) مليون نسمة وأمريكا جنوب الصحراء (٢٣٠) مليون نسمة وأمريكا اللاتينية (٢٥٠) مليون نسمة أكثر المناطق ارتفاعا فى معدلات الزيادة السكانية وتتركز الزيادة السكانية فى هذه الدول فى القطاع الزراعى والريف بصفة عامة (٢) .

ومن الضرورى التأكيد على نقطتين هامتين : اولهما ان معدل نمو السكان المرتفع فى دول العالم النامى بعد ان هبطت معدلات الوفيات فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية سوف يستمر الى نهاية هذا القرن

Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939-1973, policy and performance. Clarendon Press. Oxford, London 1976, P. 32. (١)

(٢) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٧٩ .

وانتيهما هي انخفاض معدلات المواليد خلال الستينات من هذا القرن وما تبعه من انخفاض تدريجي في معدل نمو السكان منذ هذا التاريخ . فبالنسبة للنقطة الأولى فان معدلات الوفيات في دول الدخل المنخفض قد تناقصت من ٢٤٪ عام ١٩٦٠ الى ١٥٪ عام ١٩٧٨ في المتوسط ، أما في دول الدخل المتوسط فانها انخفضت من ١٤٪ الى ١٠٪ في نفس الفترة ، وذلك بالمقارنة مع ١٪ و ٩٪ على التوالي بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة ، أما بالنسبة للنقطة الثانية فمعدلات المواليد في الدول النامية قد انخفضت من ٤٨٪ الى ٣٩٪ خلال المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٨ في دول الدخل المنخفض ومن ٤٪ الى ٣٥٪ في دول الدخل المتوسط ومن ٢٪ الى ١٤٪ في الدول الصناعية خلال السنوات المذكورة ومن الملاحظ ان النسبة المئوية للتغيير في نسبة المواليد في الدول النامية بصفة عامة أقل منها في الدول الصناعية حيث انخفضت في الأخيرة بنسبة ٣١٣٪ بينما لم يتجاوز انخفاضها في دول الدخل المنخفض ١٤٪ وفي دول الدخل المتوسط ١٧٤٪ وفيما يتعلق بنسبة التغيير في معدلات الوفيات فانها أعلى في دول الدخل المنخفض والدول النامية ذات الدخل المتوسط عما هي عليه في الدول الصناعية حيث بلغت النسبة المئوية للانخفاض ٣١٥٪ في دول الدخل المنخفض و ٢٩٩ في دول الدخل المتوسط بينما كانت ٦ فقط في الدول الصناعية ، وعلى ذلك فان الناتج النهائي لهذه المعدلات هو ازدياد معدلات نمو السكان وبالتالي القوى العاملة في الدول النامية بنسب أعلى بكثير مما هي عليه في الدول الصناعية . والعامل الرئيسي المحدد لنمو السكان في الواقع هو معدل الخصوبة اذ ان معدل الوفيات لا يعتبر هاما بنفس الدرجة خاصة ان كثيرا من الدول النامية قد حققت معدلات وفيات منخفضة تقترب من المعدلات السائدة في الدول الصناعية وسيكون تأثيرها أقل على نمو السكان منها في الماضي ورغم أن معدل الوفيات مازال مرتفعا في بعض دول أفريقيا .

ان معدل الهبوط الأخير لمعدلات الخصوبة في الدول النامية أسرع مما كان عليه في القرن التاسع عشر في أوروبا والولايات المتحدة ، فقد أمضت إنجلترا وهولندا نحو خمسين سنة لخفض معدلات المواليد من ٣٥ لكل الف الى ٢٠ لكل الف أي حوالي نقطة كل ٣ سنوات بينما نجحت بعض الدول النامية مثل كولومبيا وتشيلي في انقاص معدل المواليد الإجمالية بواقع نقطة كل عام ومن ثم فان مقارنة معدلات المواليد الحالية في الدول النامية لا يجب أن تلمس حقيقة التقدم الذي تحرزه اليوم بعض الدول النامية في خفض معدلات النمو السكاني (١) وبصفة عامة فان معظم دول الدخل المنخفض وكل دول أفريقيا (باستثناء مصر) قد حافظت على معدلات الخصوبة العالية أو خفضتها بنسبة ضئيلة بحيث يمكن توقع نمو السكان في هذه الدول بمعدل لا يزيد عن ٢٪ سنويا طالما بقيت القرن الحالي

(١) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - واشنطن ، أغسطس ١٩٨٠ .

جدول رقم : ٩

معدلات نمو السكان وأجائس الناتج القومي بنصيب الفرد منه (نسبة مئوية)

مجموعة الدول	السكان			الناتج القومي			نصيب الفرد		
	٧٠-٦٠	٨٥-٧٠	٩٠-٨٥	٧٠-٦٠	٨٥-٨٠	٩٠-٨٥	٧٠-٦٠	٨٥-٨٠	٩٠-٨٥
الدول النامية	٢٥	٢٤	٢٢	٥١	٥١	٥١	٢١	٢٤	٢٣
منخفضة الدخل	٢٤	٢٣	٢٢	٤٢	٤٥	٤٧	١٨	٢١	٢٥
متوسطة الدخل	٢٥	٢٥	٢٣	٦٠	٥٢	٥٨	٢٥	٢٧	٢٤
الدول الصناعية	١٠	٥	٤	٥٠	٢٣	٤٠	٢١	٢٤	٢٥

الصدر: البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - واشنطن - أغسطس ١٩٨٠ ص ١١٧

جدول رقم : ١٠

تقدير لتوزيع الدخل بين الطبقات في الدول النامية (نسبة مئوية)

النسبة المئوية	أكثر ٢٠%	أكثر ٦٠%	أكثر ٨٠%	أكثر ٩٥%
١٣ دولة بأمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٣	٢٣	٥٧	٢٢
١٥ دولة أفريقية	٥١	٢٢	٦٢	٢٤
٨ دول آسيوية	٥٣	٢٨	٥٣	٢٥

الصدر: J. Mouly and E. Costa - Employment policies in developing countries. London, George Allen & Unwin Ltd. P. 234

وتزيد هذه المعدلات كثيرا عن المعدل السنوي المقدر للدول الصناعية وهو ٤.٠٪ وعن المعدل السنوي المقدر للدول النامية ذات الدخل المتوسط في جنوب أوروبا .

ويمكن أن يرجع الهبوط في الخصوبة إلى التحسن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحفز الأسر على تقليل حجمها ، فالملحوظ أن الدول التي نجحت في تخفيض معدلات الخصوبة قد أتبعته برامج عامة لتنظيم الأسرة وتحديد النسل سواء عن طريق إجراءات الضرائب وعدم منع إعفاءات ضريبية للأسر الكبيرة العدد أو التدخل تشريعيا بتحديد السن القانوني الأدنى للزواج ، بل أحيانا بإجراء عمليات التعقيم الإجباري كما حدث في الهند .

وتساعد درجة التحضر أى زيادة عدد سكان المدن التى يزيد سكانها عن حد معين وكذلك التقدم فى التعليم ومشاركة النساء فى القوى العاملة على تخفيض معدلات الخصوبة . وفى جميع الأحوال فان الوضع الدائد فى الدول النامية حاليا بالنسبة لارتفاع معدلات الزيادة السكانية يؤدى الى الزيادة فى حجم القوى العاملة بمعدلات عالية تفوق ما كان سائدا فى الدول الصناعية ابان فترة نموها الصناعى مما يجعل تحقيق هدف الصالة الكاملة امرا اكثر صعوبة فى الدول النامية بسبب دخول أعداد هائلة من الصالة الى سوق العمل بمعدلات تفوق قدرة هذه الدول على الاستيعاب وتوفير فرص العمل الجديدة ، كما انها تعوق النمو الاقتصادى بتقليل الاستثمار فى رأس المال المادى وتنمية المهارات البشرية للقوى العاملة الموجودة . ومقارنة الدول النامية حاليا بالدول الصناعية توضح ان ما حدث فى اندول المتقدمة اثناء فترة نموها هو ان غلبية الزيادة السكانية كانت تحدث فى القطاع الزراعى ذى الانتاجية المنخفضة والحرف وقد بدأ انتشار النمو من القمة باتجاه القاعدة من خلال فئة التجار وملك الاراضى الزراعية واصحاب المصانع وقد ادى النمو الى امتصاص اعداد كبيرة من القوى العاملة فى الأنشطة الاكثر دخلا حتى تم تحقيق التشفيل الكامل للصالة وقد صاحب هذه العملية وجود فروق كبيرة فى الثروة وتم قبول مثل هذا الوضع باعتبارها من مسلمات الفروق بين الطبقات التى كانت سائدة فى ذلك العصر والمقبولة بالاعتقاد فى شرعية نظام الطبقات وفى نفس الوقت ونفضل النجاح فى عملية التسبيع ثم بفتح آفاق واسعة امام القوى العاملة بمعدل يزيد كثيرا عن معدلات الزيادة فى القوى العاملة (١) . الا ان الامر جد بخلاف فى الدول النامية حاليا : ذلك ان انتشار التعليم قد جاء بسرعة تزيد عن سرعة نمو فرص العمل بحيث ان نمو السكان والقوى العاملة يتم بمعدل يزيد كثيرا عن سرعة نمو الاقتصاد وقدرته على الاستيعاب ، اما وقد تم التخلص من الطبقات الاجتماعية فان عملية الاستفادة من الفروق الشاسعة فى الدخل تصبح صعبة التحقيق على النحو الذى تمت به فى ادول الصناعية فى الماضى .

ان الانفجار السكانى فى الدول النامية ليست له سابقة تاريخية فى الدول الصناعية بل كان معدل الزيادة السكانية فى هذه الدول خلال القرر التاسع عشر يعادل فقط نصف معدل الزيادة فى الدول النامية حاليا كما ان انخفاض معدل الزيادة فى الدول الصناعية كان من آثار عملية التنمية ذاتها وما نتج عنها من تحسن فى التغذية وانخفاض معدل الوفيات . فاذا كان معدل الوفيات قد انخفض كجزء من التقدم الاجتماعى والصحة للمجتمع فى الدول الصناعية الذى سمح ببدء انخفاض معدلات المواليد قبل بدء

الانخفاض في معدلات الوفيات ، إلا أن الأمر يختلف كثيراً بالنسبة للدول النامية إذ أن انخفاض معدلات الوفيات بها حدث لأسباب مختلفة تقلخص في التقدم العلمي في مجال الطب والصحة العامة مما يؤكد أن معدلات المواليد والوفيات في الدول النامية مستقلة عن درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي ، أي أنها غير مرتبطة في عواملها بالتنمية وبالتالي يمكن السيطرة عليها وتخفيض معدلات المواليد بدون انتظار لتحقيق التنمية ، بل على النقيض فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي التي تعتمد بدرجة كبيرة على مدى النجاح في السيطرة على الانفجار السكاني في هذه الدول (١) .

ومن أسباب ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في الدول النامية تلك العوامل المتعلقة بمعدل استبدال القوى العاملة في هذه الدول ، ويقصد بمعدل استبدال القوى العاملة نسبة الخارجين من القوى العاملة إلى نسبة الداخلين إليها ، وهي تعتمد على عوامل مهنية وتختلف من مهنة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر . وهذا المعدل ليس مجرد المقابل العكسي لمدة الحياة العاملة لأنه كلما ارتفعت نسبة المواليد كلما كان توزيع السكان على فئات الأعمار أقل استقراراً مع مرور الوقت . وقد بلغ معدل الاستبدال في الأردن عام ١٩٥٠ نسبة ١ : ٣٦٥ وارتفع المعدل إلى ١ : ٥٢٨ في سنة ١٩٦٠ ثم إلى ١ : ٦٤٢ عام ١٩٧٠ وتصل إلى ١ : ٧٤٨ عام ١٩٨٠ . وفي الجزائر بلغ معدل الاستبدال للفترة ٧٢ - ١٩٨٠ نسبة ١٪ من مجموع

معدل رقم : ١١

القوى العاملة والسكان في العالم

متوسط معدل النمو السنوي (٢)				معدل النمو (%) السنوي للسكان			عدد السكان مليون	
للقوى العاملة				١١٦٠-٨٥	٨٠-٧٠	٧٠-٦٠		
٢٠٠٠-٩٦	٩٠-٨٠	٨٠-٧٠	٧٠-٦٠	١١٦٠-٨٥	٨٠-٧٠	٧٠-٦٠		
				٢,٢	٢,٣	٢,٤	١٢١٣	الدول منخفضة الدخل
				٢,٣	٢,٥	٢,٥	٨٧٢	الدول متوسطة الدخل
				٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢١١٦	كافة الدول النامية
٢,١	٢,١	٢,٢	١,٨	٢,٢	٢,٤	٢,٥	١١٧	الدول الصناعية
	٠,٧	١,٢	١,٢	٠,٦	٠,٧	١,٠	١١٧	الدول النامية
	١,٢	١,٧	١,٤	١,١	١,٢	١,٧	٣٥٤	الدول النامية مركزي

مصدر : البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ص ١١٧

Meier, Gerald M. : **Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 591.** (١)

السكان اى ان نسبة الشباب صغير السن دون سن العمل عليه وتدل على معدل تقاعد اقل بكثير بالنسبة للعمال الداخليين فى القوى العاملة .
اما بالنسبة للدول المتقدمة فانها بالاستقرار السكانى ولذلك فان معدل الاستبدال فى فرنسا مثلا حتى عام ١٩٨٠ يقدر بنحو ٣٠٢٪ وفى الولايات المتحدة يبلغ ٥٠٪ تقريبا كما هو مقدر لعام ١٩٨٥ (١) .

المبحث الثانى

آثار ارتفاع معدلات الزيادة فى القوى العاملة

ان ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة فى الدول النامية يعتبر اثرا كما رأينا للانفجار السكانى فى هذه الدول بحيث انه لو افترضنا هبوط معدلات الخصوبة فجأة الى النصف عام ١٩٧٥ لانخفاض المجموع الكلى لقوة العمل من الذكور بنحو الثمن فى عام ٢٠٠٠ (٢) عما هو مقدر غير ان القوى العاملة من الذكور لأقل من ٢٥ سنة وهى أعلى فئة تسود بينها البطالة كانت ستكون نصف حجمها المقدر حاليا فقط ، بل يمكن ان يتوقع ان يصل حجم العمالة دون سن ١٥ عام ٢٠٢٠ الى نصف الحجم المتوقع لها . وعلى ذلك فان بقاء النمو السكانى يساعد على تمكين الدول النامية من التغلب على مشكلة العمالة وبدون النجاح فى هذا المسمى فمن المحتمل ان تلتهم النفقات على مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية كل ما يمكن اخراجه فى هذه الدول من رأس مال .

ان النظم التى تواجه مشكلة السكان فى الدول النامية يصيد الى الازدياد نظرية مالمس عن اثر الزيادة السكانية حيث يظل متوسط دخل الفرد منخفضا بصفة دائمة ، ان اطراد الزيادة فى معدلات النمو السكانى يجعل حل المشكلة الاقتصادية تتلخص فى ضرورة زيادة خصوبة الأرض وتخفيض خصوبة البشر (٣) ويمكن ايجاز آثار ارتفاع معدلات النمو فى القوى العاملة فى الدول النامية فيما يلى :

١ - انخفاض معدلات الادخار :

ان مشكلة السكان ليست مجرد مشكلة توفير الغذاء اذ انها اهمى من ذلك بكثير ، فهى تلقى بظلالها الكئيبية على معدلات الادخار لأن الزيادة

(١) ميشيل ديويى - العمالة والتعليم فى البلاد العربية - بحث فى « القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية » الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا بيروت ١٩٧٩ - ص ٦٦ .

(٢) البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم - واشنطن - ١٩٧٩ .
(٣) Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 590.

السكانية النابعة من ارتفاع معدلات المواليد تموق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وبالتالي تقل نصيب الفرد من الادخار وتؤدى الى تأخير عملية تكوين رأس المال لكل عامل بسبب الاتفاق على المرافق والخدمات العامة بدلا من توفير الأصول الانتاجية فضلا عن اعاقه خطط توفير التقد الأجنبى وخلق المعجز فى ميزان المدفوعات (١) . ان انخفاض معدلات المواليد يعنى انخفاض فى معدلات الاعالة بالنسبة لكل عامل بحيث يسمح ذلك بزيادة فى حجم الادخار والاستثمار . فى المراحل الأولى لحدوث الانخفاض فى معدلات المواليد ينخفض معدل الاعالة ولكن يظل معدل الزيادة فى القوى العاملة مرتفعا لان انخفاض المواليد لا يحدث اثره على نمو القوى العاملة الا بعد فترة طويلة نسبيا تبلغ حوالى خمسة عشرين سنة وفى هذه المرحلة يزيد تكوين رأس المال لكل عامل نتيجة زيادة المدخرات بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة فى القوى العاملة فاذا بدأت معدلات زيادة القوى العاملة فى الانخفاض فان نسبة أكبر من الناتج القومى يمكن تخصيصها للاستثمار بحيث تزيد نسبة رأس المال الى العمل المستخدم بمعدل أعلى من معدل الزيادة فى السكان ويرتفع كذلك نصيب الفرد من الدخل القومى (٢) .

وتظهر أهمية زيادة السكان عن طريق مقارنة الدول النامية بالدول المتقدمة فى هذا المجال ، ذلك ان النسبة المئوية لعدد الأشخاص فى مجموعات السن الصغيرة أعلى بكثير فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة . ان ما بين ٣٣ - ٣٧٪ من السكان فى الدول النامية تقل أعمارهم عن ١٥ سنة بينما تبلغ نسبة هذه الفئة فى الدول المتقدمة ٢٠ - ٢٥٪ ، وعلى ذلك فاذا اعتبرنا ان من يشغلون مجموعة السن ١٥ - ٦٥ سنة هم فئة النشطين اقتصاديا اى يمثلون الأشخاص فى سن الانتاج فاننا نجد ان نسبة من هم فى هذه المجموعة فى الدول النامية تقل عن نسبة هذه الفئة فى الدول المتقدمة وهذا هو المقصود بارتفاع معدل الاعالة فى الدول النامية الذى يعيق الادخار والاستثمار فيها وهى أصلا دول فقيرة وتعتمد على الادخار كدافع اقتصادى لعملية التنمية الاقتصادية (٣) .

٢ - ارتفاع معدلات البطالة :

من أهم آثار سرعة نمو القوى العاملة فى الدول النامية ظهور البطالة بصورة لم تكن معروفة فى الدول المتقدمة اثناء فترة الثورة الصناعية فى

(١) د. محمد زكى شافى : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول - دار النهضة

العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 289. (٢)

J. Mouly and E. Costa : Employment policies in developing countries. London, George Allen & Unwin Ltd. P. 30. (٣)

نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، حيث ان القوى العاملة فى الدول النامية تنمو بمعدلات عالية تتجاوز قدرة اقتصاديات هذه الدول على توفير فرص العمل للوافدين الجدد الى قوة العمل . ومع مرور الزمن تتراكم أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل او تظهر أشكال مختلفة من العمالة الناقصة او البطالة المتنعة ، ولذلك فان ما تظهره الاحصاءات الرسمية فى الدول النامية عن حجم البطالة لا تعبر عن حقيقة الوضع فى هذه الدول . وتتركز البطالة السافرة فى القطاع الصناعى الحديث لأنه برغم ارتفاع معدلات الاستثمار فى هذا القطاع وزيادة الناتج الا أنه لا عبء أحياناً بما يحققه الاقتصاد من زيادة فى حجم الناتج الإجمالى ما دام ذلك لا ينعكس على نصيب الفرد من الدخل القومى ومادام أن عدد العاطلين عن العمل فى تزايد مستمر . لقد اتضح تخلف العمالة الصناعية عن النمو المتحقق فى الناتج الصناعى والنمو السكانى فى المدن بل ربما تخلفت العمالة الصناعية عن معدلات نمو السكان بصفة عامة بحيث بلغت نسبة النمو فى الناتج الصناعى ٧٥٪ فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦١ فى الدول النامية الا أن العمالة الصناعية لم تحقق نمواً يتجاوز ٣٥ سنوياً (١) وفى أمريكا اللاتينية مثلاً كان نمو السكان فى الخمسينات حوالى ٥٦٪ بينما بلغت نسبة نمو القوى العاملة فى قطاع الصناعة ٢٪ سنوياً ، وفى أفريقيا كانت نسبة النمو فى العمالة غير الزراعية فى الفترة ٥٥ - ١٩٦٤ سلبية فى عدد من الدول اذ بلغت فى كينيا ٥٠٪ وفى ملاوى ٠٧٪ وفى تنزانيا ٠٤٪ وفى زامبيا ٠٩٪ برغم أن الناتج غير الصناعى قد ارتفع بنسبة ٦٥٪ تقريباً فى كينيا و ٧٧٪ فى اوغندا و ٧٥٪ فى تنزانيا (٢) أما فى الزراعة فانه مع ثبات عناصر الانتاج الأخرى غير عنصر العمل وفى ضوء نقص فرص العمل فى القطاعات الأخرى وصغر حجم المزارع مع مرور الزمن فقد ظهرت البطالة فى الزراعة فى صورتين : العمالة الناقصة بسبب صغر حجم المزارع والبطالة المتنعة نتيجة تجزئة المزرعة الواحدة وتدنى الانتاجية الحدية الى الصفر وكلما زادت حدة الانفجار السكانى وتبعه تفتت الوحدات الانتاجية فى الزراعة ازداد فائض العمالة (٢) .

ومع زيادة درجة التحضر وعجز الصناعة عن توفير فرص العمل اللازمة لمواجهة نمو القوى العاملة خاصة من بين الداخلين الى سوق العمل بعد انتهاء تعليمهم ترتفع نسبة البطالة بين صغار السن ما بين ١٥ - ٢٤

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 430. (١) ، (١)

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 591. (٢)

سنة حتى تبلغ ما يزيد عن ٢٠٪ من دول مثل كولومبيا وكينها والفلبين وسريلانكا . ومن شأن ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة في كثير من الدول النامية ان تجعل توفير العمل امرا اكثر صعوبة في المستقبل عما كان عليه في الماضي ولأن نمو القوى العاملة في فترة زمنية معينة تحدده نسبة نمو السكان السابقة بفترة تظل تبلغ حوالي ١٥ سنة ناته من المتوقع ان تنعكس معدلات الزيادة السكانية التي كانت سائدة خلال الستينات والسبعينات على معدلات نمو القوى العاملة في الثمانينات والتسعينات وسيتم في المستقبل ملاحظة معدلات نمو للقوى العاملة تتجاوز ما سجل في الماضي . فقد زادت القوى العاملة في الدول ذات الدخل المنخفض في آسيا بنحو ١٢٥ مليون شخص بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ومن المتوقع أن تزيد نحو ٢٥٠ مليون بين عامي ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ ليصبح مجموعها ٦٤٠ مليون شخص، وتزيد القوى العاملة في أمريكا جنوب الصحراء خلال نفس المدة بنحو ١٢٠ مليون شخص وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي بنحو ١٠٠ مليون شخص . ومثل هذه التقديرات تشير الى ضخامة المسؤولية الواقعة على عاتق الدول النامية لحل مشاكل البطالة المفزعة مستقبلا (١) .

٢ - تأخير عملية التحول الاقتصادي :

تتضمن عملية التحول الاقتصادي في الدول النامية اعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية بحيث تنتقل العمالة من القطاع التقليدي الذي يشمل الزراعة والحرف الى القطاع الحديث الذي يشمل الصناعة الحديثة على وجه الخصوص بحيث ينتقل مركز الثقل من الزراعة الى الصناعة وتزايد الاهمية النسبية للقطاع الاخير من حيث القدرة على استيعاب القوى العاملة وتوفير فرص العمل حتي انه يطلق على عملية التحول هذه « التصنيع » . الا أن تحقق عملية التحول وسرعة إنجازها تتوقف على سرعة نمو القوى العاملة في الدول المعنية . ماذا كان معدل العمالة الى حجم السكان في الزراعة هو ٠,٧٪ أي يوجد حوالي ٣٠٪ من حجم العمالة الزراعية في حالة بطالة مهما كانت صورتها وهو الأسوأ المساند في كثير من الدول ؛ فإن معدل استيعاب فائض العمالة هذا في الصناعة وبافتراض أن نسبة النمو السنوي للسكان هو ١٪ يكون ٢,٦٪ إذا أريد الوصول الى نقطة التحول خلال ٨٠ سنة مثلا أو ٩,٧٪ إذا أريد الوصول الى نقطة التحول خلال ١٠ سنوات فقط . أي أنه كلما كان الهدف الذي حددته الدولة لنفسها عاليا كلما تكن الجهد المطلوب لتحقيقه كبيرا . وبالنسبة للدول النامية فإن افتراض معدل زيادة سكانية ٢٪ سنويا أمر يؤيده الواقع ولذلك فإن الوصول الى نقطة التحول يتطلب ٧٠ سنة إذا أمكن تحقيق معدل استيعاب يصل الى ٤,٦٪ ، فإذا تم تخفيض المدة الى ٢٠ سنة فقط فإن معدل الاستيعاب يصل الى ٨,٢٪ ، ويختلف الأمر

(١) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - ١٩٧٩ .

إذا كان معامل العمالة الى حجم السكان هو ٠.٩٪ اذ تتناقص معدلات الاستيعاب اللازمة حسب الجدول رقم ١٢ (١) .

وهذه الجداول تبين انه كلما زاد الجهد المبذول للوصول الى نقطة التحول واعادة توزيع العمالة كلما قصرت المدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف أى التضحية فى الحاضر من أجل المستقبل وانجاز هدف التصنيع . وهذا يبين الاهمية القصوى لمعدل الزيادة السكانية فكلما ارتفع معدل الزيادة فى السكان كلما طالت المدة اللازمة لتحقيق التشغيل الكامل للعمالة ويصبح استيعاب فائض العمالة مستحيلا اذا كان الاقتصاد لا يستطيع الوصول الى نقطة التحول مهما طالت المدة بسبب أن موارده الاقتصادية غير كافية أو لا يوجد لديه الحافز الكافى للتضحية بالحاضر من أجل المستقبل . وذلك يجد تفسيره فى أنه طالما أن معدل النمو فى القوى العاملة الصناعية يزيد عن معدل نمو السكان فإنه لا يهم عدد السنوات التى يحتاجها الاقتصاد للوصول الى نقطة التحول مادام ذلك ممكنا ولذلك فإن معدل النمو السكانى يعتبر نقطة الحسم فى نجاح أو فشل الجهود الموجهة الى تحويل الاقتصاد الى اقتصاد متقدم ويجب بذل الجهد لتخفيض معدل النمو فى القوى العاملة فى المجتمعات التى يرتفع فيها المعدل والا امتنع الحديث عن استيعاب فائض العمالة غير ذى معنى الا بربطه بمعدلات الزيادة فى السكان (٢) .

وبالرجوع الى الخبرة التاريخية المتحصلة من تجربة الدول المتقدمة ابان فترة تصنيعها ، فإنه يتضح أن على الدول النامية حاليا بذل جهد أكبر كثيرا مما بذلته الدول المتقدمة سابقا بالنظر لوجود اختلاف جوهري فى ظروف كل منهما ، هو اختلاف سرعة نمو القوى العاملة الذى من شأنه التأثير على سرعة التحول فى الدول النامية لتصبح دولا متقدمة ، فبالنسبة لحجم القوى العاملة فإنه يلاحظ أن العمالة الصناعية تزيد بالمعدل ذاته تقريبا الذى كان سائدا فى الدول الصناعية فى بداية القرن الحالى ، بل أنه أعلى بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط ، الا أن الفارق مازال كبيرا فى مجال المقارنة بين مجموعتى الدول النامية والمتقدمة ، ففى حين كانت دول أوربا الصناعية تستطيع استيعاب نحو نصف الزيادة فى العمالة فى الصناعة سنويا فإن الدول النامية ذات الدخل المنخفض وبسبب ارتفاع

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the (١)
Labour Surplus Economy, The economic growth center,
Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois
1967, P. 238.

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the (٢)
Labour Surplus Economy, The economic growth center,
Yale University. Richard D. Irwin Inc. Homewood, Illinois
1967, P. 239.

معدل استهلاكها بالنسبة للاقتصاد القومي للزمن الى نقطة الزمن
أولاً : عندما يكون معدل فاقس المال ٢٠

١٠٠	١٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٥	٤٠	٣٥	٣٠	٢٥	٢٠	١٥	١٠	٥	نسبة الناتج الى الناتج المتاح
٧٤٤١	٧٤٤٤	٧٥٨٧	٧٥٥١	٧٦١٨	٧٦٦٣	٧٦٥٤	٧٦١٠	٧٦٨٥	٧٦٥٧	٧٦١٧	٧٥١٣	٧٠٣٨	٦٦٥٢	١٧٤٤١	%١
٧٦١٥	٧٥٠٧٥	٧٦٣٢	٧٤٢٣	٧٦١٧	٧٦٩٢	٧٦٠٥	٧٤٤٥	٧٦٦١	٧٥٨٢	٧٥٢١	٧٥٥٨	٧٦٠٨	٧٦٥٥٦	١٨٣٨٨	%١
٧٥١١	٧٦٤٥	٧٨٢٨	٧٥٠٤	٧٦٣٠٨	٧٦٦٣	٧٨١٠	٧٥١٦٣	٧٥٥٠٢	٧٥٣٨	٧٥٦٥	٧٦٢٨	٨٧٥٥٢	١١٢١٧	١٩٣٠٤	%٢
٧٥٥١	٧٦٠٤	٧٣٦٠	٧٦١٩	٧٦٠٩	٧٦١٣	٧٥٣٧	٧٥٨٢١	٧٦١١	٧٦٥٣	٧٦٧١	٧٦٥١	٧٥٦٩	١٢٦٩٥	٢٠٢٠٤	%٢
٧٥٧٤	٧٦٣٥	٧٦٣٢	٧٦٧٣	٧٥٨٢	٧٥٨٢	٧٦٥٢	٧٤٤٣	٧٦٨٧	٧٦٣٤	٧٦٨٤	٨٦٠٥	١٥٣٦٢	١٣١١٧	٢١١١٣	%٣
٧٥٨٨	٧٦٥٦	٧٤٥٨	٧٦١٢	٧٦٣٥	٧٦١٧	٧٦١١	٧٦٠٧	٧٤٧٤	٧٦٩١	٨٦٦٨	٩٦٩٦	١١٢١٩	١٣٩٤٨	٢١٦٨٥	%٣

عندما يكون معدل فاقس المال ١٠

١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٥	٤٠	٣٥	٣٠	٢٥	٢٠	١٥	١٠	٥	نسبة الناتج الى الناتج المتاح
٧٦٨٥	٧٦٣٧	٧٤٤٦	٧٥٧٦	٧٦٤٠	٧٦٥٦	٧٦١١	٧٦١١	٧٦١١	٧٦٣٨	٧٦٠٩	٧٦٥٠	٧٥٤٤	٧٦٩٩	١٧٥٠٤	%١
٧٨٤٤	٧٥٠١١	٧٦٤٥	٧٥٢٠٧	٧٥٠٥	٧٦٦٢	٧٦٢١	٧٦١٢	٧٦٩٣	٧٦٤١	٧٥٣٦	٧٥٠٦	٧٦١٨	٨٦١٥	١٣٥٦٥	%١
٧٦٨٢	٧٦١٥	٧٦٧٢	٧٦١١	٧٦١٣	٧٦١٠	٧٦١٤	٧٦٨٢	٧٥١٥١	٧٤٨٢	٧٦٨٥	٧٦٥٢	٧٦١٧	٩٦١٩	١٤٥٥١١	%١
٧٥٢٤	٧٦٧٩	٧٦٣٤	٧٦٦٥	٧٦٨٧	٧٦٦٣	٧٥٨٧	٧٥١٣	٧٥٩٠٦	٧٦٢٧	٧٦٣٧	٧٦٣٠	٨٦٣٤	١٠٦٧٢	١٥٥٩٤	%٢
٧٥٦٣	٧٦٧٩	٧٦٩٨	٧٥٢٦	٧٥٤٢	٧٥٩٣	٧٦٢٢	٧٦٢٢	٧٦١٣	٧٥٠١	٧٥٢٤	٧٦١٢	٩٦٨١	١١٦١٣	١٦٦٣٢	%٢
٧٥٨٢	٧٦٤٧	٧٤٤٢	٧٦٨٧	٧٦٩٢	٧٦١٢	٧٦٢٢	٧٦٢٢	٧٦٨٣	٧٦٧٦	٨٦٢٩	٩٦١٥	١٠٦٣٦	١٤٤٤١	١٧٦١٧	%٣

Fig. 12. John Gustav Ranis: Development of the Labour Surplus Economy, The economic growth center, Yale Univer Richard D. Irvin Inc. Homewood, Illinois 1967 - p. 237

معدل الزيادة في القوى العاملة لديها لم تستطيع أن تستوعب أكثر من ٢٠٪ من الزيادة في القوى العاملة سنوياً في القطاع الصناعي ، وتقدر النسبة في الدول ذات العزل المتوسط بنحو ٣٥٪ برغم سرعة تصنيعها ، ولذلك فإن سرعة التحول في الدول النامية أبطأ بكثير جداً مما حدث في الدول الصناعية خلال فترة تصنيعها لا لسبب إلا لأن سرعة نمو القوى العاملة في الدول النامية تعتبر غير عادية بالمقارنة بالخبرة التاريخية للدول الصناعية (١) .

الفصل الثالث

البطالة وفائض العمالة في الدول النامية

سبق وقدما من قبل افكارا عامة عن البطالة والعمالة الناتجة وبعض المفاهيم الأخرى وتناول هنا البطالة والعمالة الناتجة وفائض العمالة في الدول النامية في عدة مجامع على النحو التالي :

المبحث الأول

تعريف المقصود بفائض العمالة

ان فكرة فائض العمالة تتلخص في انه يمكن سحب جزء من العمالة المستخدمة فعلا خاصة في الزراعة التقليدية دون أن يترتب على ذلك انخفاض في حجم الانتاج بمعنى ان الانتاجية الحدية لعنصر العمل تكون قد وصلت الى الصفر ويشير بعض الاقتصاديين الى حالة يتحقق فيها ذلك في حالة وجود عدد من العمال في مزرعة اذا تم سحب عدد منهم فان ذلك يؤدي الى استخدام الآخرين بكليل طاقاتهم الانتاجية ما دامت مهاراتهم لم تكن مستخدمة بالكامل ، وهذه الفكرة تفترض وجود قطاعين للانتاج : قطاع تقليدي هو الزراعة والحرف وقطاع حديث يضم الصناعة وحيث تصل الانتاجية الحدية للعمل في القطاع التقليدي الى الصفر او انها منخفضة جدا وبذلك تكون تكلفة العمل عند نقله الى القطاع الحديث غير ذات قيمة (١) .

ولا يقتصر وجود فائض العمالة بالمعنى المذكور على الزراعة بل يمكن ان يوجد في قطاعات أخرى سواء بالمدن أو الريف في صورة زيادة عدد العاملين عما يتطلبه حجم العمل أو في صورة عدم المناسل أو في قطاع الخدمات حيث يسود النظام الحرى . والمعيار في اعتبار مثل هذه الحالة من قبيل فائض العمالة هو انه لو لم تمنح لهؤلاء فرص العمل المذكورة فان هؤلاء الأشخاص كانوا سيظلون عاطلين عن العمل تماما .

ورغم ان تعبير فائض العمالة بالمعنى السابق قد يشمل فقط ما يطلق عليه الاقتصاديون « العمالة الناتجة » او « البطالة المتتمة » ، إلا ان

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press, London 1971, P. 151. (1)

التعبير في الواقع يعنى ولو من ناحية لغوية بفتحته كل اشكال « عدم الاستخدام الكامل لعنصر العمل » نتيجة زيادة العرض في سوق العمل عن الطلب عليها . وما يترتب على ذلك من قبول الأشخاص القيام بأعمال تقل عما يستطيعون القيام به فعلا في ضوء تأهيلهم وقدراتهم . ولذلك فاننا نرى أن تعبير فائض العمالة قد يشمل صورا من عدم استخدام العمالة بكامل طاقتها سواء من حيث حجمها أو من حيث المهارات التي تملكها بسبب قصور في الطلب على العمل . ولذلك فان فائض العمالة يشمل جميع صور البطالة أو العمالة الناقصة أو البطالة المقنعة ما دام السبب الكامن وراء ظهورها هو زيادة العرض للقوى العاملة في ضوء انماط الطلب السائدة . ولذلك يكون العلاج لمشكلة فائض العمالة هو التأثير على الطلب وفي قوى سوق العمل بصفة عامة . وفائض العمالة بهذا المعنى هو ما يعتبر من خصائص العمالة في الدول النامية باعتبارها سمة دائمة وعامة في جميع الدول النامية تقريبا وهي ناتجة عن اختلال في هيكل العمالة وعدم التوازن بين العرض والطلب على هذا العنصر من عناصر الانتاج .

المبحث الثاني

قياس فائض العمالة

ان أسهل طريقة على ما يبدو لقياس البطالة هي احصاء جميع الباحثين عن العمل على أساس الاجور السائدة للحصول على عدد العاطلين عن العمل ، ولكن كلاسف فان الامر ليس على هذا النحو من السهولة لأن مع ارتفاع معدلات البطالة يحجم الكثيرون عن البحث عن العمل لاقتناعهم بعدم جدوى هذا البحث مما يؤدي الى ظهور البطالة غير المنظورة التي يصعب قياسها (١) .

والمشكلة في القياس أيضا هي ضرورة الاتفاق على معنى « الشخص العامل » ليصبح من الممكن بالتالى تحديد الشخص العاطل عن العمل ، وتبدو المشكلة في ان تحديد عدد ساعات العمل التي يجب أن يعملها الشخص اسبوعيا أو سنويا هو الذى يحدد مستوى العمالة ومستوى البطالة أيضا ، وهو امر تختلف فيه كثير من الدول بحيث من يعتبر عاملا في دولة ما يمكن أن يعتبر عاطلا في دولة أخرى مما يجعل الاحصاءات ان وجدت تحمل مضامين مختلفة بالنسبة لكل دولة وتجمل أمر المقارنة صعبا . فاذا اتفق مثلا على ان العامل هو الذى يعمل ٢٠ ساعة اسبوعيا

Mark blang : Education and the employment problem (١)
in developing countries, ILO, Geneva, 1978, P. 3.

يجعل مستوى العمالة أعلى مما لو حددت عدد ساعات العمل بثلاثين ساعة اسبوعيا والمكس صحيح بالنسبة لحساب البطالة (١) .

ان الدليل على وجود فائض العمالة في الدول النامية هو في الغالب مجرد انطباع نظرا لان الاحصاءات المتوفرة محدودة للغاية وهو امر يرجع الى ان مكاتب العمل وهي الوسيلة التي يعتمد عليها في تقدير حجم البطالة غير منظورة في معظم هذه الدول وبالتالي فان الاحصاءات المتوفرة لا تعطي صورة كاملة أو دقيقة عن حجم البطالة ومع ذلك فانه حينما وجدت هذه الاحصاءات فانها تؤكد حقيقة انتشار البطالة على نطاق واسع فضلا عن اتجاه معدلاتها الى الزيادة (٢) . ولان مثل الارقام التي تشملها الاحصاءات تشير الى اعداد العاطلين في المدن غالبا فانها تغفل تقدير البطالة المتقدمة ومن باب اولي لا تشير الى حجم العمالة الناقصة ، كما ان اختلافات كثيرة يمكن ان تحدث في تقديرات فائض العمالة لمجرد تغيير اسلوب جمع المعلومات ولكن تبقى مع ذلك حقيقة الانطباع الذي يؤكد وجود فائض العمالة على نطاق واسع سواء من فئة العمال الذين لا يستخدمون أو يستخدمون بطريقة غير كاملة . ان الافتراضات التي وضعها ارثر لويس وفينى Fei, C.H. ورائيس Ranis, J. من وجود اقتصاديات تتميز بوجود عرض غير محدود للعمالة لها نتائجها في رسم سياسات تهيئة القوى العاملة وخطط استيعابها في ضوء أنماط الانتاج وعامل الكثافة الرأسمالية ودرجة الكثافة التكنولوجية وان كانت فكرة وجود عرض غير محدود للعمالة والتي يؤكداه لويس وغيره لم يؤيدها بعض الاقتصاديين (٣) .

قد تكون الاحصاءات الرسمية للبطالة مضللة حتى بالنسبة للدول المتقدمة ، نمثلا تقدر احصاءات ١٩٧٣ في الولايات المتحدة عدد العاطلين عن العمل بنسبة ٤٩٪ (٣٢ مليون عامل) ولكن هذه الارقام يجب ان يتم تكملتها بعناصر اخرى : ذلك انه كان يوجد حوالي ٢٠ مليون عامل آخرين يعملون بعض الوقت لعدم وجود وظائف كل الوقت متاحة لهم ، فضلا عن ان مجموعة ثانية تقدر بمليون عامل لم يتم حسابهم في القوى العاملة لانهم لم يكونوا يبحثون عن عمل بالفعل ولم يدخلوا بالتالي في

Mark blang : Education and the employment problem (١)
in developing countries, ILO, Geneva, 1978, P. 3.

ILO : Rural employment problems in the Arab United (٢)
Republic. Geneva 1968, P. 65.

Geiald M. Meier : Leading issues in Economic (٣)
Development — Second edition, Oxford University Press.
London 1971, P. 151.

تقديرات الحكومة ، وبذلك فإن معدل البطالة في الحقيقة أعلى من المعدل
نرسين (١) .

وفي ضوء ما سبق فإن معدل البطالة في الدول النامية يمكن أن
تراوح بين ٨ - ١٢٪ من مجموع القوى العاملة خلال المدة من ١٩٦٠ إلى
١٩٧٠ ، وقد بلغت مثلاً في الفلبين ٧٣٪ ، وفي غانا بلغت ١١٪ و ٩٪
في المغرب و ٧٨٪ في نيجيريا و ٨٧٪ في كولومبيا (٢) .

كما بلغت نسبة البطالة في مصر ١٢٦٪ من مجموع القوى العاملة
عام ١٩٧٦ ويتمين توفير ٣٥٠.٠٠٠ وظيفة جديدة سنوياً لتجنب ارتفاع
هذه النسبة العالية فعلاً ، وذلك لمواجهة زيادة الطلب على العمل من
القادمين الجدد لسوق العمل بعد انتهائهم من مراحل التعليم المختلفة ، فإذا
نفذت الدولة مبادئ سياسة القوى العاملة الجديدة والتي تقوم على
اساس إعادة النظر في السياسة المتبعة لاستخدام جميع الخريجين في
القطاع الحكومي والقطاع العام فإنه من المتوقع أن ترتفع حدة مشكلة البطالة
في مصر إلا إذا ظهرت فرص عمل جديدة بالقدر الكافي من خلال تنفيذ
سياسات معينة للاستثمار (٢) .

ولكن الأكثر صعوبة هو الوصول إلى تقدير العمالة الناقصة بسبب
عدم وجود معيار ثابت لقياس الانتاجية لعنصر العمل وتحديد المستوى
الذي تحقق عنده العمالة الناقصة ، وقد تم تقدير البطالة والعمالة الناقصة
في باكستان عام ٦٩ - ١٩٧٠ بنسبة ١٧٧٪ من مجموع القوى العاملة
والجزء الأكبر من هذه النسبة تعتبر عمالة ناقصة ، وفي الفلبين كانت نسبة
١٧٧٪ من القوى العاملة تبحث عن عمل اضافي عام ٦٨ - ١٩٦٩ (٤) .

وكما سبق فإن المعيار المستخدم لقياس فائض العمالة هو الانتاجية
الحدية لعنصر العمل إذ تفترض فكرة فائض العمالة أن الانتاجية الحدية
تصل إلى الصفر على نطاق كبير بحيث أنه من الممكن سحب جزء من العمالة
دون حدوث أي خسارة في الناتج وبدون إجراء تغيير في طرق الإنتاج أو

McConrell, Campbell R. : Economics, Principles, (١)
Problems and Policies, Sixth edition, McGraw-Hill Book Co.,
1975, P. 194.

G.E. Skorov-Science, Technology and Economic (٢)
Growth in Developing Countries — Translated by Jenny
Warren — Pergamon Press 1978, P. 88.

(٣) ج. س. بيركس ، ل. ا. سينكلر - السكان والهجرة في الدول العربية -

مكتب العمل الدولي - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - بيروت - ١٩٨٠ ص ٣١ .

G.E. Skorov-Science, Technology and Economic (٤)
Growth in Developing Countries — Translated by Jenny
Warren — Pergamon Press 1978, P. 88.

جدول رقم ١٢ :

تغيرات القوى العاملة في ~~الجمهورية~~

١٩٧٦ - ١٩٨٦ (بالآلاف)

البيانات	١٩٧٦	١٩٨٦	نسبة الزيادة مئوياً %
مجموع السكان	٣٨٢٢٨	٤٧٣٣٤	٢,١٦
السكان النشطون اقتصادياً	١١٧٠٠	١٦٠٧١	٣,١
معدل النشاط الخام	% ٣٢,٦٥	% ٣٣,٤٥	
حجم الطلب الخارجي على العمل	٦٠٠	٩٧٥	
صافي العرض المحلي للمعالة	١١١٠٧	١٥١٠٤	٣,١
صافي الطلب المحلي على المعالة	١٦٢٨	١٤٦١٧	٤,٣
عدد العاطلين عن العمل	١٤٧١	٤٨٧	١٠,٥ -
النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة	% ١٢,٦		% ٣

الصدر ج ٥ من بركات ٥٠٠ • سنكلير: السكان والهجرة الدولية في الدول العربية -
مكتب العمل الدولي - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - بيروت - ١٩٨٥ -
ص ٩٦

فى طرق الانتاج او فى عناصر الانتاج الأخرى . على انه يتعين التمييز بين حجم العمل المستخدم وعدد العمال حيث يمكن التساؤل لماذا يتم استخدام عمال رغم أن انتاجية العمل قد وصلت الى الصفر ، لذلك فانه ليس من المهم حجم العمل المستخدم هو الكبير ولكن عدد العمال هو الكبير حيث أن عنصر العمل يستخدم الى الحد الذى تصل فيه انتاجيته الى الصفر ، وتظهر العمالة الناقصة، والبطالة المبنعة عندما يستخدم العمال لعدد ساعات عادية ودون تغيير فى العملية الانتاجية او تغيير فى الوسائل الانتاجية او فى حجم أو نوعية أى عنصر من عناصر الانتاج (١) .

ولكن تبقى المشكلة فى قياس حجم فائض العمالة بسبب صعوبة التحقق من أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل قد وصلت الى الصفر بحيث يتسأل بوجود فائض فى العمالة ، ان الطريقة التى يعتمد عليها بعض الاقتصاديين تفترض ثبات عناصر الانتاج الأخرى والوسائل الانتاجية والتكنولوجيا المستخدمة بحيث ان اضافة وحدات من عنصر العمل الى العملية الانتاجية لن تؤدى الى زيادة الناتج الإجمالى سالم تضاف وحدات اضافية من عناصر الانتاج الأخرى . وهذا يعنى افتراض « انهيار » محددة العملية الانتاجية تتضمن جدول كميات عناصر الانتاج المستخدمة من اجل انتاج كمية محددة من الناتج ، وربما كان هذا الافتراض غير عملى فى ظل ظروف الانتاج لبعض القطاعات الانتاجية حيث لا تخضع العملية الانتاجية لفكرة أن حجم الانتاج يخضع لانماط تتطلب ادخال كميات محددة من عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية مثل التحاليل الكيماوية .

ثمة اتجاه يرفض فكرة وجود فائض العمالة المستخدمة مستندا الى ان اضافة وحدات اضافية من عنصر العمل لابد وأن يؤدى الى مردود ايجابى على الناتج الإجمالى حتى مع افتراض ثبات عناصر الانتاج الأخرى وذلك عن طريق التغيير فى نسبة كل عنصر من عناصر الانتاج والأنتاج الى انتاج المنتجات التى تتميز بكثافة عمالية أعلى ، ويعطون دليلا آخر على عدم صحة افتراض وجود حالة فائض العمالة بالقول بأن اصحاب العمل لم يكونوا يستخدموا ما يعتبر فائض عمالة لديهم الا اذا كان لهذا الاستخدام عائد اقتصادى ، وبمعنى آخر ان الانتاجية الحدية للعمل لا يمكن أن تقل عن الأجر الممنوح لهذه العمالة وهذا يؤكد أن افتراض وجود فائض العمالة غير متصور حدوثه عملا . الا فى حالة العمالة غير المسجورة فى قطاع الزراعة أو القطاع العائلى فى الحرف (٢) . وأن هذا الافتراض لا يتحقق

Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford. London 1975, P. 33 (١)

W. Arthur Lewis : Development Planning, the essentials of economic policy, Unwin University books, George Allen & Unwin Ltd. London 1970, P. 76. (٢)

Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford. London 1975, P. 35 : تراجع ايضا

الا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في دول محدودة مثل الهند والصين ومصر ، حيث يقول آرثر لويس أن فقد خصوبة الأرض الزراعية بإجهادها بالزراعة قد تصل بالانتاجية الحدية للعمل الى الصفر وهذا لا يعنى ان العمل لا يؤدي عملا ولكنه قد يقوم بأعمال مضيعة ولكنه يعتبر من وجهة نظر الانتاجية عطلا بمعنى أنه غير منتج . ويذهب هؤلاء الى القول كذلك بأنه لا يتصور كيف يعيش هؤلاء الأشخاص ذوي الانتاجية صفر اذا كان الفرض انهم لا ينتجون شيئا (١) .

ويستدل اصحاب الرأي القائل بعدم صحة افتراض وجود حالة فائض العمالة على تولهم بأن وجود البطالة المسافرة أو البطالة المنتهية أو العمالة الناقصة لا يعنى وجود حالة عرض غير محدود للعمالة في الدول النامية اذ ان تحقق ندرة بعض انواع العمالة الماهرة أو شبه الماهرة والمهندسين المدربين يجعل فكرة العرض غير المحدود للعمالة غير ذات معنى بالنسبة لصاحب العمل ، كما ان الوفرة النسبية للعمالة قد لا تنعكس في مستوى الاجور لان هذه الاجور تتحدد أحيانا بمعزل عن سوق العمل سواء بضغط الاتحادات العمالية أو بتدخل الحكومات ولذلك فان معدلات الاجور لا تصلح أساسا للقول بوجود فائض في العمالة في الدول النامية لانها لا تتحدد على اساس الانتاجية الحدية لعنصر العمل (٢) .

انما نميل الى الاعتقاد بوجود فائض كبير في القوى العاملة بالدول النامية استنادا الى حقائق هيكل العمالة في هذه الدول ومعدلات النمو للقوى العاملة التي تتجاوز معدلات الاستيعاب لهذه العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يؤكد ليس فقط وجود فائض في القوى العاملة في الوقت الحالي وانما أيضا استمرار هذا الاتجاه في المستقبل وعلى الاقل حتى نهاية القرن الحالي بالنسبة للدول التي بدلت في تخطيط سكاني ناجح .

ان ندرة بعض انواع العمالة الماهرة أو شبه الماهرة لا يجعل فكرة فائض العمالة غير صحيحة على المدى الطويل على الاقل ، لما تتيحه امكانيات التدريب والتعليم من وسائل للتغلب على الاختناقات المؤقتة في عرض بعض فئات العمالة الماهرة وقد اكدت التجربة في جنوب ايطاليا ان التدريب اللازم لعمال خطوط الانتاج يمكن تنفيذه في اسابيع قليلة وتقدم سان بلولو في البرازيل دليلا على مدى السرعة الممكنة في مجال تدريب القوى العاملة اذ ارتفع عدد المتدربين عن ٢٤٧٠٠ الى ٧٥٠٠٠ بين ٥٨ — ١٩٦٣ ، بل

(١) روبرت مابرو : العمالة - اختبار التكنولوجيا - الاولويات القطاعية - في « القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية » - الامم المتحدة - بيروت ١٩٧٩ -
Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition. Oxford University Press. London 1971, P. 151.

ان رجال الصناعة قد يبيلون الى البحث عن عمال يقومون بتدريبهم في مسانمتهم بلقمتهم خوفا من ان يكونوا قد اكتسبوا مهارات مسنة (١) ، فضلا عن ان المهارات اليدوية اللازمة لتشغيل الآلات في الوقت الحاضر اجتا للانعاليب الانتاجية المصاصرة هي اقل تعقدا مما كان متطلبا في فترة الثورة الصناعية في الدول الصناعية مما يجعل مهمة التدريب اقل شموعية . وفي ضوء حقيقة ان جزءا كبيرا من فائض العمالة من فئة المتعلمين الذين يسهل تدريبهم ، وهذا ما يشير الى ان مشكلة فائض العمالة في الدول النامية ليست مشكلة مرونة في العرض للقوى العاملة بالدرجة الاولى وانما هي مشكلة قدرة الاستيعاب . ان من خصائص فائض العمالة في الدول النامية وجود العمالة الفائضة على نطاق واسع في الزراعة ، بل ايضا بين ذوي التخصصات الفنية من خريجي الجامعات الذين يجدون انفسهم مضطرين لقبول اعمال لا تتناسب مع تأهيلهم العلمي . مستوى مهارتهم (٢) .

المبحث الثالث

اسباب البطالة وفائض العمالة

ان اهمية البحث في اسباب البطالة ووجود فائض العمالة على نطاق كبير في الدول النامية تبدو في بيان الوسائل التي يمكن استخدامها لعلاج المشكلة لان مثل هذه الوسائل سوف تعتمد اساسا على محاولة علاج الاسباب وتلافيها ولذلك فاننا نحاول تلمس الاسباب التي تؤدي الى تفشي البطالة وتساعد على استفحال ظاهرة فائض العمالة في الدول النامية . كان كينز يعتقد بان سبب البطالة هو قصور في الطلب الفعلي وانها لذلك ظاهرة تقتصر على الدول الصناعية وهي امر غير وارد بالنسبة للدول النامية التي ما زالت تملك فرصا لا حصر لها في مجال الاستثمار (٣) . وكان يرجع المشكلة بالنسبة لهذه الدول الى الفقر السائد والذي يجعل معدل الادخار منخفضا ، وربما كان هذا التحليل صحيحا بالنسبة للبطالة المتأخرة في المدن في الدول النامية وهي بطالة تتركز في القطاع الصناعي الحديث ولكن حتى بالنسبة لمثل هذه البطالة فلن قصور الطلب ليس العامل الوحيد على ما سنرى فيما بعد .

R.B. Sutcliffe — Industry and underdevelopment

Addison — Wesley publishing company — London 1971.
P. 125.

(٢) كبر نادر : الخبراء الفنيون في الدول النامية - في « العلم والتكنولوجيا في

الدول النامية » - مؤسسة فرانكاين - القاهرة ١٩٧٢ - ص ١٧

(٣) روبرت ماربر : العمالة - اختيار التكنولوجيا - الاولويات القطاعية - في

« القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية » - الامم المتحدة - بيروت ١٩٧٩ -

ان السبب الحاسم في وجود البطالة وفائض العمالة في الدول النامية هو سرعة نمو القوى العاملة التي تتجاوز معدل نمو فرص العمل في الصناعة والقطاع الحديث بصفة خاصة ، ويؤكد هذه الحقيقة ان غالبية المتعطلين عن العمل هم من فئة صغار السن الذين انتهوا لتوهم من مراحل التعليم والتدريب ويبحثون عن عمل . ففي سروريا بلغت نسبة المتطلين عن العمل دون سن ١٩ حوالي ٤٢٪ من مجموع المتطلين عام ١٩٧٠ . وعلى أي حال فاننا نورد فيما يلي اهم اسباب البطالة والعمالة الناقصة في الدول النامية :

١ - ارتفاع مستوى الأجور :

يختلف اثر ارتفاع الأجور في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة اقتصاديا ، فحيث يؤدي ارتفاع الاجور في الدول النامية الى ارتفاع الميزة النسبية للآلات في العملية الانتاجية على حساب العمالة مما يجعل اصعب للعمل او المنظمين يتجهون الى استخدام الآلات أكثر من اتجاههم لضصر العمل (١) وربما ادى هذا الاتجاه الى زيادة مستوى الانتاجية والارباح مائتلى . الا ان زيادة العمالة لا تسير بنفس المستوى ، بل انه قد ينخفض مستوى العمالة للاحتفاظ ببند الاجور ثابتا خاصة بالنسبة للعمالة الحكومية المحكومة بالميزانية العامة . ولكن الامر مختلف بالنسبة للدول المتقدمة حيث تكون نتائج ارتفاع الاجور مختلفة عما سبق . وعلى سبيل المثال فان زيادة الاجور تنتشر في الاقتصاد القومي في مجموعه مما يجعل اثرها علما لقرتفع اسعار الآلات ايضا عند ارتفاع الاجور ويظل التوازن قائما بين اثنان عناصر الانتاج بل يكون من مصلحة الاقتصاد القومي استخدام المزيد من الآلات من اجل زيادة مستوى الانتاج دون خوف على مستوى العمالة المتخطى في هذا الاقتصاد (٢) .

وفي الدول التي تعتمد على التجارة الدولية سواء في مجال التصدير او الاستيراد يكون اثر ارتفاع الاجور كبيرا . ففي مجال الصادرات تؤدي الاجور المرتفعة الى جعل المنتجات الوطنية اقل جاذبية في الاسواق الدولية ، وفي مجال الواردات فان ارتفاع الاجور يزيد الاتجاه الى الاستيراد نظرا لارتفاع الدخول نتيجة ارتفاع الاجور من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكون المنتجات المحلية اعلى سعرا من تلك المستوردة في السوق المحلي وهو ما يؤدي في جميع الاحوال الى آثار سلبية على مستوى العمالة .

Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford, London 1975, P. 25 (١)

Seers, Dudley and Leonard Joy : Development in a divided World. Penguin Books Ltd., Harmondsworth, Middlesex, England 1971, P. 222/223. (٢)

ان دور الاتحادات العمالية في الدول النامية اخطر بكثير من دورها في الدول الصناعية في مجال التفاوت في الدخل ، ذلك ان هذه الاتحادات تعمل في الدول النامية على تصيق التفاوت في الدخل بين فئات العمالة ذاتها لان هذه الاتحادات تمارس الضغط لمصلحة الفئات التي تتمتع اصلا بمركز متفوق واجور عالية على حساب فئات العمالة غير الماهرة في الصناعة او فئة العمالة الزراعية غير مدعومة الاجر او حتى المأجورة والتي لا تنتمي الى اتحادات عمالية بل ان دور هذه الاتحادات يكون ضارا بفئة العاطلين عن العمل الذين لا ينلقون اي دخل (١) .

قد يكون من الغريب ان نعتبر الاجور في الدول النامية مرتفعة مع وجود الحقيقة الثابتة الخاصة بانخفاض مستوى الدخل الفردي وتدني نصيب الفرد من الناتج القومي . الا انه يتمين اخذ الامر فيما يتعلق بالاجور على وجه نسبي وتحديد الاجور في ضوء الانتاجية الحدية لعنصر العمل فلا تتم المقارنة بين مستوى الاجور في الدول النامية ومستواها في الدول الصناعية المتقدمة لوجود فوارق كبيرة بينهما تجعل المقارنة غير ذات معنى . واهم هذه الفروق هو التفاوت الكبير في الدخل بين الدول النامية والدول الصناعية والذي يرجع بدوره الى ان الدول الصناعية تساهل بنصيب الاسد من الدخل العالمي ، ففي حين تضم الدول النامية حوالي نصف سكان العالم (بما فيها الصين) الا انها تحصل على ٧٪ فقط من الانتاج العالمي فاذا استبعدنا الصين كان ربع سكان العالم يحصلون على ٣٪ من الانتاج العالمي في حين ان الدول الصناعية التي تضم حوالي ٢٠٪ من سكان العالم تحصل على ثلثي الانتاج العالمي (٢) . فاذا كان الامر كذلك بالاضافة الى وجود التفاوت الكبير في الدخل بين الطبقات في نطاق الدول النامية ذاتها ، فانه يتضح انه لا يجوز اجراء اي مقارنة بين الدخل في الدول النامية وبينها في الدول الصناعية ، وبمطى آخر فانه لا يجوز المقارنة بين مستوى الاجور في الدول النامية ومستواها في الدول الصناعية باعتبار ان الاجور هي نوع من الدخل المترتب على العمل كعنصر انتاجي .

نظرية لويس عن الاجور في ظل العرض اللامحدود للعمل كما يسميه ترفكر على ان مستوى الاجور في القطاع الحديث يتحدد على اساس متوسط ناتج العمل في القطاع التقليدي في الريف مع حوالي ٥٠٪ زيادة بالنسبة لاجور فئة العمالة غير الماهرة مما يحصل عليه المزارع عند حصد الكفاف . وهذه الزيادة التي يراها لويس يبررها في رايه ضرورة جذب

Seers, Dudley and Leonard Joy : Development in a divided World. Penguin Books Ltd., Harmonds Worth, England 1971, P. 223. (1)

ILO : Employment, growth and basic needs, a one world problem, ILO 1978, P. 29. (2)

العمالة من الريف إلى القطاع الحديث بالمدن وتمويض العمال عن ارتفاع تكاليف المعيشة في المدن . ويصنّف بأنه بتحديد الأجر على هذا النحو فإنه يمكن تأمين حجم العمالة الكافية للصناعة دون زيادة مما تتطلبه احتياجات القطاع الحديث . ولذلك فإنه يجب عدم السماح للاجور بالارتفاع في القطاع الحديث مع الزيادة المتحققة في الانتاجية حتى يمكن تحقيق فائض من الأرباح لتكوين رأس المال والاستفادة من التقدم التكنولوجي عن طريق زيادة حجم الأرباح من للدخل القومي ، ومع زيادة الأرباح يزيد تصبّق رأس المال وزيادة الاستثمار في الصناعة حتى يزيد الطلب على العمالة عند مستوى الاجور الثابت ، ولا يسمح بزيادة الاجور الا بعد النجاح في استيعاب فائض العمالة (١) .

الا ان الواقع يحالف نظريه لويس عن الاجور في ظل فائض العمالة : ذلك ان الفارق بين مستوى الاجور في القطاع التقليدي والاجور في القطاع الحديث تجاوز حدود المسحوح به حسب نظرية لويس لمواجهة تكاليف المعيشة في المدن وانتقال العمالة من الريف الى المدينة ، وبدات الاجور في الارتفاع قبل استيعاب فائض العمالة بل ارتفعت برغم وجود بطالة سائرة وبرغم وجود الانعاج الزراعي واصبحت الاجور تزيد بمرتين او ثلاثة عن متوسط الاجور في القطاع التقليدي . وتدفقت العمالة كنتيجة لارتفاع مستوى الاجور في المدن من القطاع التقليدي الى القطاع الحديث عند معدلات تتوق قدرة الاخير على الاستيعاب فتكثرت البطالة ولكما أصبحت بطالة سائرة هذه المرة بعد ما كانت عمالة ناقصة او بطالة منخفضة في القطاع الريفي والحرفي (٢) وبالطبع لا يرجع المنسب الى اختلال في سياسات الدول النامية نحو الاجور والتي أدت الى نمو الفجوة بين مستوى الاجور في الزراعة التقليدية وبين مستواها في الصناعة والقطاع الحديث بل تكثفت بناء على ضغوط سياسية من جانب قطاعات العمال وسياسات الحكومات فضلا عن دور الاسعار وقدرة المنتجين على تبرير الزيادة في الاجور الى المستهلكين كما ان للقطاع العام المناظم النمو في الدول النامية دور أساسي في رسم سياسات الاجور في هذه الدول حيث يقوم هذا القطاع بوضع مستويات للاجور تتجاوز مستوياتها خارجة ولكن ما تلبث هذه المستويات ان تنتشر الى القطاعات خارجة بفعل الضغوط او بفعل الاحتكاك من جانب الحكومات لفرض حد أدنى للاجور خارج القطاع العام تتجاوز بالطبع الأجر الذي تبرره الانتاجية للعمل . ويكون أثر ارتفاع الاجور هو ان العمال الذين يحققون الانتاجية العادية عند الأجر المنخفض سيصبحون

Meier, Gerald M. : **Leading issues in economic development**, second edition. Oxford University Press. London 1971, P. 151. (١)

Lloyd G. Reynolds : **Wages, productivity and industrialization in "Problems in Economic Development"** by E.A. Robinson McMillan & Co. New York, 1965, P. 312. (٢)

فائضين عن الحاجة عندما ترتفع الاجور . وتلجأ الحكومات أحيانا إلى فرض ضرائب على الشركات الأجنبية عن طريق تقييد زيادة في الاجور من أجل تخفيض الأرباح المتحققة للأجانب والتي يتم تحويلها خارج الدولة ولكن ذلك يؤدي إلى انتشار أثر الاجور المرتفعة في هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى .

أما الدور الذي يلعبه ارتفاع الاجور هذا فهو خلق فروق كبيرة بين مستويات الاجور في القطاع الريفي وبين مستوياتها في القطاع الحديث الذي يؤدي إلى جذب العمالة الناقصة بالريف ، ولكن هذا لم يؤدي إلى تخفيض مستوياتها في القطاع الحديث وإنما زاد من مشكلة البطالة حدة وأصبح من الصعب استيعاب فائض العمالة عند مستوى الاجور السائد .

كما أن ارتفاع الاجور أدى إلى اتجاه أصحاب العمل إلى استخدام أساليب إنتاجية ذات كثافة رأسمالية أعلى (١) .

وثمة سبب آخر لارتفاع مستوى الاجور في الدول النامية برغم وجود فائض العمالة . ذلك أنه من وجهة نظر القطاع الصناعي فإن وجود جيش من الاحتياطي من العمالة يسمح بالاحتفاظ بمستوى الاجور الحقيقية ثابتا رغم استمرار الطلب على العمالة الصناعية ، وهذا في حد ذاته مفيد لأن أي مقدار من تراكم رأس المال أو استخدام تطور تكنولوجي جديد يؤدي إلى استيعاب عمالة أكثر في فترة زمنية قصيرة نسبيا ، ولكن في حالة عدم وجود فائض في العمالة فإن أثر تراكم رأس المال أو الاستخدام التكنولوجي الجديد سيظهر على صورة زيادة في استيعاب العمالة أو على صورة زيادة في مستوى الاجور الحقيقية ، أي أن أثر الزيادة في الطلب على العمل يكون إما أثر كمي بزيادة حجم العمل المستخدم أو أثر سعري بالتغير في مستوى الاجور الحقيقية ، ويمكن عمل تفرقة بين المدى القصير وال المدى الطويل : ففي الدول النامية التي تتميز عمالتها بعدم المرونة في الانتقال إلى القطاعات التي يزيد الطلب فيها على العمالة فإنه لا يتوقع تحول فوري للعمالة لصالح القطاع الصناعي وتكون النتيجة هو بقاء حجم العمالة الصناعية ثابتا ويقع عبء الزيادة في الطلب على عاتق مستوى الاجور فقط . أو يتقاسم مستوى الاجور مع حجم العمالة الصناعية أثر الزيادة في الطلب على العمالة تبعاً لدرجة مرونة العرض للعمالة . وكلما ارتفعت الاجور اتجهت العملية الإنتاجية إلى الكثافة الرأسمالية باستخدام طرق الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى سواء عن طريق استخدام الآلات التي تؤدي إلى توفير العمالة أو عن طريق أساليب إدارة الإنتاج التي تخلص من عنصر العمل المستخدم لكل وحدة من الناتج ، أي أن نمرة

رأسي المال المستخدم لكل عامل والنتائج لكل عامل ترتفع وتتضاعف مما يعنى أن نسبة العمل المستخدم تنخفض بالنسبة لرأس المال المستخدم وبالنسبة للنتائج بسبب تحسن ادارة الانتاج (١) .

٢ - الاتجاه الى استخدام طرق انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية :

لا يوجد اتفاق على أن استخدام الطرق الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية العالية تؤدي الى البطالة ، فثمة اتجاه يرى أن انخفاض تكلفة العمل يمكن أن تجعل الوسائل التكنولوجية ذات كثافة عمالية اعلى وبذلك يزيد عدد العاملين عليها دون زيادة فى التكلفة الكلية للانتاج ، وأن ما يجعل الآلات واستخدام الميكنة مرتفع الكثافة الرأسمالية هو أنها لا تستخدم بكامل طاقتها الانتاجية فى الدول النامية على النحو الذى تستخدم به فى الدول الاكثر تقدما وتصنيعا ، فاذا استخدمت بكل طاقتها الانتاجية فانها تكون ذات كثافة عمالية اعلى كما حدث فى كينيا اذ وجد ان البطالة ترجع فى احد أسبابها الى عدم استخدام الآلات بطلقتها الانتاجية الكاملة (٢) . الا اننا نعتقد رغم ذلك بأن ارتفاع الاجور نسبيا على الوجه السابق بمعدلات تزيد عن معدلات الانتاجية جعل المشروعات تتجه الى استخدام اساليب انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية برغم وجود فائض فى العمالة . فقد لوحظ أن الاجور ترتفع بمعدلات تزيد عن معدلات الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج القومى حيث زادت الاجور فى كثير من الدول الافريقية وأمريكا اللاتينية بمعدلات تبلغ { ٥ - ١٠٪ بينما لم يزد نصيب الفرد من الناتج القومى الا بمعدل ١ - ١.٥٪ سنويا (٢) . وهذا يبين أن الاجور ترتفع بمعدل يزيد عن معدل الزيادة فى الانتاجية وهو حافظ سلبي للمشروعات للاعتماد على عنصر العمل فى العملية الانتاجية ويدفع الى اهلاك رأس المال محل العمل فتزيد الكثافة الرأسمالية فى العملية المتصلة مع مرور الوقت . كما أن بعض السياسات المالية التى تتبعها الحكومات تعمل على زيادة الكثافة الرأسمالية اذ أنه بسبب انخفاض سعر الفائدة فى الدول النامية بالاضافة الى انخفاض سعر الصرف للعملة الاجنبية الى الحد الذى يجعلها لا تعكس الندرة الحقيقية لرأس المال يجعل الآلات

G.E. Skorov -- Science, Technology and Economic growth in developing countries — Pergamon Press — 1978, P. 89. (١)

David Dickson : Alternative Technology and the politics of technical change — Fontana/Cillins — Glasgow, England 1974, P. 163-164. (٢)

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971, P. 640. (٣)

(م ٦ - فائض العمالة)

المستوردة اقل سعرا ويشجع على استيرادها مما يضر بفرص استخدام العمالة كعنصر انتاجي بديل ، أيضا فان سعر الفائدة يكون اقل كلما ازدادت نسبة التضخم النقدي عن السعر الرسمي المقرر لها برغم تدنى هذا السعر عن المعدلات السائدة في الدول الصناعية . كل ذلك يجعل المشروعات تتجه الى استخدام راس المال بكثافة اعلى مما تلميه طبيعة اقتصاديات الدول ذات الفائض في عنصر العمل . وتفقد هذه الدول الميزة النسبية التي كان من الممكن الاستفادة منها لوجود احد عناصر الانتاج وهو العمل بوفرة نسبية بالمقارنة بالدول الصناعية .

وما يزيد الامور تعقيدا ان الدول النامية تتجه في عملية التصنيع الى اتباع سياسة استبدال الواردات حيث يحقق القطاع الصناعي نموا سريعا في البداية ولكنه يتوقف بعد ذلك بسبب عدم اعادة الاستثمار لصغر حجم السوق في غالبية الدول النامية وعدم القدرة على فتح اسواق خارجية للمنتجات الصناعية ولعدم استفادة الدول النامية من الميزة النسبية لوفرة العمالة يحدث ركود يعقبه بطالة . واذا كان هذا ما يحدث عند اتباع سياسة استبدال الواردات فان ما يعانيه الاقتصاد عند انتهاج سياسة التصنيع للتصدير هو الاعتماد على اساليب الانتاج المستخدمة في الدول الصناعية من اجل انتاج سلع تنافس السلع الاجنبية ، وهذا ما يؤدي الى الاتجاه الى استخدام طرق الانتاج المتبعة في الدول الصناعية وهي بطبيعتها ذات كثافة رأسمالية عالية . كذلك فان كثيرا من الدول النامية تعتمد في عملية التصنيع على الاستثمار الاجنبي او المعونة والمساعدة الفنية الاجنبية كتقوى من القروض وكل من هذه الصور من الاستثمار او القروض تعتمد على استخدام نفس التكنولوجيا في الانتاج المستخدمة في الدول الصناعية المقرضة او صاحبة الاستثمار الاجنبي مما يجعل عملية استيعاب فائض العمالة في الدول النامية اكثر صعوبة بسبب زيادة تكيف راس المال في الصناعة الحديثة والتي كان يعول عليها كثيرا في امتصاص فائض العمالة .

٢ - ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض :

لعل من أهم أسباب وجود فائض العمالة في الدول النامية هو ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض الزراعية باعتبارها عنصر الانتاج الرئيسي ومصدر الدخل لنسبة كبيرة من القوى العاملة في الدول النامية . واهم صورة من صورة فائض العمالة في الدول النامية هي صورة العمالة الناقصة في القطاع الزراعي اذ تعتبر اهم خصائص العمالة بصفة عامة في هذه الدول وهي تؤثر على وجه الخصوص في مالكي الأرض او المزارعين في المزارع الصغيرة وكذلك تشمل العمال الزراعيين ممن لا يملكون أرضا زراعية . والسبب الرئيسي للعمالة الناقصة هو صغر حجم المزارع بالإضافة الى نظام الدورة الزراعية الذي يحتم وجود البطالة الناقصة بنسب عالية في بعض فترات السنة دون غيرها كما في فترة

انتظار جنى المحصول بعد زراعته ، وتمثل العمالة الناقصة فى الزراعة حجر الزاوية فى مشكلة فائض العمالة فى الدول النامية ورغم وجود عمالة ناقصة فى مجال الحرف والمصانع الصغيرة التى تدار بأفراد عائلة واحدة ورغم كذلك انتشار البطالة السافرة فى المناطق الحضرية ، الا ان العمالة الناقصة تظل الأكثر أهمية بسبب حجبتها المتزايد حيث ان قسما هائلا من العمالة فى هذه الدول اما يعمل لحسابه الخاص او ضمن الأسرة (١) ولانه لا يوجد فى هذه الدول نظاما للتأمين ضد البطالة فان العمال يجدون أنفسهم مرغمين على قبول أى عمل بصرف النظر عن الدخل الناتج عن هذا العمل وينفضلون البقاء على الأرض التى تضيق بهم باعتبارها المصدر الوحيد للبقاء لهم . اذن فان السبب الأول لوجود ظاهرة العمالة الناقصة هو ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض وهذا العامل مقترنا بعامل النقص فى رأس المال يخفض من مستوى الاستغلال للأرض الزراعية . ويؤكد هذا ما اظهرته دراسة فى الهند أوضحت ان ٥٥٪ من سكان الريف تقل مساحة ملكيتهم الزراعية عن ٢ر٥ فدان وان ٧١٪ يملكون اقل من ٥ اكدنة وان نسبة ٣٠٪ من العائلات الريفية تعتمد على العمل بأجر وهى الفئة التى تمثل لب المشكلة لأنهم هم الذين يبحثون عن العمل فى ظل عدم وفرة الأرض ، كما ان العمالة الناقصة فى الزراعة المصرية ظاهرة علمية حيث بلغت نسبة فائض العمالة الزراعية حوالى ٣٠٪ من مجموع الزراعيين عام ١٩٥٨ (٢) .

وهناك تقدير لفائض العمالة الزراعية فى مصر عام ١٩٧٠ يذهب الى ان هذا الفائض يتجاوز ٣٠٪ من مجموع العمالة الزراعية ، وأن فائض العمالة من الذكور يصل ٥٠٪ من قوة العمل للذكور من سن ١٥ سنة فما فوق ، وان العمالة الناقصة الموسمية للرجال تعادل ٧٦٪ من مجموع قوة العمل لهذه الفئة المتاحة خلال العام . فاذا اخذ فى الاعتبار الحاجة الى سد النقص من القوى العاملة خلال فترة الذروة فان الفائض من اليد العاملة يصل ٢٩٪ من قوة عمل الذكور (١) . وهذه التقديرات مبنية على اساس التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ والتعداد السكاني بالعينة ١٩٧٠ حيث تم تقدير قوة العمل من الاناث بنسبة ٣٪ من مجموع العمالة الزراعية ١٩٧٣ ، وهو تقدير لا يمثل الحقيقة فى ظل نظام زراعى تسوده الزراعة العائلية والعمالة غير المأجورة ، كما ان تقدير نسبة مشاركة الاناث بمقدار ١٣٪ كما حدث فى التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ لا يظهر الواقع الفعلى لهيكل العمالة الزراعية وان كان يتضح من هذا التفاوت الكبير بين التقديرين لمشاركة الاناث فى قوة العمل الزراعية مدى التضارب فى التقدير الذى يثير الشك فى التقدير الصحيح .

ILO : Employment objectives in Economic (١)

Development, report of a meeting of experts.

— Geneva, 1961, P. 17.

(٢) يرجع الى الجدول ٦ .

وأحيانا ترجع العمالة الناقصة الى سوء توزيع الأرض الزراعية بمعنى أن عددا من الملاك يملكون معظم الأرض الزراعية تاركين الغالبية العظمى من الزراعين يعتمدون على العمل بأجر ، ويزداد الأمر سوءا مع مرور الوقت بتفتت الملكيات الصغيرة وبتزايد معدلات نمو السكان . ومن الزراعة تنشر العمالة الناقصة الى القطاعات الأخرى حيث يضطر العمال الزراعيون الى البحث عن فرص للعمل فى القطاعات الاقتصادية بالمدن ، الا انه لقللة الخبرة الصناعية لديهم فانهم يتركزون فى مهن لا تحتاج الى خبرة ولكنها غير ذات مردود اقتصادى للمجتمع مثل خدم المنازل والباعة المتجولون فتنشر البطالة والعمالة الناقصة فى الصناعات الحرفية كذلك وفى المصانع الصغيرة التى تواجه مزاحمة شديدة من جانب المصانع الكبيرة . ويضطر أصحاب المصانع الصغيرة الى الاستمرار فى العمل لساعات أقل مع تدهور مستوى الانتاجية والدخل بالتالى .

فى مصر مثلا تمثل الوحدات الزراعية الصغيرة التى تقل مساحتها عن ٥ أفدنة ٨٤٪ من عدد الحيازات الزراعية وتؤمن العمل لنسبة ٧٣٪ من مجموع العمالة الزراعية أما المزارع التى تزيد مساحتها عن ٢٠ فدان فانها لا تمثل أكثر من ٣٢٪ من مجموع المساحة المزروعة وتستوعب ٧٪ من قوة العمل الزراعية فقط ، وتبلغ نسبة العمالة العائلية فى المزارع الصغيرة ٩٦٪ من مجموع العاملين فى هذه المزارع وهذا يعنى أن نسبة العمالة بأجر لا تزيد عن ٤٪ بينما تمثل العمالة بأجر فى المزارع الكبيرة ٦٣٪ من مجموع العمالة بها ، أى انه كلما كبر حجم المزرعة كلما قلت الكثافة العمالية وهذا طبيعى ولكن ليس الى درجة أن تبلغ الكثافة العمالية بالمزارع الصغيرة عشرة أضعاف ما هى عليه فى المزارع الكبيرة (١) وهذا ما يؤكد وجود فائض كبير من العمالة فى الزراعة المصرية .

(١) د. عمرو محيى الدين - العمالة الناقصة فى الزراعة المصرية - القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية - الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا - بيروت ١٩٧٩ - ص ١٥٨ .

انظر رأى مخالف لذلك التقدير فى :

ILO : Rural Employment problems in the Arab United Republic.
Geneva → 1969, P. 61.

يذهب الى عدم وجود فائض للعمالة الزراعية فى مصر على أساس أن العمالة الناقصة الموسمية يقابلها زيادة الطلب فى اوقات الدروة .

جدول رقم (١٤)

توزيع العمالة الزراعية تبعاً لحجم المزرعة (نسبة مئوية)

عدد الحيازات	المساحة المحروثة	قوة العمل	حجم المزرعة
٨٤٢٢	٣٨٠	٧٢٧	أقل من ٥ فدان
١٣٨	٢٩٧	٢٠٣	٥ - أقل من ٢٠ فدان
٢٠	٣٢٣	٧٠	٢٠ - وأكثر من ذلك
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	المجموع

المصدر : د . عمرو محيى الدين - العمالة الفائضة في الزراعة المصرية - القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية - الأمم المتحدة - بيروت ١٩٧٩ - ص ١٥٤ .

وعندما تكون رقعة الأرض الزراعية محدودة فإن معدل استئصال فائض العمالة الزراعية سوف يعتمد على التقدم العلمى وبنوع الانتاج الزراعى ، وهناك اعتقاد بان قدرة التكنولوجيا الزراعية محدودة لانها لا تتقدم بمعدل يساوى معدل نمو العمالة الزراعية وان اثر التكنولوجيا يظهر بصورة لوقح لى زيادة ارباح صاحب الأرض على حساب العمالة، وفى مصر تمكنت الزراعة من امتصاص نحو ٤٠٠٠٠٠ عامل فقط بين عامى ٢٧ - ١٩٤٧ من مجموع الزيادة فى العمالة الزراعية فى هذه الفترة والتر. بلغت نحو ١٩١٧ر٠٠٠ شخص (١) .

وهناك من يرى ان مشكلة العمالة فى مصر لا تظهر بشكل انتشار البطالة المتنامية فى الزراعة التى تقاس بوصول الانتاجية الحدية الى الصفر ، لان النظام الزراعى فى مصر له قدرة محدودة على الاحتفاظ بفائض العمالة حيث يتميز بقوة دفع كبيرة تطرد الفائض الى خارج الزراعة ، وهى قوة اكبر من قوة الجذب التى يتمتع بها القطاع الحديث ، ولذلك تتركز البطالة المتنامية فى القطاع الحكومى أكثر من الزراعة ، وهى بظالة هيكلية ناتجة عن عدم التوازن بين المرض والطلب لعناصر الانتاج (٢) .

(١) روبرت مابرو - الاقتصاد المصرى ٥٢ - ١٩٧٢ - الهيئة العامة للكتاب القاهرة

. ١٩٧٦

Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939-1973 - Policy and Performance. Clarendon Press. Oxford - London 1976. P. 32

(٢)

المبحث الرابع

خصائص البطالة وفائض العمالة في الدول النامية

ان من الملتحق عليه ان حجم البطالة السافرة في المدن والتي تظهرها الاحصاءات العامة في الدول النامية لا تمثل حجر الزاوية في مشكلة العمالة في هذه الدول نظرا لصغر حجم هذه البطالة السافرة بالنسبة لمجموع القوى العاملة . ان مشكلة الدول النامية تتركز في العمالة الناقصة في القطاع التقليدي وبخاصة في الزراعة ، ومع هذا فان هذه الدول لا تولى العمالة الناقصة درجة من الاهتمام تتناسب مع حجمها وتتركز جهودها على محاولة القضاء على البطالة السافرة لما لها من اهمية اجتماعية وسياسية ولما تتمتع به من تأثير حاد في المدن وما تفرضه من اهتمام على المستوى السياسى ، كما ان البطالة تعنى فقد مصدر الدخل كلية وهو الامر الذي تفرق به عن العمالة الناقصة حيث يظل العامل يتمتع بدخل ما . ولكن ثمة حقيقة يجب اخذها في الاعتبار وهو ان القضاء على البطالة في المدن يتطلب التخلص من العمالة الناقصة في الريف والتي تمثل مصدر مطرد لدفع أعداد متزايدة الى سوق العمل بالمدينة (١) .

بمقارنة البطالة في الدول النامية بما هي عليه في الدول الصناعية يتضح ان البطالة في الدول الصناعية تتركز في مناطق معينة ومحددة داخل الدولة وفي مهن معينة مما يسهل عملية وضع استراتيجية للتخلص منها وهو الامر الاكثر صعوبة في الدول النامية لانتشار البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية وتمركز العمالة الناقصة في القطاع التقليدي ، ثم ان هناك فارق جوهري بين الدول النامية والدول الصناعية حيث ان البطالة في الدول الاخيرة تظهر في فترات الكساد وتبدأ في التقلص بمجرد ان يستعيد الاقتصاد قوته ومن خلال اجراءات التنمية العامة اى عن طريق زيادة الطلب الكلى مما يدفع الاقتصاد نحو مزيد من الاستثمار وبذلك يستعيد العمال مراكزهم التي فقدوها من قبل ، اذن فهي في الغالب بطالة تتبع الدورات الاقتصادية ، اما البطالة والعمالة الناقصة في الدول النامية فهي من قبيل فائض العمالة ، بمعنى انها بطالة دائمة ناتجة عن فشل الاقتصاديات النامية في استيعاب القوى العاملة ، وهي نتيجة لنمو القوى العاملة بمعدل يزيد عن معدل

نمو الاقتصاد القومي في مجموعه ولا يكفى خلق الحوافز للطلب الكلى من أجل فرص استثمار وانما يحتاج العلاج الى اجراءات للحد من نمو القوى العاملة ذاتها .

وسوف نوجز فيما يلى اهم خصائص العمالة الناقصة والبطالة في الدول النامية على النحو التالي :

١ - انتشار العمالة الناقصة :

غالبا ما يكون فائض العمالة في الدول النامية في صورة عمالة ناقصة في القطاع التقليدى الذى يضم الزراعة التقليدية والصناعات الصغيرة والحرفية ، وذلك بسبب التركيب الاجتماعى للريف والعمالة الزراعية التى تعتمد على العمالة العائلية ، وان كان ذلك لا يمنع من وجود بطالة سافرة في الريف خاصة بين الحرفيين . اما في المدن فان فائض العمالة يكون في صورة بطالة سافرة بين خريجي المدارس والجامعات الذين دخلوا سوق العمل لأول مرة او تكون بطالة مقنعة او عمالة ناقصة في قطاع الخدمات الحكومى (١) . وبينما يكون المعاطون عن العمل في المدن مجردين من اى وسيلة من وسائل الانتاج فان العمالة الناقصة في الريف تملك وسائل انتاج ولكنها غير كافية ولذلك فهى ذات انتاجية منخفضة مما يجعل استمرار حالة العمالة الناقصة ممكنة عملا برغم انخفاض الانتاجية . ويعتقد البعض بانه لو أمكن رفع كفاءة العمالة الزراعية وتم تغيير العادات الاجتماعية ، واذا أمكن تعديل التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة من أجل استخدام العمالة الزراعية غير الماهرة واذا أمكن توفير عناصر الانتاج الاخرى بالكميات والنوعيات اللازمة فان الزراعة يمكن ان تقوم بدور كبير في سبيل امتصاص جزء ضخم من فائض العمالة بدون تخفيض حجم الناتج الصناعى . والواقع ان مجمل هذه الشروط التى يضعها هؤلاء لامتناص فائض العمالة تعنى ان الاقتصاد قد وصل الى نقطة التحول الى اقتصاد صناعى متقدم اى يشترطون وصول الدول النامية الى نفس مرحلة النمو التى وصلت اليها الدول المتقدمة . ولكنهم لم يبينوا كيف يمكن للدول النامية تحقيق هذه الشروط في ظل شروط اقتصاد فائض العمالة وبذلك يمكن اعتبار شروطهم من قبيل المصادرة على

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development, second edition. Oxford University Press. London 1971, P. 69. (1)

المطلوب . كما يقبول هؤلاء أيضا أن كل شخص يمكن اعتباره عمالة ناقصة سواء في الدول النامية أو المتقدمة لانه يكون في استطاعته أن يشتج بمعدل أعلى بتغيير التكنولوجيا المستخدمة أو تم تحسين التدريب المهني أو زاد رأس المال المستثمر . وهذا القول صحيح أيضا ولكنه لا يبين كيف يتم تحقيقه خاصة في ضوء ظروف الزراعة في الدول النامية وزيادة نسبة العمالة الى الارض والتي من المتوقع أن يستمر اتجاهها الى أعلى . ان مشكلة العمالة الناقصة في الزراعة بصفة خاصة والاقتصاد النامي بصفة عامة هو في اختلال التوازن في الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بحيث يوجد فائض في عرض عنصر العمل بينما يوجد قصور في جانب عرض عناصر الانتاج الاخرى مثل الارض ورأس المال .

لقد افترض آرثر لويس أن فائض العمالة أو العرض غير المحدود للعمل الذي يشكل العمالة الناقصة في الزراعة التي تصل انتاجيتها الحدية الى الصفر ، يمكن علاجه عن طريق تحويل شروط التبادل التجاري بين القطاعات الاقتصادية لصالح الصناعة بحيث يتم تثبيت الاجور الزراعية واللجوء الى قروض تضخمية من أجل تمويل القطاع الصناعي بحيث يتمكن القطاع الصناعي من اجتذاب العمالة الناقصة في الزراعة الى الصناعة عند الاجر الثابت في الزراعة مع السماح بزيادة لمواجهة تكاليف المعيشة في المدن فتمت عملية خلق المدخرات اللازمة لاعادة الاستثمار ووضع حد للتضخم وبذلك يتم استخدام الموارد العاطلة وهي عنصر العمل حتى يتم استيعاب جميع فائض العمالة في الزراعة ، الا ان هذا الافتراض لم يصح على اطلاقه في الدول النامية بسبب عدم تحقق شرط ثبات الاجور عند حد معين كما افترضه لويس كما سبق بيانه .

وترجع اسباب العمالة الناقصة في الدول النامية كذلك الى التخلف الاقتصادي ، حيث ان عملية التنمية تؤثر على نوع البطالة السائدة ، فكلما تقدمت عملية التنمية فان الطلب على العمل يزيد وانه كلما ظهرت فرص للعمل اكثر وأفضل كلما دفع ذلك العمالة الناقصة او البطالة المنقعة الى التحول الى بطالة سافرة اى تتحول العمالة الناقصة الى البحث عن فرص عمل ذات دخل أعلى وقد كانت محتجة تحت ظروف عدم امكانية توفير فرص العمل الافضل قبل التقدم في عملية التنمية الاقتصادية . كما ان التغير الاجتماعي قد يؤدي الى التعجيل بظهور

البطالة السافرة بدلا من العمالة الناقصة اذ ان العادات الاجتماعية اسائدة في الريف والتكاتف الاجتماعي بين افراد الاسرة الواحدة يجعل من الممكن اعانة واعالة افراد الاسرة العاطلين عن العمل بمنحهم فرصة العمل في الارض يرغم عدم الحاجة الى عملهم في العملية الانتاجية . ومع تقدم المجتمع يتخلى عن مثل هذه القيم الاجتماعية وتظهر البطالة السافرة .

وتبلغ العمالة الناقصة احيانا حدودا عالية تصل الى ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة في الزراعة كما هو الحال في إنسفال أو تبلغ نسبة ما بين ١٢٪ الى ٨٪ حسب الاقليم في مدغشقر (١) . بل لا يقتصر الامر على مجرد وجود العمالة الناقصة في الزراعة في هذه الدول بل يبدو انها في زيادة مستمرة وذلك بسبب عدم التوازن في الزيادة المتحققة للارض عن طريق الاستصلاح مع الزيادة في العمالة الزراعية وبقاء الوسائل المستخدمة في الزراعة على حايها تقريبا على مدى سنوات طويلة ، وهذا يعنى من ناحية اخرى تناقص عدد ساعات العمل المبذولة في العمل الزراعي بالنسبة لكل عامل محسوبة على اساس سنوى .

وتتميز العمالة الناقصة في الزراعة بانها قد تظهر في صورة بطالة موسمية بالنظر الى طبيعة العمل بالقطاع الزراعي وتوقفه على عوامل طبيعية مثل سقوط الامطار في الدول التي تعتمد على المطر في الري او بسبب توزيع العمل على الفصول الزراعية حسب متطلباتها بحيث لا تستطيع العمالة اجراء تعديل في توزيع ساعات العمل حسب وفرة العمل وانما تظل محكومة بظروف الطلب وفقا للدورات الزراعية ، بحيث يظل عنصر العمل عاطلا لفترات طويلة تجعل حصيللة عدد ساعات العمل الاجمالية في نهاية السنة محدودة . وهذا ما يميز العمالة الناقصة في الزراعة عن غيرها من القطاعات ، ففي حين كانت نسبة العمالة الناقصة بين ذوى الدخول النقدية في سوريا عام ١٩٦٨ حوالي ٧٠٪ في المناطق الريفية الشرقية فانها وصلت الى ٣٠٫٤٪ في المناطق الساحلية مما يوضح اهمية الظروف المناخية على العمالة في الزراعة . وفي الاردن اشتغل العمال الزراعيون ما بين ٤٠ - ٤٤٪ من ايام العمل المتاحة في الربع الاول من عام ١٩٦٧ بينما اشتغل العمال الموقتون ٢٥٪ فقط من الايام المتاحة (٢) .

J. Mouly and E. Costa-Employment Policies in (١)
Developing Countries. London, George Allen & Unwin
Ltd. P. 134.

(٢) مصلحة الاحصاءات العامة - السكان والقوى العاملة في القطاع الزراعي -

جدول رقم ١٥ :

تطور معدلات البطالة في الدول الصناعية
(كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)

الدولة	السن			
	١٩٢٥	١٩٢٣	١٩٢٠	١٩١٥
أمريكا العالية				
الولايات المتحدة	٨ر١	٥ر٦	٥ر١	٣ر٩
كندا	٨ر١	٤ر٩	٤ر٩	٤ر٥
ألمانيا				
اليابان	١ر٣	١ر٣	١ر٢	٥ر٨
أوسـ١				
النمسا	١ر٥	١ر٦	٢ر٥	٢ر٧
بلجيكا	٦ر٦	٣ر٦	٢ر٩	٢ر٤
الدانمرك	١٠ر٢	٢ر٤	٢ر٩	٢ر٥
فنلندا	٢ر١	٢ر٣	١ر١	١ر٤
فرنسا	٤ر١	—	—	—
المانيا الغربية	٤ر١	١ر٢	٥ر٧	٥ر٦
ايرلندا	١٢ر٠	٧ر٢	٧ر٢	٥ر٦
إيطاليا	٣ر٣	٣ر٥	٣ر٢	٣ر٧
النرويج	٢ر٧	٥ر٨	٥ر٨	٥ر٩
هولندا	٤ر٨	٢ر٧	١ر١	٥ر٧
السويد	٢ر٨	٢ر٥	١ر٥	١ر٢
الملكة المتحدة	٥ر٤	٢ر٧	٢ر٦	١ر٥
استراليا	٣ر٩	١ر١	١ر١	١ر٣

المصدر :

د • عبد العزيز فهمي هبيل : اتجاهات القوة العاملة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية -
جامعة بيروت العربية - ١٩٧٣

جدول رقم ١٦

تقديرات اولية للبطالة والعمالة الناقصة في الدول
النامية حسب التوزيع الجغرافي عام ١٩٧٥ (%)

الاجمالي		العمالة الناقصة		البطالة		المنطقة
الحضر	اجمالي	الحضر	اجمالي	الحضر	اجمالي	
٢٠.١	٤٠.٣	٢٢.٢	٣٦.٤	٦.٩	٣.٩	آسيا
٢٥.٩	٤٥.٠	٢٥.١	٣٧.٩	١٠.٨	٧.١	افريقيا
٢٩.٣	٣٤.٠	٢٢.٨	٢٨.٩	٦.٥	٥.١	امريكا اللاتينية

المصدر :

Ilo : Employment, Growth and Basic needs. A one World
problem. Geneva 1978. P. 18.

ومن مظاهر وجود العمالة الناقصة التوسع في القطاع العام وقطاع
الخدمات بفرض توفير فرص جديدة للعمل ، وتنتهج كثير من الدول
النامية سياسات تشغيل فائض العمالة في قطاع الخدمات الحكومية ،
حتى أصبح أهم سمات هذا القطاع انخفاض الانتاجية الى حد بعيد .
ويعتبر تضخم قطاع الخدمات مظهرا من مظاهر فشل الصناعة في القيام
بدورها باستيماب فائض العمالة ، وان كان هذا لا يجب ان يخفى ان
لقطاع الخدمات صفة التنوع الكبير في الانشطة التي يشملها وان
التوسع في العمالة في هذا القطاع قد يرجع الى النمو الاقتصادي .
فالخدمات الوسيطة مثل النقل والمواصلات والتجارة والصرافة
والخدمات المهنية تنمو بمعدل سريع مع التقدم الذي يحرزها الاقتصاد
في القطاعات الزراعية والصناعية وليست مجرد موضع لتكدس عمالة
فائضة بصفة عامة ، ولكن تبقى مع ذلك حقيقة نمو
عمالة قطاع الخدمات الحكومية بمعدلات لا تبرزها درجة النمو
الاقتصادي لبقية قطاعات الاقتصاد القومي في كثير من الدول النامية
حيث كان القطاع العام يستخدم أكثر من ١٥٪ من مجموع العمالة
بالاجر في دول كالارجنتين وشيلي والهند وفنزويلا ، وفي بعض الدول
يمثل جزء من التوسع في عمالة قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام
عمالة فائضة واستخداما مفرطا للعمالة بهدف التخفيف من مشكلات

البطالة وظهر ذلك في شكل انخفاض الانتاجية (١) ، ففي مصر وفي نطاق قطاع الخدمات مثلا فقد ارتفع عدد المشتغلين بهذا القطاع بمعدل ثلاثة أشخاص في مقابل كل شخص يعمل بقطاع الصناعة وهي نسبة عالية تلفت النظر في ضوء ما حققه قطاع الصناعة من نمو في الانتاجية بلغت بين ٧ - ٨٪ خلال الفترة من ٤٧ - ١٩٦٠ ولذلك ينطبق على مصر في هذه الحالة انتقالها من مرحلة يكون فيها القطاع الزراعى هو القطاع الاكبر من حيث حجم العمالة المستخدمة فيه الى مرحلة يكون فيها قطاع الخدمات اكثر استيعابا للقوى العاملة دون مرور الاقتصاد القومى على المرحلة الوسيطة التى افترضها كولن كلارك والمستمدة من التجربة التاريخية للدول الصناعية والتي يستوعب فيها القطاع الصناعى نسبة عالية من القوى العاملة ، اى المرحلة التى ينتقل فيها الثقل للقطاع الصناعى كقطاع يستوعب نسبة اعلى من القوى العاملة ، ولذلك تكون اسباب نمو القطاع الثالث مختلفة عن الاسباب التى ادت الى نموه في الدول المتقدمة نتيجة تطور الطلب الكلى من السلع الزراعية في المرحلة الاولى الى السلع الصناعية في المرحلة الثانية الى زيادة الطلب على الخدمات في مرحلة متقدمة . ولذلك يضم قطاع الخدمات في الدول النامية كثيرا من الانشطة الاقتصادية المشكوك في قيمتها الاقتصادية : حيث لايتعاون عنصرا الانتاج العمل ورأس المال لتوليد فائض اقتصادى كما انه لايمتقد بقدرة قطاع الخدمات على الاسهام في نمو النشاطات الهامة التى تولد الوفورات الخارجية أو التقدم الفنى . اى ان ما يحدث في ظل هذا النمط من النمو في الدول النامية هو تحول فائض العمالة الناقصة بالذات من قطاع الزراعة الى قطاع الخدمات أو من منطقة جغرافية الى أخرى (١) . ويظهر اثر هذا النمط من النمو في زيادة حجم العمالة بقطاع الخدمات في مصر من ٣١٠.٠٠٠ شخص عام ١٩٤٧ الى ١.٣٥٠.٠٠٠ شخص عام ١٩٦٧/٦٦ ومن الصعب الاعتقاد بان هذا النمو تبرره درجة أو مستوى النمو الاقتصادى للاقتصاد في مجموعه أو تبرره احتياجات الادارة الحكومية أو انه كان مصحوبا بزيادة مماثلة في الانتاج الحقيقى للخدمات الحكومية .

وتمثل ظاهرة انتشار الوحدات الانتاجية الصغيرة دليلا على وجود العمالة الناقصة في كثير من الدول ، فضلا عن تفتت الملكية

J. Mouly and E. Costa-Employment Policies in (١)
developing countries. George Allen & Unwin Ltd.
London — 1978, P. 76.

(٢) روبرت مايرو - الاقتصاد المصرى ٥٢ - ١٩٧٢ - الهيئة العامة للكتاب -

الزراعية الذي يشير الى انتشار العمالة الناقصة في الزراعة ، تتزايد اعداد المؤسسات الفردية والصغيرة في قطاع الحرف ، وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المؤسسات الفردية في سوريا ١٣٪ في عام ١٩٧٠. مما كانت عليه عام ١٩٦٠ ، بسبب غياب فرص العمل في المؤسسات الكبيرة وضآلة الاجور فيها ، كما تبين أن عدد اعمال الذين يعملون لدى ذويهم او لدى الغير بدون اجر قد تزايد خلال العشر سنوات المذكورة بنسبة ١٧٪ وارتفعت نسبتهم الى مجموع القوى العاملة من ١٣٪ في عام ١٩٦٠ لتصبح ١٥٪ في عام ١٩٧٠. ثم ارتفعت نسبتهم الى ٢٣٪ في عام ١٩٥٧ (٢) .

والواقع في الدول النامية يؤكد انه لا علاقة بين درجة النمو الاقتصادي في هذه الدول وبين حجم العمالة في القطاع الثالث كما يذهب كولين كلارك ، ففي مصر مثلاً ظل متوسط دخل الفرد ثابتاً تقريباً بين عام ١٩٣٧ و عام ١٩٤٧ ومع ذلك تضاعف عدد العاملين في قطاع الخدمات خلال هذه الفترة .

كما أن هيكل العمالة في قطاع الخدمات في الدول النامية يختلف تماماً عما هو عليه في الدول المتقدمة اقتصادياً ، ذلك انه بينما تمثل نسبة العاملين بالمهن التي لا تحتاج الى مهارة فنية نسبة عالية من مجموع العمالة بهذا القطاع في الدول النامية مما يؤكد تفشي العمالة الناقصة والبطالة المقتنعة ، فان هذه المهن البسيطة تمثل نسبة صغيرة من مجموع العمالة في قطاع الخدمات بالدول المتقدمة حيث ترتفع نسبة اصحاب المهن الرئيسية مثل الاطباء والفنيين ذوي المهارة العالية (١) .

ولا شك ان العمالة الناقصة هي من اهم مؤشرات التخلف الاقتصادي والاجتماعي لان جزءاً منها يختفي بمجرد أن تختفي بعض التقاليد الاجتماعية مثل خدم المنازل الذين يجدون فرص العمل هذه لمجرد وجود اشخاص يحاولون الا يقوموا بالعمل الذي يستطيعون استئجار غيرهم للقيام به ، ولكن بمجرد أن تختفي تلك العوامل الاجتماعية وتبدأ الاجور في التوقف عن أن تكون مجرد كونها « اعانة اجتماعية » وتبدأ في الارتفاع فان الوظيفة تصبح مقصورة على أولئك الذين ينتجون بما يعادل الاجر الذي يتقاضونه ، كما أن اصحاب الاعمال سيتخلصون من فائض العمالة لديهم ، وتكون الاجور في القطاع الحديث عامل جذب للعمالة من القطاع التقليدي وبقدر حاجة الاخرة ،

(١) د. شفيق سلاح - دراسة وتخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية

السورية - معهد الإنماء العربي - بيروت - ١٩٧٨ - ص ٧٤

(٢) د. عمرو معني الدين - التخلف والتنمية - دار النهضة العربية - بيروت

ولكن تحول العمالة الناقصة الى بطالة سافرة مع تحقق النمو الاقتصادي ووصول الدولة النامية الى نقطة التحول .

٢ - بطالة المتعلمين :

توجد بطالة من نوع خاص في الدول النامية هي بطالة من تركوا الدراسة سواء بعد اكمال تعليمهم او دون ان يكملوا التعليم بسبب عدم توفر فرص التعليم الاعلى ، وهذا النوع من البطالة ينتشر بين صغار السن في المناطق الريفية الذين تركوا التعليم بعد مرحلة معينة وهم بذلك يبحثون عن عمل مكتبي دون التفكير في العودة الى القطاع الريفي الذي خرجوا منه ويقوم بدون عمل انتظارا لاي فرصة تسنح في القطاع الحديث او في قطاع الخدمات المتنامي في هذه الدول . وهذا ما يميز مثل هذه البطالة عن البطالة في الدول الصناعية التي تتركز البطالة فيها بين من فقدوا اعمالهم في القطاع الصناعي او غيره ، ولذلك فان البطالة السافرة في الدول النامية تفتشى بين من يدخلون سوق العمل لأول مرة وهم في نفس الوقت من بين صغار السن . ولكن من ناحية اخرى فان ذلك لا يفغل حقيقة ان في الدول النامية التي تنخفض فيها نسبة المتعلمين بالنسبة للسكان فان الغالبية العظمى من فئة المتعلمين تكون من بين الاميين الذين يمنعهم جهلهم بالقراءة والكتابة من تنمية قدراتهم المهنية لمواجهة متطلبات المهن في القطاع الحديث . وتوضح نسب البطالة في المدن انها اعلى مما هي عليه في الريف (١) ، فقد بلغت في الهند عام ١٩٦١ نسبة ١١٪ في المدن بينما لم تتجاوز ٢٪ في المناطق الريفية وفي بنجلاديش كانت النسبة ١٠.٣٪ بالنسبة للمدن الكبيرة و ٦٪ في المدن الصغيرة و ٣٪ فقط في القرى ، وهذا ما يؤكد ان البطالة السافرة من خصائص المدن ولذلك فهي اعلى عما هي عليه الحال في القطاع الزراعي الذي تتركز فيه العمالة الناقصة لاسباب اجتماعية وكأثر للتنظيم الاجتماعي . ولان البطالة تتركز في المدن فانها تنتشر بين المتعلمين بصفة اساسية وبين العمالة غير الماهرة المهاجرة من الريف .

ويمكن ارجاع سبب بطالة المتعلمين الى التوسع التعليمي الذي ادى في بعض البلدان الى معدلات عالية من الخريجين الجدد ، ففي بداية السبعينات على سبيل المثال كان نحو ٢٠٪ من خريجي المدارس الثانوية في سريلانكا عاطلين عن العمل (٢) وتعكس هذه المعدلات نجاح

1) : Employment, growth and basic needs. A one (1)
World Problem ? Genva 1978. P. 19.

(٢) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم - وشنطن ١٩٧٩

هذه الدول في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم في وقت يتزايد فيه عدد السكان الذين هم في سن الدراسة الامر الذي زاد بالتالى من عرض العمل من فئة المتعلمين بما يتجاوز حجم الطلب عليه مما أدى الى انتشار البطالة بين هذه الفئة ، ولكنها في نفس الوقت تعكس فشل سوق العمل في التكيف مع هذا الاختلال في التوازن حيث ان التمايز بين الاجور التي تمنح للعمال المتعلمين والاجور التي تمنح لغيرهم لم ينخفض الى الحد الذي يكفى للقضاء على فائض العرض ، والمشكلة في الدول النامية هي التغيير الاجتماعى الذى طرأ عليها بحيث يمكن القول بان المفاهيم الاجتماعية والتطور الاجتماعى في الدول النامية قد سبق كثيرا عملية التنمية الاقتصادية بحيث اصبح الافراد ينظرون الى التعليم كحق طبيعى لا تستطيع الحكومات انكاره وهو في نظرهم اكثر من رغبة في التعليم لذاته وانما كوسيلة لتحقيق مستوى من الدخل اعلى مما يحصلون عليه لو لم يتعلموا . ولذلك يمكن ان يكون السبب الرئيسى لبطالة المتعلمين هو وجود فارق كبير بين مرتبات المتعلمين ودخل غير المتعلمين ، ويشجع على ذلك انه عندما تبدأ عملية التنمية يحدث نقص حاد في عرض فئات معينة من ذوى التأهيل العلمى اللازم لمواجهة احتياجات خطط التنمية فتوضع جداول المرتبات لتعكس الندرة النسبية لمثل هذه الطوائف خاصة اذا كان يلزم استخدامهم من الخارج فيحدث اتجاه الى التعليم نتيجة لذلك ولكن الطلب على هذا النوع من العمالة لا يقابل الاعداد الكبيرة من الخريجين ورغم انه من الممكن ان تنخفض الاجور بسبب زيادة العرض الا ان ذلك يتطلب وقتا طويلا وتفكك أعداد كبيرة منهم بدون عمل ولذلك فان بطالة المتعلمين تعتبر ظاهرة مستديمة في دول آسيا والشرق الاوسط ، كما ان بطالة خريجي المدارس المتوسطة في افريقيا عامة بسبب زيادة المدارس الابتدائية في الريف بمعدل يزيد عن معدل استيعابهم في الوظائف .

ومما يزيد مشكلة بطالة المتعلمين في الدول النامية انه لا يوجد نظام يحقق الاستفادة من الافراد حسب تخصصاتهم حتى انه يوجد عدد كبير من المهندسين والاطباء في الهند وباكستان وسيلان لا يجدون عملا او انهم بوظائف لا تناسب مع تأهيلهم العلمى وفي الوقت ذاته تخصص مثل هذه الدول قدرا كبيرا من مواردها لاستيراد بعض المهارات المطلوبة وعلى سبيل المثال تنفق باكستان ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار سنويا على المستشارين الاجانب وهو ما يمثل ١٪ تقريبا من مجموع الدخل القومى (١) .

(١) ا.ب. زحلان : تعليم القوى العاملة وتنمية وتطوير المؤسسات التعليمية - في « العلم والتكنولوجيا في الدول النامية » - مؤسسة فرانكلين القاهرة - ١٩٧٢

الفصل الرابع

الاجور والانتاجية في الدول النامية

من الملاحظ أنه في الدول الصناعية المتقدمة خلال القرن التاسع عشر قد نمت القطاعات الحديثة في اقتصادياتها مع ثبات مستوى الاجور فيها . وقد ساعد بريطانيا خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر واليابان خلال النصف الثاني من ذلك القرن وجود فائض من القوى العاملة على التوسيع في قطاع الصناعة الحديثة مع ثبات الاجور الحقيقية . ولكن الامر على ما يبدو مختلف في الدول النامية خلال النصف الثاني من هذا القرن ، وثمة بالطبع اسباب لهذا الاختلاف ترجع الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحاول الدول النامية في ظلها تنفيذ خطط تنميتها ، وتتركز هذه الظروف في زيادة الوعي الاجتماعى لدى الطبقات العاملة في الدول النامية حاليا بدرجة لم تكن معروفة لدى مثيلتها في الدول الصناعية خلال فترة نموها الاقصادى، وظهور الاتحادات العمالية في مرحلة مبكرة من مراحل التنمية بالمقارنة لمرحلة ظهورها في الدول المتقدمة ، كما أن انتشار الافكار الاشتراكية في الدول النامية جعلها تمتنع مبادئ في رسم سياسات الاجور تميل الى جانب مصلحة القوى العاملة فيها ، بل يرجع السبب أحيانا الى الوعى الاجتماعى لدى طبقة اصحاب الاعمال أنفسهم والذي يدفعهم الى الرغبة في مشاركة ثمار مشروعاتهم مع عمالهم ، وليس بنادر مشاركة الطبقات العمالية في ملكية المصانع التي يعملون بها وبمساندة الحكومات ذاتها (١) . لكل هذه الاسباب فان موضوع الاجور في الدول النامية يأخذ طابعا مختلفا عن التجربة المكتسبة في الدول الصناعية ، الامر الذي يبرر دراسته في هذا الفصل . وسوف نتناول أيضا موضوع الانتاجية الذي يرتبط بالاجور ودور الانتاجية في ظل اقتصاد فائض العمالة .

المبحث الاول

اهمية الاجور

ترجع أهمية الاجور الى انها تمثل تكلفة عنصر العمل وهى بهذه المثابة تدخل في العملية الانتاجية وتكلفتها الكلية وتؤثر في اتخاذ القرار الخاص بحجم الانتاج وتكلفة الوحدة من المنتج وسعر بيعها في السوق.

Meier, Gerlad M. : Leading issues in economic development, second edition, Oxford University Press. London 1971 - - P. 76. (١)

فاذا لم تكن تكلفة العمل مناسبة فقد يدفع ذلك المستثمرين الى محاولة استبدال عناصر الانتاج في ضوء تكلفتها النسبية واحلال عنصر محبب عنصر آخر تبعا لمرونة الاستبدال ، اى قد يدفع مستوى الاجور المستثمرين الى اتخاذ قرارات معينة بالنسبة بطرق الانتاج ومدى الكثافة النسبية لعناصر الانتاج في العملية الانتاجية . اما بالنسبة لاهمية الاجور باعتبارها مصدر الدخل لفئة العمال ، فان مستوى الاجور يحدد توزيع الدخل ليس بالنسبة للقوى العاملة بل يحدد نسبة الربح الممكن الحصول عليها من جانب صاحب المشروع ، وفي جميع الاحوال يخفف مستوى الاجور حجم الادخار وبالتالي الاستثمار ، لانه كلما انخفض نصيب الارباح من العملية الانتاجية انخفض بالتالى معدل الادخار والاستثمار الذى يعتمد عليه . ولما كانت مشكلة الدول النامية هي في ندرة رأس المال اللازم للاستثمار لانها اقتصاديات تعتمد في تنميتها على قوة دفع رأس المال والاستثمار بعكس الدول الصناعية التى تعتمد على التقدم التكنولوجى الذى يخلق الطلب (١) ، فان الاجور تكسب اهمية خاصة في الدول النامية والتى تتميز بوفرة نسبية في القوى العاملة وندرة نسبية في رأس المال .

وقد سبق ان رأينا ان مستوى الاجور في الدول النامية لا يتناسب مع مستوى الانتاجية لعنصر العمل في هذه الدول بسبب وجود جانب سياسى لمشكلة الاجور . ان الاتحادات العمالية لعمال الصناعة بصفة خاصة غالبا ماتكون لها قوة ضاغطة اكبر من الطبقات المتوسطة والفلاحين ويساعدها في ذلك ان الصناعات الحديثة لها القدرة على تغطية الاجور العالية مما يدفع مستوى الاجور الى الارتفاع في باقى القطاعات بما يترتب عليه من آثار خطيرة فيما يتعلق بالاتجاه الى تقليص حجم الادخار والاستثمار والاتجاه الى الاستثمار في المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية العالية وكلها لها آثار سلبية على مستوى العمالة في هذه الدول .

ومما يميز الاجور في الدول النامية تلك الفروق والتفاوت بين مستوياتها داخل الاقتصاد القومى ، حيث ان التفاوت بين مستوى الاجور في الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية اكبر مما عليه الحال في الدول المتقدمة مما يعطل النمو ويجعل الخدمات والصناعات التى تعتمد على المهارات اكبر تكلفة وتضع جداول للمرتبات لهذه الفئات

Ranis, Gustav : Theories of Growth in Capitalist Countries in "Problems in Economic Development" by E.A.G. Robinson, McMillan & Co. New York 1965, P. 17

أعلى من مستوياتها بالنسبة لاجور باقى الفئات بل أحيانا أعلى من الاجور التى تمنح لئلها فى الدول الصناعية .

والواقع انه لو رغبت الدول أن تحقق مستوى أعلى من الاستثمار فان تحديد الاجور يجب الا يعتمد على ما تستطيع صناعة معينة دفعه كأجر للعامل بها ، وتكون وسيلة امتصاص الزيادة فى الارباح عن طريق الضرائب حتى لا يمتد اثر ارتفاع الاجور فى صناعة معينة الى باقى الصناعات ، وتعتمد معظم الدول النامية التى لديها قطاع عام كبير أسلوب فرض الضرائب على الارباح حتى تحتفظ بمستوى الاجور الحقيقية منخفضا لتحقيق فائض الادخار اللازم للتنمية وهذا ما يتعارض أحيانا مع سياسة الدولة الاشتراكية التى تهدف الى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل (١) .

ومما يجعل الاجور وسيلة فعالة فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل فى الدول النامية هو الدور المتنامى للاجور فى هذه الدول حيث ان القوى العاملة مدفوعة الاجر فى نمو سرنع بعدما كانت نسبة العمالة بأجر صغيرة حينما كانت الزراعة هى المصدر الرئيسى للدخل وكانت زراعة عائلية تنتج للاستهلاك أساسا . وقد تغيرت الامور ولم تعد حتى الزراعة تنتج للاستهلاك الذاتى للمزارعين وانما تنتج للسوق رغم بقائها زراعة تقليدية .

ولا يقتصر التفاوت بين مستويات الاجور فى الدول انامية على وجود فروق بين عمال الصناعة وغيرها من القطاعات او بين عمال صناعة معينة وعمال الصناعات الأخرى ، وانما يمتد التفاوت الى مستويات الاجور التى تمنح للموظفين الإداريين وطبقة المديرين بالمقارنة مع مرتبات او أجور ذوى المهن الفنية داخل نفس الصناعة ، حيث يحصل ذوى المهن الفنية على أجور أعلى مما يحصل عليه غيرهم من العاملين ، بالصناعة . بل يمتد التفاوت الى أجور نفس العمال الذين ينتمون الى فئة واحدة من حيث المهارة : مثلا فروق بين مستوى أجور السباك والدهان وهما من فئة العمال المهرة .

ولذلك تكتسب سياسة الاجور أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية، وتقع المسؤولية غالبا على عاتق الحكومات باعتبارها أكبر صاحب عمل ،

والنمو السريع للقطاع العام وغياب دور قوى السوق في تحديد مستوى الاجور أو الإختلال في هذه القوى الذي يؤدي الى تحديد الاجور على نحو لا يتفق مع مستوى الانتاجية لعنصر العمل (١) .

وتلمب الاجور دورا هاما في تحقيق التوازن بين فرص العمل المتاحة وعدد الباحثين عنه ، حيث أن عدد الباحثين عن عمل خاصة في المدن يتحدد في ضوء مستوى الاجور السائد في هذه المدن مقارنة بمستوى الاجور أو الدخل الذي يحققه العاملون لحسابهم في المناطق الريفية واحتمال الحصول على فرصة العمل في المناطق الحضرية . فكلما ارتفع مستوى الاجور كلما دفع ذلك عددا اكبر للبحث عن الوظائف التي تعطى اجرا اعلى وبالتالي ارتفع عدد العاطلين عن العمل ، فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٢٥ ٪ في مدن : نيروبي ، كيبالا ، ممباسا ، دار السلام بينما كانت نسبتهم في المدن الاخرى الصغيرة بين ١٠ - ١٥ ٪ فقط (٢) ومع هذا فان تخفيض مستوى الاجور ليصل الى المستوى الذي يحقق التوازن بين عدد الوظائف المتاحة وعدد الباحثين عنه امر عسير في ظل الاعتبارات الاجتماعية والسياسية ، وقد يكون الحل الاكثر واقعية هو وضع ضوابط قانونية او فعلية لمنع تدفق العمالة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية بمعدلات تفوق فرص العمل المتاحة في الصناعة ، ويؤدي الفشل في تحقيق هذا التوازن الى انتشار البطالة .

ان هدف المحافظة على مستوى الخدمات العامة التي تستطيع الدول النامية تقديمها الى مواطنيها يتأثر بمستوى الاجور التي تدفعها الحكومات الى الموظفين القائمين بالعمل في هذه المرافق بحيث أن ارتفاع الاجور وعدم قدرة هذه الدول على تخصيص جزء اكبر من مواردها لهذا الغرض يؤدي الى تقلص في حجم ونوعية الخدمات التي تستطيع الدول القيام بها ، لان ذلك يؤثر على نمو القوى العاملة في هذه المرافق ، ومدى اشباع حاجات أساسية للسكان الذين يزيدون بمعدلات عالية سنويا ، ويجعل الدول النامية في منعطف صعب في ظل فائض العمالة لديها وفي مواجهة توفير الخدمات الأساسية من تعليم وخدمات صحية وكلها ذات تأثير على كفاءة القوى العاملة ونتاجيتها .

Mabro, Robert & Samir Radwan : The Industrialization of Egypt 1939-1973 — Policy and Performance. Clarendon Press. Oxford — London 1976, P. 32.

Mouly J. and E. Costa : Employment Policies in Developing Countries. George Allen & Unwin Ltd. London — 1978.

ولا شك أن مستوى الأجور يؤثر على الاستخدام الجيد للعمالة إذا كان مستواها منخفضا إذ تحرم الاقتصاد القومي من الاستفادة من الخبرات المتاحة بين القوى العاملة والتي تفضل الهجرة والعمل بالخارج سعيا وراء أجور أعلى ، كما أن انخفاض مستوى الأجور يحجب فرص الاستفادة من التقدم العلمي لعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج ، ويمنع تكوين طبقات عاملة تحسن الاستفادة من هذه التكنولوجيا مما يرفع إنتاجية العمل بحيث يكون العائد أعلى من تكلفة الأجور (١) .

ويعتمد حجم السوق للمنتجات الصناعية على مستوى الأجور والجزء المخصص منها للاستهلاك والانفاق على السلع الصناعية بعد تغطية الحاجات الأساسية من المواد الغذائية بحيث يتوسع السوق كلما ارتفعت الأجور فيساعد ذلك على تنويع الإنتاج ونموه ، كما أن مستوى الأجور وحجم العمالة المستخدمة يؤثر على هيكل الطلب ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أثر توسع السوق على حجم الواردات بدلا من زيادة الطلب على السلع المحلية ولذلك قد يلزم استخدام الضرائب على الواردات أحيانا للحد من هذا الأثر واقتضار أثر ارتفاع الأجور على توسيع السوق للمنتجات الصناعية الوطنية (٢) .

المبحث الثاني

وظيفة الأجور

للأجور في اقتصاديات الدول النامية ذات الفائض في العمالة وظائف خاصة يمكن أن تؤديها بنجاح فتلعب دورا أساسيا في علاج مشاكل هذه الاقتصاديات وتعجل بتحقيق التنمية الاقتصادية . فلا يقتصر أثر الأجور على التعديل في سوق العمل وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة بل يتعدى إلى علاج مشاكل الاقتصاد في مجموعه مثل مشكلة الازدواجية القطاعية واستخدام الوسائل الفنية للإنتاج .

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic development. Second edition — Oxford University Press. London 1971. — P. 634. (١)

Mabro, Robert & Samir Radwan : The industrialization of Egypt 1939. 1973 — Policy and Performance. Clarendon Press. Oxford — London 1976, P. 30. (٢)

ففى مجال التعديل بواسطة الاجور فى سوق العمل : فان مستويات الاجور تعتمد كثيرا على القوة النسبية للمجموعات المهنية والاجتماعية المعنية اكثر بكثير من اعتمادها على مساهمة هذه الفئات والمجموعات فى العملية الانتاجية ، واحيانا يكون ارتفاع الاجور او انخفاضها بالنسبة لمهنة معينة غير مرتبطة بندرة هذه الفئة ولا يتحدد مستوى الاجور بالنسبة لها تبعا لعوامل العرض والطلب وانما بتاثيرات اجتماعية او بظروف العمل الاقل ارضا للقائمين بها وباحتمالات الترقية فى المستقبل ولذلك فان القبول بوجود التفاوت فى مستويات الاجور فى حدود معينة يودى الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب ويعمل على خلق المرونة اللازمة فى عرض الفئات المهنية لمواجهة الطلب عليها . ولكن لا بد من الاستعانة باجراءات اخرى تكميلية لاثر التفاوت المقصود فى مستويات الاجور مثل تقديم فرص التدريب اللازمة لفئات العمالة النادرة وتعديل البرامج التعليمية بحجب انواع التعليم غير اللازمة والتي يوجد بها نائض يزيد عن حاجة الطلب فى سوق العمل .

كما انه يمكن استخدام الاجور لتشجيع الصناعة فى المناطق الريفية بفرض التخفيف عن سوق العمل فى المدن والحد من العرض غير المحدود للعمالة فى المدن وبالتالي تقليص حجم البطالة السافرة فى المدن والتي ترتفع معدلاتها سريعا فى معظم الدول النامية . والواقع ان التفاوت فى الاجور بين خريجي المعاهد التعليمية العالية وخريجي المدارس الفنية الادنى مستوى يفرى بالالتحاق بالاولى على حساب الاخرى مما يزيد من مشكلة البطالة فى الدول النامية ويخلق الهوة الواسعة بين العرض والطلب بين كل من الفئتين بحيث يزيد العرض على الطلب بالنسبة لفئة ذوي التأهيل العلمى العالى بينما يحدث العكس فيما يتعلق بفئة المهنيين المهرة الذين تحتاجهم مرحلة النمو الاقتصادى . ويمكن عن طريق تحديد مستويات الاجور احداث الاثر المرغوب فيه بالتشجيع على التحول الى الاعداد المهنى وذلك عن طريق التقليل من التفاوت بين مستويات الاجور للطبقتين المذكورتين .

وفى مجال علاج الاختلال فى توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية فانه يمكن استخدام الاجور كأداة لاعادة توزيع العمالة على القطاعات الحديثة بالاقتصاد عن طريق فرض الضرائب على المرتبات والاجور المرتفعة بالقطاع الحديث لتشجيع استخدام العمل بدلا من المعدات والآلات وتشجيع العمالة الى الاتجاه للقطاعات التى لا تخضع فيها لضرائب مرتفعة وعن طريق ذلك يتحقق توزيع العمالة على القطاعات بطريقة تخدم اهداف التنمية . وتستخدم الضرائب وبرامج التأمين

الاجتماعى لتحقيق توزيع الدخل بطريقة اكثر عدالة بحيث يتحمل ذوى الاجور العالية عبء الضريبة والضمان الاجتماعى الذى تمنحه الدولة لذوى الاجور المنخفضة (١) .

ولكن يجب استخدام ضرائب الاجور والضمان الاجتماعى بحذر لو امكن نقل عبء الضريبة من اصحاب العمل الى كاهل العمال فان تأثيرها على تكاليف العمل وبالتالي على الطلب على العمل يكون طفيفا بعكس حالة ما يتحمل اصحاب العمل للضريبة حيث تزيد تكلفة العمل وينخفض الطلب عليه بالتالى ، وفى ظل وجود فائض العمالة فى الدول النامية فيجب الحرص على استخدام اداة الاجور لتحقيق اقصى استفادة منها سواء بالتدخل لتخفيض مستوى الاجور او زيادتها .

وتستخدم مستويات الاجور كمؤشر لقياس فائض العمالة لان الفرض ان ثبات الاجر الحقيقى يشير الى وجود فائض للعمالة وهذا الاجر يكون اعلى من الانتاجية الحدية للعمل فى القطاع الذى يوجد فيه فائض للعمالة وهو غالبا قطاع الزراعة ، وثبات الاجر بعد تبريره فى الافتراض الضمنى بتطابق الحد الاقصى والحد الأدنى للاجر الذى لا يمكن ان ينخفض عنه اى حد الكفاف . والحد الاقصى هو الذى لا يمكن ان يتجاوزه الاجر بسبب وجود فائض العمالة فلا يستطيع العمال المطالبة بزيادة الاجور عن طريق الضغط على صاحب العمل . الا ان تحقق شروط ثبات الاجر الحقيقى فى ظل فائض العمالة امر غير واقى فى الدول النامية لانه وان كان العمال لا يملكون قوة ضاغطة على صاحب العمل مباشرة عن طريق الاتحادات العمالية الا ان صاحب العمل الرئيسى فى هذه الدول هو الحكومة ذاتها والتى تستجيب فى الغالب الى مطالب العمال تمشيا مع الافكار الاشتراكية والضغوط السياسية التى تملكها القوى العاملة ولذلك فانه رغم وجود فائض العمالة فى هذه الدول الا ان ثبات الاجر الحقيقى امر مشكوك فيه مع الاتجاه المستمر نحو ارتفاع مستويات الاجور ولذلك لا يعتبر هذا الارتفاع دليلا على عدم وجود فائض العمالة . ولكن يمكن اعتبار تدخل الحكومة بتحديد حد ادنى للاجور كقرينة على وجود فائض العمالة الذى يجعل مستوى الاجور ينحدر الى حد الكفاف خاصة فى الزراعة مما يجعل اجور الصناعة التى تتحدد على اساس الاجور فى الزراعة منخفضة جدا . ويتم على كل حال قياس فائض العمالة عن طريق ملاحظة اثر الزيادة فى الطلب على العمالة الصناعية فاذا ترتب عليها ارتفاع فى الاجور فان ذلك يعتبر قرينة على عدم وجود فائض فى العمالة بافتراض مرونة العرض فى المهن

المطلوبة أما إذا كان التغير في حجم العمالة بمعنى حدوث زيادة في حجم العمالة الصناعية نتيجة زيادة الطلب على عنصر العمل كان ذلك دليلاً على وجود فائض العمالة إذا لم ترتفع الأجور الصناعية (١) .

المبحث الثالث كيفية تحديد الأجور

إن الأجر باعتباره حافزاً على العمل ومقابلاً له يجب أن يرتبط بأهمية العمل ذاته بحيث لا يرتبط مباشرة بالتأهيل العلمي الذي حصل عليه الموظف أو العامل أو بالمركز الاجتماعي أو السليمي . كما أن مركز الوظيفة يجب أن يتحدد على ضوء الاحتياجات من القوى العاملة في الاقتصاد القومي . وقد رأينا أن سوق العمل في الدول النامية يتميز بوجود ظاهرتين :

أولهما : أن معدل نمو القوى العاملة أسرع بكثير من معدل النمو في الناتج القومي . بل إن نسبة السكان الذين يعملون فعلاً تقل مع مرور الوقت كلما ازداد النمو السكاني .

ثانيهما : أن مستوى الأجور يرتفع برغم حقيقة وجود فائض كبير من القوى العاملة في هذه الدول ، بل إن التفاوت بين مستويات الأجور يزداد عمقاً ليس فقط بين من يعملون حسب القطاع الذي يعملون فيه وإنما يزيد التفاوت عمقاً بين هؤلاء وبين العاطلين عن العمل . حتى أنه في بعض الدول الأفريقية يصل الفرق بين أجور العمالة الماهرة وبين العمالة غير الماهرة إلى ١٥٪ بينما يبلغ الفرق بينهما في الدول الصناعية بين ١٠ - ١٥٪ فقط ويمكن أرجاع السبب في ذلك إلى أن معيار تحديد الأجور في الدول النامية ليس أهمية الواجبات المحددة للوظيفة وإنما يكون المعيار هو المؤهل العلمي لشاغلها والذي قد لا تكون له أدنى علاقة بالوظيفة . وهذا أحد أسباب التفاوت بين الأجور في القطاع الحديث الذي يعتمد على العمالة الماهرة وبين الأجور في القطاع الزراعي الذي نادراً ما يعتمد التأهيل العلمي أساساً لتحديد مستوى الأجور (٢) .

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of (١)
the Labour Surplus Economy — The Economic Growth
Center. Yale University. Richard Irwin Inc. Home-
wood, Illinois 1967 — P. 162.

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic (٢)
development, second edition, Oxford University press.
London 1971 — P. 637.

وبلاحظ أن مستوى الأجور في الاقتصاد المزودج الذي يتميز بوجود فائض العمالة لا يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية في قطاع الزراعة التي تصل صفراً أو قريبة من الصفر (١) ، لكن الأجور تتحدد بمقدار يتجاوز الإنتاجية الحدية للعمل عن طريق التشريعات ويظل الأجر محددًا على هذا النحو طالما بقيت حالة وجود فائض العمالة ، فإذا تمت محاولة تحديد الأجور بما يتجاوز هذا المستوى سينشأ عنها تدفق العمالة الزراعية إلى القطاع الصناعي مما يعيد الأجور الحقيقية إلى مستوى الحد الأدنى المقرر قانوناً ، ويتحدد الأجر في القطاع الصناعي عادة في ضوء مدى النجاح الذي يحققه القطاع الزراعي في زيادة الناتج الزراعي ليكفي احتياجات عمال الصناعة أيضاً فيتحدد الأجر على ضوء الفائض في الناتج الزراعي فإذا لم ينجح القطاع الزراعي في تحقيق فائض إنتاج يكفي لسد احتياجات عمال الصناعة أدى ذلك إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية في الصناعة لتغطية ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق ما لم يتم تغطية العجز عن طريق الاستيراد نظراً لانعدام مرونة الطلب على هذه السلع . ويتأثر مستوى العمالة الصناعية بسبب ارتفاع مستوى الأجور في الصناعة إذ أن ارتفاعها سيؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة الصناعية من أجل تحقيق التوازن بين الأجور الصناعية الحقيقية والإنتاجية الحدية للعمالة الصناعية ، ويكون دور السوق هو القيام بتحديد الكميات من جميع العناصر عند نقطة التوازن في ضوء حجم الفائض الزراعي وحجم ونوع السلع الرأسمالية المستخدمة في وقت معين (٢) .

والواقع أنه يجب التفرقة بين تحديد الأجور في القطاع الزراعي وتحديدّها في القطاع الصناعي ، ذلك أنه يصاحب وصول الاقتصاد إلى مرحلة النمو الكامل أن يرتبط القطاع الزراعي بالسوق بمعنى أن يمنح العمال الأجور المعادلة للإنتاجية الحدية ، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فإن ذلك يمثل الواقع منذ البداية حيث يتحدد مستوى الأجور عن طريق قوى السوق وهذا ما حدث بالنسبة للدول الصناعية حالياً ولكنه لم يصدق بالنسبة للدول النامية ، حيث يوجد فائض العمالة وتنتشر ظاهرة التدخل لتحديد حد أدنى للأجور : -

Sen, Amartya : Employment, Technology and Development, Oxford, London 1975 — P. 53. (١)

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of the Labour Surplus Economy — The Economic Growth Center, Yale University. Richard D. Irwing Inc. Homewood, Illinois 1967, P. 208. (٢)

فقد أصبح العمل في الدول النامية أكثر قدرة على التنظيم وتشكيل الاتحادات العمالية في هذه الدول والتي لا يجب اعتبارها مجرد تنظيمات نقابية بل لابد أن تفهم دورها ونظرة الحكومات إليها ولذا لابد أن نعرف الدور السياسي والاجتماعي لهذه النقابات والذي تلعبه للتأثير على الحكومات في مجال تحديد مستوى الاجور . ليس لهذه الاتحادات العمالية ابقوة التفاوضية التي تتمتع بها في الاقتصاديات المتقدمة فليس لها القدرة على الدخول في مساومات مباشرة مع أصحاب الاعمال وتلجأ بدلا من ذلك الى الاعتماد على وساطة الدولة وسلطاتها ، كما أنه يجب فهم دور النقابات العمالية في ضوء حقيقة أن خصمها الاساسي هو الحكومة ذاتها باعتبارها اكبر صاحب عمل في الدول النامية (١) .

وهذا بدوره يقودنا الى ضرورة بيان الدور الذي تلعبه الحكومة بوصفها صاحب عمل وممثلة في القطاع العام في سبيل تحديد مستوى الاجور ، اذ أن للقطاع العام دورا متزايدا في أهمية تحديد اجور العاملين بالقطاع العام وبوصفه محكما في خلافات اجور العاملين بالقطاع الخاص وعبر اعداد التشريعات العمالية أو احكام محاكم العمل، ولكن الدور المباشر للقطاع العام في تحديد الاجور للعمالة الزراعية ، فقود تقريبا مما يزيد مشكلة الازدواجية في سوق العمل تعقيدا ويتمق التعاون في الاجور بالتالي . ولذلك فان تحديد مستوى الاجور في القطاع العام أعلى مما هو عليه في بقية القطاعات وفي ضوء وجود فائض كبير من العمالة قد يجد من الفرصة لزيادة حجم العمالة بتوسيع فرص العمل وتنتشر البطالة . وهذا ما دفع أحيانا ببعض الحكومات الى الحد من قوة النقابات وتقييد الاجور مثلما حدث في الصين وكوريا وسنغافورة وغانا واندونيسيا (٢) أو امتنعت الحكومة عن التدخل في تحديد الاجور، والواقع أنه يجب أن يكون تدخل القطاع العام في مجال الاجور قاصرا على أن يجعل جداول مرتباته وتشريعات العمل التي يصدرها تعكس اتجاهات سوق العمل بدلا من أن يحددها بحيث يكون الهدف من تحديد الاجر للعاملين بالقطاع العام هو ضمان الحصول على القدر الكافي من القوى العاملة المدربة على القيام بتأدية أعماله .

Allen, V.L. : The Sociology of Industrial Relations (١)
Longman, U.K. 1971

Skorov, G.E. : Science, Technology and Economic (٢)
Growth in Developing Countries. Translated by Jenny
Warren. Pergamon Press — 1978.

المبحث الرابع

انخفاض انتاجية العمل في الدول النامية

يمكن تحديد العوامل التي تساهم في زيادة الانتاجية بأنها مستوى لتعليم والتدريب الذي تتمتع به القوى العاملة والذي يرفع بالتالي مستوى المهارة الفنية لدى الافراد ، وكذلك مستوى الصحة العامة والثقافة العامة ، ومستوى التنسيق الصناعي داخل الوحدات الانتاجية ونوع الاتصالات المستخدمة لتسهيل الاتصال داخل الوحدة ، ايضا يؤثر العوامل السياسية والاجتماعية على الانتاجية اذ تعمل عوامل المنافسة الاجتماعية الى رفع كفاءة الافراد وبذل جهد اكبر ومن ناحية اخرى فان اتساع نطاق الانتاج يعمل على زيادة الانتاجية وهذا يسد من انخفاض مستوى الانتاج في الصناعات الحرفية بالمقارنة مع المصانع الكبيرة التي تنتج سلعا مماثلة ، وهذا يعنى كذلك ان التقدم التكنولوجى يعمل على زيادة الانتاجية (١) .

وعندما تكون التكنولوجيا المستخدمة ذات كثافة عمالية عالية ، فان الانتاجية العمالية تظل ثابتة او تتجه للانخفاض بينما يتجه الناتج الى النمو ، ففي جنوب افريقيا مثلا تضاعف الناتج الصناعى منذ عام ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٥ ولان العمالة ارتفعت بنفس القدر فان الناتج للعامل زاد بمقدار ضئيل جدا وهذا بسبب اتجاه الدول النامية الى مضاعفة الناتج من خلال استخدام عنصرى العمل ورأس المال حتى يمكن الحصول على اعلى عائد حدى للتكلفة وهذا لايعنى بالضرورة زيادة الانتاجية (٢) .

ويبدو ان اتجاه الى مضاعفة الناتج من خلال استخدام عنصرى العمل ورأس المال وليس من خلال زيادة الانتاجية ما حدث في مصر عندما انخفضت الانتاجية الصناعية فى الفترة ٦٤/٦٣ - ١٩٧٠ عندما تبنت الحكومة سياسة التوسع فى العمالة ، بينما بلغ معدل نمو

Shigero Tsuru : The effects of technology on (١)
productivity in "Problems in Economic Development".
P. 303.

W. Galenson & J. Eriksson : Industrial Labour (٢)
Productivity in non-western countries, since 1945 in
"Problem in economic development" by E.A. Robinson
McMillan & Co. New York — 1965, P. 244.

الإنتاجية بين عامي ٤٦ - ١٩٥١ حوالي ٨٪ سنويا وهي فترة تميزت بارتفاع معدل تكوين رأس المال والاستثمار ، كما بلغ معدل نمو الإنتاجية الصناعية في الفترة ٥٣ - ١٩٦٤ حوالي ١٠٪ وهي الفترة السابقة مباشرة على تنفيذ سياسة تشغيل الخريجين والتوسع في القطاع العام (١) .

ربما كانت مشكلة انخفاض الإنتاجية في الدول النامية أحد المشاكل الصعبة التي تواجه اقتصاديات هذه الدول وهي في نفس الوقت تعتبر من أهم سمات هذه الاقتصاديات التي تميزها عن الاقتصاديات الصناعية ، وأحد أسباب انخفاض الإنتاجية في الدول النامية هو وجود فائض العمالة والعمالة الناقصة وانتشار البطالة حتى تصل الإنتاجية الحدية لنسبة عالية من القوى العاملة الى الصفر ، وبصرف النظر عن الأعداد الهائلة من القوى العاملة التي هي فعلا خارج نطاق العمل ، كل هذه العوامل تؤدي الى انخفاض الإنتاجية ، وقد ترتب على ذلك اتساع الهوة بين مستويات الإنتاجية في الدول النامية والدول الصناعية التي تواصل الإنتاجية فيها اتجاهها الى أعلى حتى بالنسبة للقطاع الزراعي ويظهر الفارق بين هذه الدول في الفارق الكبير بين مستوى الدخل القومي في كل منهما ومعدلات نموه السنوية . لقد انخفض نصيب الناتج الزراعي من الناتج القومي في الدول الصناعية من ٤٠ - ٥٠٪ قبل بدء التصنيع في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ليصبح حوالي ١٠٪ ومع ذلك زاد الناتج الزراعي في هذه الدول بـ ١٠ أضعاف أو خمس مرات عما كان عليه قبل الثورة الصناعية ، أما بالنسبة لنمو الناتج الصناعي فقد ارتفع بنحو ٤٠ مرة بحيث زاد نصيب الفرد منه بمعدل ١٥ مرة ، ولكن نظرا لانخفاض الإنتاجية في الدول النامية وعدم مسيرتها لمعدلات نموها في الدول الصناعية فقد تغير توزيع الدخل العالمي بين الدول الصناعية والدول النامية بدرجة صارخة ، وفي حين أن عدد سكان الدول الصناعية كانوا يمثلون نحو ربع سكان العالم عند بدء الثورة الصناعية في أوروبا وكانوا يحصلون على ثلث الناتج العالمي ، فإن هذه الدول والتي لم يزد عدد سكانها الا قليلا خلال الستينيات من القرن الحالي فانها قد حصلت على حوالي ٨٠٪ من الدخل العالمي ، وهذا ينطبق ليس فقط على الدول الغربية بل أيضا على دول الكتلة الشرقية ، ومن ناحية دخل الفرد فإنه بلغ في

الدول الصناعية حوالي ٩ مرات مما هو عليه في الدول النامية (١) .
ففي الدول الاشتراكية مثلا كان معدل نمو الانتاجية الصناعية
بين ٥٠ - ١٩٦٠ هي : ٩٦ ٪ في الاتحاد السوفيتي ، ١٢٨ ٪ في بولندا ،
١١٠ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، ١٣٤ ٪ في ألمانيا الشرقية ، ١١٩ ٪ في
رومانيا ، وفي سنة ١٩٦٠ وحدها كان معدل نمو الانتاجية الصناعية في
هذه الدول هو ٤ ٪ في الاتحاد السوفيتي ، ٧٤ ٪ في بولندا ، ٥١ ٪
في تشيكوسلوفاكيا و ٩ ٪ في رومانيا ، ٨ ٪ في المجر (٢) .

وتختلف مستويات الانتاجية حسب القطاعات الاقتصادية ودرجة
نموها ، ونظرا لانتشار ظاهرة العمالة الناقصة في الزراعة أكثر من غيرها
من القطاعات فان انتاجية القطاع الزراعي هي أدنى من غيرها وهذا
ما يؤثر على انتاجية الاقتصاد القومي في مجموعة نظرا لان نسبة السكان
الزراعيين تزيد عن نصف عدد السكان في هذه الدول .

ورغم أن انتاجية العمالة الزراعية قد ارتفعت بمعدل ٣ ٪ خلال
العقدين الاخيرين في معظم الدول النامية الا أنه نتيجة لزيادة حجم
العمالة الزراعية بنسبة تتراوح بين ٢ - ٢٥ ٪ فان صافي الزيادة في
الدخل الفردي لم تتجاوز ١ ٪ سنويا (٣) ويظل الفارق بين انتاجية العمالة
الزراعية في الدول النامية وانتاجية القطاعات الاخرى كبيرا حيث وصل
في الدول النامية حوالي ٥٠ ٪ فقط من معدل انتاجية العمالة في
الاقتصاد القومي في مجموعه ، ففي فنزويلا تبلغ انتاجية العمالة الزراعية
٢٢ ٪ فقط حيث تنفثي العمالة الناقصة في القطاع الزراعي لتبلغ
نسبتها احيانا ٣٠ ٪ من مجموع القوى العاملة في القطاع . فاذا تم
قياس العمالة الناقصة واعتبارها مرادفة للانتاجية المنخفضة فانه
يلاحظ ان هذه الانتاجية في انخفاض مستمر ويتخذ معيار عدد السرعات
الحرارية التي ينتجها العامل سنويا مقياسا لذلك ، وقد اتضح من
احدى الدراسات أن متوسط الانتاجية للعامل سنويا تناقص ٩٢ره

Meier, Gerald M. : Leading issues in economic (١)
development, second edition, Oxford University Press.
London 1971, P. 16.

Platnikov, K. : Factors influencing the economic (٢)
development of socialist countries, in "problems in
economic development" by E.A.G. Robinson. McMillan &
Co., New York — 1965, P. 62.

J. Mouly and E. Costa : Employment policies in (٣)
developing countries. London George Allen & Unwin Ltd.
P. 134.

مليون وحدة حرارية الى ٦٠ مليون وحدة بين عامى ١٩١٣/١٢ ، و ١٩٦٤/٦٠ فيما يعتبر معدل ١٩ مليون وحدة هو الحد الأدنى الذى يهدد بحدوث المجاعة ، أما فى الليول المتقدمة فقد كان المعدل قبل الثورة الصناعية هو ٠٠٠ مليون وحدة حرارية وان الانتاجية فى الوقت الحاضر تبلغ ٦٠ فى فرنسا و ١٨٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية (١) . بحيث يبدو ان الحل لمشكلة انخفاض الانتاجية الزراعية يحتم تغيير اساليب الانتاج الزراعى وليس ادخال قسط اكبر من عنصر العمل فى العملية الانتاجية ، لان الانتاج الزراعى يتم عن طريق اتحاد عنصرى رأس المال ممثلا فى الارض ومواردها الطبيعية وعنصر العمل ، فاذا كان عنصر العمل متوفرا وفائضا عن الحاجة فان الارض القابلة للاستغلال الزراعى قد تصبح عنصرا نادرا وبقي البديل وهو التغيير فى اساليب الانتاج ذاتها واستخدام التقدم التكنولوجى للحصول من هذين للعنصرين الانتاجيين على اكبر عائد ممكن ، وبمعنى آخر ضرورة زيادة الانتاجية الزراعية من اجل المحافظة على مستوى معتدل للاجور الصناعية عن طريق توفير المواد الغذائية (٢) . فاذا تركنا الزراعة جانبا فاننا نجد ان تناقضا واسما بين انتاجية قطاع الصناعة وقطاع التشييد من ناحية وبين انتاجية قطاع الخدمات من ناحية اخرى ، حيث تتجه العمالة الزراعية المهاجرة الى قطاع الخدمات بنسبة اعلى من القطاعين الاخرين وكثيرا من هؤلاء يلتحقون بقطاع الخدمات الخاصة ويعملون لحسابهم فى مهن ذات انتاجية منخفضة للغاية ولا تتطلب كثيرا من رأس المال والخبرة. وربما فضل هؤلاء المهنيون البطالة السافرة على العمل بهذه المهن لو ان هناك تأمين ضد البطالة . كما ان انتاجية قطاع الخدمات الحكومى متدنية الى حد كبير بالمقارنة مع انتاجية الصناعة بل مع انتاجية العمالة فى القطاع الخاص بصفة عامة ويرجع السبب الى ان للحكومات التى تحاول استيعاب الاعداد الهائلة من الخريجين فى قطاع الخدمات الحكومى تمنح مرتبات منخفضة نظرا لان الاعتمادات المتاحة لها لهذا الغرض محدودة ولذلك فهى لا تجذب العناصر الجيدة والمدربة للعمل بهذا القطاع وتتجه الى القطاع الخاص حيث ترتفع المرتبات او انها تتجه الى العمل بالقطاع الحديث الذى يشمل الخدمات المصرفية والسياحية وغيرها .

J. Mouly and E. Costa : **Employment policies in** (١)
developing countries. London George Allen & Unwin Ltd.
P. 135.

John C.H. Fei and Gustav Ranis : **Development of** (٢)
the Labour Surplus Economy — The economic growth
center — Yale University — Richard D. Irwin, Inc. Home-
wood, Illinois 1967 — P. 159.

المبحث الخامس

نمو الانتاجية ونمو العمالة

ان معدل الزيادة في فرص العمل في كثير من الدول يصل ثلث معدل الزيادة في الانتاج بل أن العمالة في بعض دول شرق أفريقيا قد انخفضت لمدة حوالي عشر سنوات خلال الستينيات بينما ارتفع الانتاج بنسبة كبيرة ، وهذا ما يشير الى أن معدل الانتاجية يرتفع على حساب معدل الزيادة في عدد الوظائف المتاحة ، وهو موقف في غير صالح تلك الدول التي تعاني من وجود فائض كبير في القوى العاملة . وتزداد المشكلة تعقيدا في ضوء حقيقة نمو السكان بمعدلات تفوق بكثير معدل استيعاب القادمين الجدد سنويا للقوى العاملة وتبدو هذه الفجوة التي تتسع سنة بعد أخرى من خلال مقارنة معدلات التخرج من مراحل التعليم مع عدد الوظائف التي يستطيع الاقتصاد القومي توفيرها سنويا ، ففي نيجيريا مثلا ينتهي حوالي ٦٠.٠٠٠ شخص سنويا من مراحل التعليم بينما تبلغ فرص العمل المتاحة لهم بين ١٠.٠٠٠ الى ٢٠.٠٠٠ فرصة عمل فقط ، وفي تنزانيا بينما قدر أن عدد الخريجين خلال خطة التنمية في الستينيات يبلغ ١٢٥ مليون شخص إلا أن عدد فرص العمل التي قدر أنها ستوفر خلال تلك الخطة ١٠٠.٠٠٠ فرصة عمل فقط . وهذا التفاوت بين عدد القوى العاملة التي تطلب عملا وبين عدد فرص العمل المتاحة لهم يرجع الى ارتفاع معدلات الزيادة في الانتاجية على حساب زيادة فرص العمل (١) .

ان الوصول بالاقتصاد القومي في الدول النامية الى مرحلة النمو الاقتصادي الكامل والتي يختلف عنها فائض العمالة يبدأ عندما تنافس القطاعات الاقتصادية فيما بينها للحصول على حاجتها من القوى العاملة عن طريق سوق العمل . وبالطبع فان هذا لا يتم في ظل ثبات حجم السكان عند نقطة البدء في عملية التنمية ومحولة إعادة توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية وانما يزيد عدد السكان سنويا وبمعدلات مرتفعة ، وكلما طالت المدة المحددة للوصول الى مرحلة النمو كلما زادت الضغوط السكانية وزاد العبء على قطاع الصناعة لاستيعاب أعداد أكبر من القوى العاملة . ومن هنا تبدو أهمية تحديد سرعة انجاز عملية التصنيع والتي تأخذ في حسابها معدل الزيادة السكانية ، ويمبر

Dudley Seers and Leonard Joy : Development (١)

in a divided world, penguin books, Ltd., Harmondsworth, Middlesex, England, 1971 — P. 218.

عن هذا الجهد اللازم للوصول الى مرحلة النمو على صورة وضع حد ادنى من الزيادة فى الانتاجية كحدادنى سواء لانتاجية القطاع الزراعى او قطاع الصناعة بالنسبة لكل سنة من سنوات الخطة الموضوعة للتنمية، اى ان الانتاجية الصناعية يجب ان تزيد بمعدل يكفى لتمويل انشاء فرص وظيفية جديدة سنويا تغطى الزيادة فى القوى العاملة ، كما ان الانتاجية الزراعية يجب ان تزيد بمعدل يكفى لتوفير الموارد الغذائية للزيادة السكانية المضافة سنويا خاصة فى ضوء تناقص العمالة الزراعية نتيجة اعادة توزيع العمالة . وتناقص العمالة الزراعية لا يعنى تناقص العدد المطلق للعاملين فى الزراعة وانما انخفاض نسبتهم بالنسبة لمجموع القوى العاملة . ولاشك ان زيادة الانتاجية تستوجب زيادة تكوين رأس المال المستخدم لان زيادة الانتاجية لعنصر من عناصر الانتاج تحقق اذا زادت كمية عنصر الانتاج الآخر ، كما انه يلزم الاستفادة من التقدم التكنولوجى والذى بدوره يعتمد على جهود البحث العلمى للوصول الى وسائل فنية واساليب انتاجية ذات كثافة عمالية تؤدى الى زيادة حجم الايراد والاستثمار ، وعلى ذلك فان المدة اللازمة للوصول بالاقتصاد القومى الى مرحلة النمو تعتمد على الجهود المبذولة لزيادة الانتاجية فى كل من القطاعين وتحقيق التوازن بينهما . كما ان زيادة الانتاجية الزراعية لا تقتصر اهميتها على مجرد توفير الغذاء الكافى للسكان على اهميته . وانما يجب ان ترتفع لتغطى الاحتياجات من المواد الزراعية المستخدمة كمواد اولية فى الصناعة التى تنمو بسرعة خاصة ان عامل الصناعة تزيد احتياجاته الزراعية عن قرينة العامل الزراعى نظرا لارتفاع مستوى معيشة الاول نسبيا (1) .

وقد يبدو احيانا تناقض عملى بين تحقيق هدفى زيادة الناتج وزيادة العمالة لان الامر يتوقف على مدى الحاح اى من الهدفين واعطاء الهدف الاكثر الحاحا اولوية على الهدف الآخر فى خطط التنمية بحيث يعتبر الهدف الاول هدفا عاجلا يجب تحقيقه فى المدى القريب للخطة والاخر هدفا يتحقق فى المدى اطويل بحيث يعتبر تحقيق ايهما دليلا على مدى نجاح او فشل الخطة . وكثيرا ما يعتبر هدف مضاعفة الانتاج الهدف العاجل رغم ما يتضمنه ذلك من زيادة حجم البطالة بسبب الاعتماد على التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية فى الاستثمارات الصناعية والتى تساهم فى تحقيق زيادة الانتاجية على حساب زيادة العمالة . وقد يكون

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of (1)
the labour surplus economy. — The economic growth
center. Yale University, Richard D. Irwin Inc. Home-
wood, Illinois 1967. P. 23.

هذا التناقض مجرد افتراض اذ انه حتى في ظل وجود فائض العمالة في الدول النامية فان زيادة الانتاجية والتي تؤدي الى زيادة معدل تكوين رأس المال والأنشطة المتعلقة بالتقدم التكنولوجي يمكن أن يقررا ليس فقط معدل استيعاب العمالة الناقصة أو البطالة الصناعية ولكن أيضا معدل الزيادة في الناتج الصناعي ولهذا فانه يجب الا يكون هناك تناقض بين هذين الهدفين بالنسبة للاقتصاد النامي الذي يعاني من نقص في رأس المال ووفرة في العمالة ، وان كانت المشكلة لا تزال قائمة بالنسبة لاختيار الكثافة التكنولوجية ، فاذا تم استخدام كثافة تكنولوجية رأسمالية فان ذلك يعنى اتضحية بهدف زيادة العمالة على المدى القصير ، والعكس صحيح أيضا ، وقد وفقت اليابان في التوفيق بين الهدفين عن طريق استخدام التكنولوجيا التي سمحت باستمرار الصناعات الحرفية كجزء مكمل أو كمتاولين من الباطن لتوريد اجزاء مشاعة كبيرة تقوم بها المصانع العملاقة وهذه الطريقة اعتمدت على عملية اعادة تنظيم العملية الانتاجية واعادة توجيه الاستثمارات أكثر من اعتمادها على استثمارات ضخمة . وقد تطلب هذا تكيف التكنولوجيا المستوردة لتناسب مع الظروف المحلية بالإضافة الى الاكتشافات التكنولوجية المحلية وهذه هي الطريقة المثلى اذا اريد استخدام الطاقات البشرية المتعطلة عن العمل في الدول النامية دون اللجوء الى استيراد تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية لا تقدم الكثير للاقتصاد القومي في مجموعه بل الركود (١) .

يقول آرثر لويس ان معدل النمو المتوسط للناتج غير الزراعي يمكن أن يكون ٦ ٪ سنويا ومعدل الزيادة في العمالة غير الزراعية ٤ ٪ وهذا يعطى ٢ ٪ كمعدل للزيادة في انتاجية القطاع غير الزراعي ، ولذلك فان الدول التي لديها فائض في العمالة وترغب في التخلص منه يجب أن تحاول أن تحتفظ بمعدل انتاجية القطاع غير الزراعي منخفضا عند هذا المستوى لان الزيادة الضئيلة في الانتاجية مع تشغيل عدد أكبر من العمال قد يزيد الدخل القومي ، ولذلك اذا اظهرت خطة تنمية معدلا لزيادة في الانتاجية للقطاع غير الزراعي يزيد عن ٢ ٪ سنويا فانه يجب اعادة النظر في الخطة لمعرفة ما اذا كان استخدام اساليب انتاج أعلى كثافة

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development of (١)
the labour surplus economy — The economic growth
center. Yale University, Richard D. Irwin Inc. Home
wood, Illinois 1967, P. 168.

راسمالية لا يؤدي الى تخفيض في الناتج او العمالة (٨) والواقع ان ما يريد لويس تأكيده ان ارتفاع معدلات الانتاجية يجب الا تكون على حساب هدف استيعاب فائض العمالة في الدول النامية ، وبمعنى آخر انه يجب الاعتماد على اساليب الانتاج ذات الكثافة العمالية العالية حتى لو لم تتحقق معدلات عالية في الانتاجية للقطاع غير الزراعي .

لقد لوحظ ان نمو العمالة يحدث بمعدل يقل عن معدل نمو الانتاجية مما يشير الى استخدام تكنولوجيا ذات كثافة راسمالية عالية ادت الى اخفاق الصناعة في المساهمة بدور كبير في استيعاب فائض العمالة ، وقد بلغت على سبيل المثال النسبة في نمو العمالة الى النسبة في نمو الناتج ٦٢ لجميع الدول النامية خلال الخمينات واولئ الستينات ، وكانت النسبة المذكورة (والتي يمكن اعتبارها بشكل تقريبي مرونة العمالة) في امريكا اللاتينية ٤٣ر. وفي الهند ٤٩ر. اى اقل من النسبة الوسطية لمجموع الدول النامية واحتلت مصر نسبة اعلى هي ال٧ر. ، ورغم ان البعض لا يلقى باللوم على التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة وحدها بدعوى ان التكنولوجيا يمكن ان تكون مرنة وانها تعتمد على الاسعار النسبية لعناصر الانتاج ، الا اننا نرى ان كثافة رأس المال العالية للتكنولوجيا الصناعية المستخدمة في الصناعة هي المسئول الاول عن تلك معدل استيعاب فائض العمالة في ملاحقة معدل النمو في الانتاج ، بالاضافة الى عوامل اخرى اهمها الحماية المرتفعة التي تفرضها الدول النامية على السلع الاستهلاكية المنتجة محليا لتنافس مثلتها المستوردة ، اذ ينتج عن هذه الحماية معدلات اجور مرتفعة بشكل غير عادي في الصناعة المحمية وهذا يؤدي بدوره في الاقتصاد النامي ان عاجلا او آجلا الى انتشار ظاهرة ارتفاع الاجور الى بقية القطاعات . كذلك الحماية تؤدي الى احباط نشاطات الانتاج الصناعي والتقليدي في المصانع الصغيرة التي تستخدم كثافة عمالية عالية ، ذلك ان المصانع الصغيرة رغم انها لا تدفع اجورا مرتفعة بالمقارنة للمصانع الكبيرة ذات الكثافة الراسمالية العالية فانها تعاني منافسة من المؤسسات الكبيرة المحمية والتي لا تستطيع تصدير منتجاتها بسبب ارتفاع تكلفة الاجور ومن ثم يتشبع السوق المحلي بالسلع وتبدأ اسعار البيع بالهبوط عن المستوى الذي تحدده الحماية فتحدث البطالة في القطاع الصناعي الحديث وتنتشر العمالة الناقصة والبطالة المقنعة في القطاع الحرفي التقليدي .

W. Arthur Lewis : Development planning, the (١)
essentials of economic policy, Unwin University books,
George Allen & Unwin Ltd., London, 1970, P. 244.

أن الكثافة الرأسمالية في العملية الانتاجية لا تؤدي بالضرورة الى ارتفاع الانتاجية حيث يوحظ ان الانتاجية في الدول النامية أقل بكثير منها في الدول الصناعية برغم استخدام نفس المعدات والآلات ولذلك فان المجال مفتوح أمام الدول النامية لزيادة الانتاجية في القطاع الصناعي عن طريق الاستخدام الافضل للمصانع القائمة وذلك بالصيانة السليمة للمعدات والقضاء على توقف الآلات وتنظيم العمل داخل المصانع للاستفادة القصوى من المعدات فضلا عن تحسين كفاءة العمالة الصناعية ، وكدليل على ذلك فقد نتج عن برامج التدريب وتحسين الانتاجية في مصر والتي اقامتها منظمة العمل الدولية زيادة الانتاجية دون زيادة في رأس المال المستثمر بنسبة ١٢ ٪ الى ٤٠٠ ٪ (١) . كما أن بعثة تحسين الانتاجية التابعة لمنظمة العمل الدولية - وقد وجدت في باكستان أن مصنعا ينتج ١٩٠٠٠ ياردة من المنسوجات يوميا بالمقارنة للحاجة الى ٤٠٠٠٠ ياردة يوميا وقد تم إعادة تنظيم العملية الانتاجية مع اضافات طفيفة بالمصنع مما أدى الى زيادة الانتاج الى ١٥٠٠٠ ياردة يوميا بنفس المعدات مما يوضح أن زيادة الانتاجية لا تحتاج الى استثمار جديد بمقدار ما تحتاج الى إعادة تنظيم العملية الانتاجية واستغلال طاقتها الانتاجية سواء في الزراعة أو في الصناعة .

ولا يجب أن تكون زيادة الانتاجية على حساب العمالة بمعنى أنها لا تعنى الاستغناء عن جزء من العمالة من أجل تخفيض ايتكاليف وإنما يستتبع عملية إعادة تنظيم العملية الانتاجية ايجاد فرص عمل جديدة للقيام بالصيانة للمعدات والعمل لاكثر من دورة عمل في اليوم الواحد . ولكن في جميع الاحوال فان زيادة الانتاجية الصناعية تتيح الفرصة لتحقيق فائض في الارباح وتكوين رأس المال لاعادة الاستثمار أو زيادة في العائد من العملات الاجنبية اذا كانت صناعة تصديرية وتتيح الفرصة لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية للتصنيع وزيادة فرص العمل الجديدة . وفي الصناعة الانشائية فان زيادة الانتاجية قد تستتبع الاستغناء عن جزء من العمالة غير الماهرة التي كانت تستخدم في أعمال الحفر ومناولة المواد واستبدالها بالحفارات والرافعات الا ان ذلك يؤدي في نفس الوقت الى زيادة فرص العمل لتشغيل وصيانة هذه المعدات (٢)

Ilo : Employment Objectives in Economic Development (١)
report of a meeting of experts. Ilo — Geneva, 1961,
PP. 94-135.

Fei, C.H. John & Gustav Ranis : Development (٢)
of the labour surplus economy — The economic growth
center. Yale University. Richard D. Irwing Inc. Home-
wood, Illinois 1967, P. 136.

والعقبة الوحيدة في ضوء ظروف العمالة في الدول النامية انه سواء فرص العمل الجديدة التي تحققها عملية اعادة تنظيم العملية الانتاجية او التي تتطلبها عملية اعادة التنظيم ذاتها ، تتطلب كفاءة معينة في المنصر البشري المطلوب ، بمعنى ان هذه العملية تؤدي الى زيادة الطلب على العمالة الماهرة والتخصصية وتوفر اعدادا كبيرة من العمالة غير الماهرة احيانا خاصة في قطاع الخدمات الانشائية . وتتطلب هذه العملية جهود الجهات الرسمية لخلق العناصر القادرة على التفكير في الاساليب الجديدة للانتاج وتطبيق الوسائل الحديثة لجعل عملية اعادة تنظيم الانتاج عملية مستمرة لا تتوقف واجراء دراسة مستفيضة لظروف الانتاج في المشروعات الانتاجية وطرق تحسينها ، لان الوحدات الانتاجية في الدول النامية ليس لديها هذه الكفاءات القادرة على ذلك وليس لديها الامكانيات المالية التي تؤهلها للقيام بهذه البحوث والدراسات .

جدول رقم ١٧

اختلاف نسبة العمالة باختلاف حجم المشروعات

النسبة المئوية للعمالة			حجم المشروع (عدد العمال)
بريطانيا ١٩٥١	الولايات المتحدة ١٩٥٨	اليابان ١٩٦٠	
٤	٤	١٥	٩ - ١
١١	١٤	٢٨	٤٩ - ١٠
١٠	١٠	١١	٩٩ - ٥٠
٣٢	٣٠	٢١	٤٩٩ - ١٠٠
١٣	١٢	٧	٩٩٩ - ٥٠٠
٢٩	٢١	١٧	١٠٠٠

المصدر :

Seymour Broadbridge : Industrial Dualism in Japan, Frank Cass — London, 1976 — P. 50.

جدول رقم : ١٨

مقارنة دولية للفروق في الانتاجية للعمالة الصناعية

(القيمة المضافة للعامل في المصانع التي يعمل بها
١٠٠٠ أو أكثر = ١٠٠)

الفروق في الانتاجية			حجم المصنع (عدد العمال)
بريطانيا ١٩٤٩	الولايات المتحدة ١٩٥٨	اليابان ١٩٦٠	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠٠ أو أكثر
٩٨	٨٩	٨٠	٩٩٩ - ٥٠٠
(هـ) ٩٧	(ا) ٨٤	٦٣	٤٩٩ - ٣٠٠
		٥٩	٢٩٩ - ٢٠٠
٩٦	(ب) ٧٩	٥٠	١٩٩ - ١٠٠
٩٤	٧٤	٤٢	٩٩ - ٥٠
(و) ٩٢	(جـ) ٧٢	٣٧	٤٩ - ٣٠
		٣٤	٢٩ - ٢٠
٩٠	٧٠	٢٩	١٩ - ١٠
	(د) ٧٠	٢٤	٩ - ٤

(ا) ٢٥٠ - ٤٩٩ (ب) ١٠٠ - ٢٤٩ (جـ) ٢٠ - ٤٩ (د) ٥ - ٩
(هـ) ٢٠٠ - ٤٩٩ (و) ٢٥ - ٤٩ (ز) ١١ - ٢٤

المصدر :

Seymour BroadBridge : Industrial Dualism in Japan, Frank
Cass — London, 1976 — P. 53.